ألكسندر فافيلوف

الاسلاموية
في السياسة العالمية المعاصرة



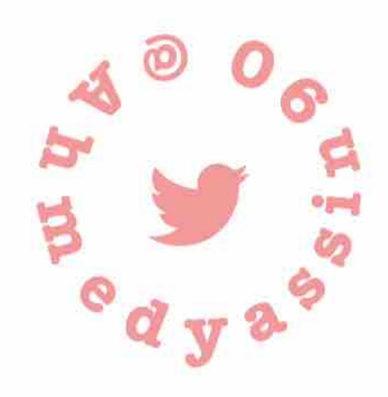




تصوير
أحمد ياسين
@Ahmedyassin90
@Ahmedyassin90



الإسلاموية
في السياسة العالمية المعاصرة


@Ahmedyassin90

ألكسندر فافيلوف

الإسلاموية
في السياسة العالمية المعاصرة

ترجمة: طاهر محيي الدين جبر

دار الفارابي

الكتاب: الإسلاموية في السياسة العالمية المعاصرة

المؤلف: ألكسندر فافيلوف

ترجمة: طاهر محيي الدين جبر

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

ت: 301461(01) – فاكس: 307775(01)

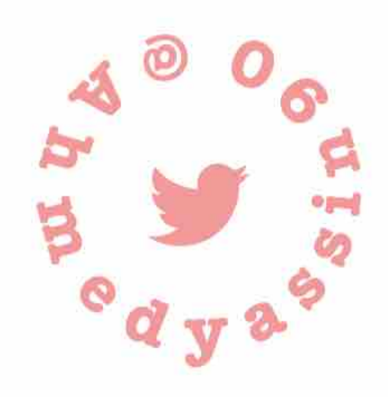
ص.ب: 11/3181 – الرمز البريدي: 1107 2130

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: آب 2013

ISBN: 978-9953-71-987-0


@Ahmedyassin90

«سعوا إلى الأفضل ولكن النتيجة كانت كالمعتاد».

مثل روسي

بدلاً من الاستنتاج، خط واقعي وملائم من روسيا.

يجمع العالم على أن الإرهـاب الدولي تحوَّل إلى التحدي الحقيقي المعاصر في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بما يمثِّله من خطر متزايد على الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

ويشير تقرير وزارة الخارجية الأميركية السنوي المنشور في أواخر أبريل/ نيسان 2006 إلى أن العالم في العام 2005 شهد أكثر من 11 ألف عملية إرهابية، (وللمقارنة، في العام 2004 شهد أكثر من 3000عملية)، وقتل من جرائها أكثر من 14 ألف شخص، وأصيب 25 ألفاً، واختطف 35 ألفاً.

واستمر هذا الاتجاه المقلق في 2006، إذ أشار تقرير مرحلي لوزارة الخارجية الأميركية إلى أن عدد الأعمال الإرهابية في العالم ارتفع نحو 25 في المئة، وأن عدد ضحايا الإرهاب زاد قرابة 40 في المئة. وكانت حصيلة العام المذكور من العمليات الإرهابية 14 ألفاً،

معظمها في العراق وأفغانستان، وارتفع عدد الضحايا إلى 40 ألف شخص، أي نحو 5800 شخص مقارنة بالعام 2005، وسجل عدد ضحايا الهجمات الإرهابية في العام 2006 ارتفاعاً بنحو 54 في المئة، وقتل من جراء الهجمات الإرهابية في العراق وحده حوالى 13 ألف شخص، أي نحو 65 في المئة من إجمالي عدد ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم[1].

والجدير ذكره هنا أن مؤتمراً دولياً حول الإرهاب التأم في العام 2009، أشار إلى أن عدد المنخرطين في هذه النشاطات غير المشروعة في جميع العالم لا يتجاوز 100 ألف شخص[2].

ويجب التنويه بأن مصطلح «الإرهاب الدولي»، حسب وجهة نظرنا، ينطوي على معانٍ فضفاضة، ومبهمة نوعاً ما، تسمح باستخدامه لشرح، وغالباً لتبرير، أكثر النشاطات اختلافاً. ولذلك فليس من قبيل المصادفة، عدم وجود تعريف مقبول عالمياً في القانون الدولي لهذه الظاهرة الخطيرة حتى وقتنا الراهن.

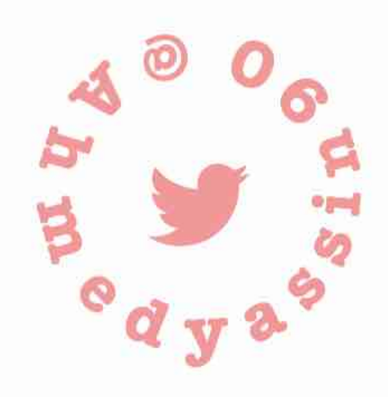
ولا يمكن أن يقبل الغرب مطالب بلدان «العالم الثالث»، وفي مقدمها البلدان العربية، الداعية إلى تطبيق مفهوم «إرهاب الدولة» على كثير من أعمال إسرائيل، والعديد من الدول الأخرى، مثل الولايات المتحدة وحلفائها. ومن جانبها، ترفض دول العالم العربي والإسلامي

(1) صحيفة لوموند 2/ 05/ 2007.

(2) هآرتس الإسرائيلية 21/ 05/ 2009.

إصرار الغرب على إدراج المناضلين من أجل التحرر الوطني، وضد الظلم والاستغلال الأجنبي، زوراً في صفوف الإرهابيين.

وأصبح الحديث عن «الإرهاب الدولي» مرتبطاً في شكل دائم بالحديث عن الإسلام في الخطاب السياسي والشعبوي الأميركي والأوروبي في إثر هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001. ومنذ ذلك التاريخ، وتحت حجة «الإرهاب الإسلامي والتطرف»، يكتب ويقال الكثير، لكن - ويالأسف- دون معرفة حقيقة القضية في كل الأحيان. وانطلاقاً من هذا، حسب وجهة نظرنا، فمن المفيد، بل من الضروري تحليل وفهم التفاصيل في شكل كامل فيما يخص هذه الظاهرة الجديدة في الحياة الدولية.


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

«الإسلام السياسي» كظاهرة جديدة في حياة المجتمع الدولي

حول مفهوم الإسلام

لم يكن مصطلح «الأصولية الإسلامية» شائعاً في الصحافة الغربية قبل ظهور مصطلح ما يسمى «الإرهاب الإسلامي»، إلا ما ندر، حتى في الدراسات البحثية في علوم السياسة والمجتمع.

ودخل المصطلح الجديد معجم السياسة الدولية في أواخر سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن الماضي، بعد صعود الحركة المناهضة للشاه محمد رضا بهلوي في إيران، التي بلغت ذروتها في إطاحة النظام الملكي، وبروز الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الساحة الإقليمية والدولية «مرشداً» و«مدافعاً» عن المعتقدات الإسلامية، وداعياً إلى تصدير «الثورة الإسلامية»، من أجل توحيد جميع مسلمي العالم الذين تجاوز عددهم في الوقت الحالي ملياراً ونصف المليار نسمة. ومن هنا أيضاً شاع مصطلح آخر يستخدم في شكل رئيس من قِبَل علماء

السياسة الفرنسيين للدلالة على الأصوليين وهو: «المسلمون الداعون إلى التكامل» بالفرنسية (integristy musulman).

ونرى أنه ليس هناك ما يبرر اليوم تعميم مفهوم «الأصولية الإسلامية» على حركة واسعة جداً، وغامضة إلى حد كبير، ومنتشرة في منظمات سياسية على أساس ديني، تدعو للعودة إلى «قيم الإسلام الأصلية» -(ليس من قبيل المصادفة، وفقاً للعربية، إطلاق مصطلح الأصوليين)- من أجل تطور البلدان الإسلامية في العالم المعاصر على طريقتها المميزة.

وظهرت جذور هذه الحركة في مصر في أثناء عشرينيات القرن الماضي، ممثلة بحركة «الإخوان المسلمين» التي امتد نفوذها وتنظيمها إلى الكثير من البلدان العربية، وازدادت قوة في فترة النضال من أجل التحرير في العالم الثالث، وفي العالم العربي على نحو خاص. وترتبط الحركة ارتباطاً وثيقاً بتطور الوضع في العالم العربي في العقود الأخيرة، لذلك يجب النظر إليها، أقله في شكل موجز، في هذا السياق.

الخلفية التاريخية لنشاط الإسلاميين

دفعت التغيرات الجذرية في موازين القوى على الساحة الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وانهيار أنظمة الدول الاشتراكية، الكثير من الساسة وعلماء السياسة، في روسيا وخارجها، إلى الحديث عن تشكيل «نظام عالمي جديد».

وعند مناقشة بروز هذا المصطلح الذي أطلقه الرئيس جورج بوش الأب على الساحة السياسية العالمية في أثناء فترة حكمه بعد الانتصار في الحرب ضد العراق في العام 1991، فإننا نعني في المقام الأول إعادة بناء هيكل العلاقات بين الدول على طول الخط السابق غرب - شرق، الذي كان حتى وقت ليس ببعيد خط مواجهة عنيفة ومرهقة بين القوتين العظميين المتحاربتين.

ولا شك في أن العلاقات الدولية سوف تكون على المحك وفقاً لهذا الخط، الذي يعتمد عليه تحديد مصير العالم في شكل كبير. ومع ذلك، يبدو أنه من غير المبرر من الناحية النظرية والعملية اقتصار زاوية البحث في العلوم السياسية على ذلك فقط، حتى لو أنه يعدُّ عنصراً مهماً ومحدداً في التطور الراهن على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وفي الزمن الراهن تراجعت المرحلة التي كان فيها «التناقض الرئيسي في الحقبة الماضية بين عالم الرأسمالية والاشتراكية» في شكل كبير واختفت-تلك الحقبة- عملياً من جدول العلاقات الدولية، مع بروز خطورة أكبر تتمثل في مشكلات إدماج البلدان الإسلامية في عالم يتجه بسرعة نحو العولمة، والتي يعتمد على حلها، من دون مبالغة وفي شكل مباشر، مصير الأمن والاستقرار على كوكبنا.

لقد اتسمت المواجهة العالمية في حقبة الحرب الباردة بخطورة بالغة، وتوازن قوى من الصعب التنبؤ به، دفع العالم إلى حافة حرب «ساخنة» طوال نحو نصف قرن. ولم تقم بتسمية المناخ السياسي

العالمي فحسب، بل حرفت وشوّهت طريق تطور مناطق برمتها. والمثال الواضح على ذلك منطقة الشرق الأوسط التي تعدُّ حسب اعتقادنا منطقة متنوعة الأطياف، والمصائر التاريخية، وحتى في بعض الحالات يمكن الافتراض أنها تشكّل نموذجاً مصغراً للعالم الإسلامي بأسره.

وفي ظل المواجهة العالمية، واجه الاستقلال السياسي الناجز في بلدان الشرق الأوسط، وسواها في الدول الأخرى المتحررة، معضلة اختيار نماذج التنمية الذاتية. وفضّل معظمها، «من دون مزيد من اللغط»، أن يدخل تحت تأثير القوة الاستعمارية السابقة في مسار الرأسمالية التقليدي، فيما حاول آخرون، وهم أقلية واضحة، البحث عن حلول للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحاً، والتحوّل إلى مبدعين يقدمون نموذج النظام الاشتراكي المفترض.

واليوم، وبعد مرور ما بين ثلاثين وأربعين عاماً على هذا الاختيار التاريخي، يوضح عرض النتائج، حتى ولو كانت أولية في بعض البلدان، أن النتائج جاءت مخيبة للآمال في جميع البلدان بغض النظر عن الاختيار الذي سلكته، واستطاعت بعض البلدان القليلة، فقط، إلى حدٍّ معين، الإفلات من التبعية الموروثة من حقبة الاستعمار، وهي البلدان الأكبر التي تتميز بغناها بالموارد الطبيعية والبشرية وإدارتها، وتمكّنت من تحديث الهياكل الاقتصادية القديمة والاقتراب من مستوى البلدان الصناعية المتطورة، وبات شائعاً إطلاق مصطلح

«الدول الصناعية الصاعدة» على هذه البلدان، وهو مصطلح لايزال محل جدل ونقاش في كثير من الأحيان.[1]

لقد غدا العالم العربي والإسلامي عموماً بمثابة القرية العالمية التي تزوّد المدينة الرأسمالية المواد الخام، واليد العاملة الرخيصة-(غالباً غير شرعية)-، ومصيرها نموذج التنمية التابع والملحق بالركب العام.

وإضافة إلى ذلك، فقد أشار اجتماع وزراء خارجية «دول عدم الانحياز» في العاصمة المصرية القاهرة في يونيو/ حزيران 1994، إلى أن المشاكل الكثيرة التي واجهتها هذه الدول بعد الاستقلال، مثل: (الفقر المدقع، والتخلف والأمية في شرائح واسعة من السكان، إضافة إلى موجات من المجاعات في معظم الأوقات، ومحدودية السوق الداخلية، وندرة مصادر تراكم رأس المال)، لم تجد حلاً بعد عشرات السنين من الاستقلال، بل على العكس أصبحت هذه المشكلات أكبر حجماً وأكثر حدة.

ويبدو واقعياً أن يُطرح السؤال المنطقي للمستشرق الروسي المستعرب فلاديمير أحميدوف: هل يمكن فهم وقبول القيم الغربية للديمقراطية في معظم بلدان المنطقة حيث يعيش ما بين 30 و40 في المئة من السكان بدخل أقل من دولارين يومياً، وما بين 5 و7 في المئة

(1) أنظر، على سبيل المثال، المادة الخامسة، مقالة كوكوشكينو وفامينكو، «أفريقيا» «في مجلة آسيا وأفريقيا اليوم». موسكو، 1994 الصفحة 15.

يستأثرون بنصف الدخل القومي، وحيث تصل نسبة الأمية إلى 50 في المئة، فيما يصل عدد العاطلين من العمل إلى 20 مليون شخص. ومن أصل 95 مليوناً هو عدد السكان القادرين على العمل، يستأثر قطاع الخدمات واقتصاد الظل بنحو نصفهم، فيما يمارس 31 في المئة أعمال الزراعة والفلاحة، ولا يتجاوز عدد العاملين في قطاع الصناعة أكثر من 19 في المئة، وتحديداً في أعمال استخراج الخامات والصناعات الخفيفة[1] ؟.

ورغم أن التعليق المنشور في صحيفة الأخبار المصرية والمكرس لاجتماع القاهرة المذكور كان جريئاً وكاسحاً بعض الشيء، إلا أنه نموذجي؛ فقد أشار إلى أن شعوب العالم الثالث في أثناء «الحرب الباردة» كانت تعيش أفضل بكثير من الوقت الراهن، وبدلاً من السلام والعدالة واحترام حقوق الإنسان، حصلت الشعوب على سلسلة من الصراعات المسلحة العنيفة.

كما يشير المؤلف السعودي إياد مدني في شكل واضح وبليغ، إلى أن «أولئك الذين سلكوا طريق التحديث وفق النموذج الغربي، يشبهون الشخص الملون الذي يحاول التقرب من الرجل الأبيض معتقداً ومؤمناً في إمكانية الاندماج على أساس المساواة، لكن سرعان ما يخيب أمله في أحلام الاندماج عندما يدرك أمرين:

(1) فلاديمير أحميدوف، بعض خواص تشكيل وتطور النظم السياسية في الدول العربية في www.iimes.ru الشرق الأوسط.

الأول: إن الإنسان الأبيض يفهم الاندماج على أنه يجب على الرجل الأسود أن يقلده تماماً ويتقمص شخصيته.

والثاني: إن الرجل الأبيض مقتنع أن نظيره الأسود لا يمكن أبداً أن يصبح جيداً مثله»[1].

وتتعمق مشاعر اليأس والإحباط الاجتماعي في ظل الواقع غير الملائم، وتزداد عوامل عدم الاستقرار الداخلي، وتمتدّ إلى سلسلة من الانقلابات والصراع المتواصل على السلطة، والنزاعات الإقليمية العنيفة، مما يشكّل تهديداً خطيراً للأمن والسلم العالميين (نتذكر، على سبيل المثال، الحرب العراقية -الإيرانية التي استمرت نحو عشر سنوات تقريباً، وما دار في أثنائها من همجية وسفك للدماء؛ فقد كانت من دون مبالغة حرباً بربرية، وعملياً من دون نتائج حاسمة، وكذلك غزو العراق المفاجئ لدولة الكويت الضعيفة، وغيرها من الصدامات العنيفة، التي لا نرى نهاية لها في عالمنا المعاصر).

«هذا اليأس، حسب المؤلف مدني، يتمثل في ارتفاع حدّة الانفعال والغضب في العالمين العربي والإسلامي، الذي يمكن أن يفتح على بناء جدران عزل ورفض، أو محاولات توجيه ضربات للرد»[2].

ولم تتحول الزيادة الكبيرة في عائدات البلدان العربية وبلدان العالم الثالث المصدرة للنفط في النصف الأول من سبعينيات القرن

---

(1) akhbaralarab.net, 03/06/09.

(2) akhbaralarab.net, 03/06/09.

الماضي إلى دواء من جميع العلل، ولم تفض إلى تغييرات هيكلية في الاقتصاد، على الرغم من تسارع ملحوظ في تطور بعض البلدان. وأضحى السواد الأعظم من المدخرات مستثمراً خارج المنطقة[1].

وللتوضيح نقدم مقارنة واحدة فقط، لكنها مذهلة؛ فحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اقتصاد البلدان العربية في العام 2004 لم يتجاوز الرقم المتواضع نسبياً ثمانية مليارات دولار أميركي، فيما الاستثمارات العربية في الخارج في العام ذاته وصلت إلى (1,5) تريليون دولار[2].

وعموماً، فإن المنطقة العربية بقيت كما كان الحال عليه من قبل مصدراً رئيسياً للنفط الخام في المقام الأول، ومستورداً لطيف واسع من المنتجات الصناعية والغذائية.

وعلاوة على ذلك، فإن الارتفاع في أسعار النفط أدى إلى تعميق التناقضات في بلدان العالم الإسلامي، وتسبب بمزيد من التناقضات بين البلدان الغنية والفقيرة. ويلاحظ كثير من خبراء السياسة المختصين في شؤون الشرق الأوسط أن النفط وعائداته يعدان الأساس للصراعات الحالية والمستقبلية في المنطقة، وخارجها.

ويتكشف عند مراجعة شاملة لعصر عمليات العولمة أنها زادت من مشكلات البلدان العربية، ويلاحظ محقاً الباحث الروسي أندريه

---

(1) J. A./l'Intelligent 21/10-3/11/ 2002, p. 107.

(2) فلاديمير أحميدوف، العالم العربي ـ طريق التنمية www.iimes.ru.

تكاشينكو أن معظم هذه البلدان «تأخر كثيراً بإطلاق الإصلاحات السياسية والاقتصادية الملحة».

ويجب علينا ألا ننسى أن معظم البلدان العربية ينتمي إلى مجموعة الدول ذات مستوى التنمية المنخفض نسبياً؛ فمتوسط دخل الفرد السنوي في المنطقة عموماً يراوح بين 1000 و2000 دولار أميركي، مع بعض الاستثناءات (بلدان مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط)، وتتسم بوجود قاعدة اجتماعية فقيرة جداً، كما أن متوسط دخل ما بين 20 و30 في المئة وحتى 40 في المئة أو أكثر من السكان يعيشون حول أو تحت الحدّ الأدنى لمستوى المعيشة[1].

ويرتبط بما سبق الاستنتاج المخيب للآمال بعد تحليل البيانات الواردة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي المنشور في عمان (الأردن)، في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2003[2].

ومن أجل التوضيح نورد بعض الأمثلة البارزة:

- الناتج المحلي الإجمالي لـ 21 عضواً من أعضاء الجامعة العربية إضافة إلى فلسطين، والمقدر عدد سكانها جميعاً بأكثر من 280 مليون نسمة، أعلى بقليل من الناتج المحلي الإجمالي لواحدة فقط

(1) أندريه تكاشينكو، الشرق العربي الأوسط والنظام العالمي الجديد بعد سقوط نظام صدام حسين، www.iimes.ru.

(2) أنظر صحيفة لوموند، 23/ 10/ 2003.

من دول أوروبا الغربية هي إسبانيا، التي لا تعدّ من أكثر بلدان أوروبا تطوراً، ويقل عدد سكانها بنحو سبع مرات مقارنة بعدد سكان البلدان العربية.

- وفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) نشرت في أواخر العام 2009، فإن نحو 40 مليون شخص في الدول العربية يعانون سوء التغذية، إضافة إلى قرابة 100 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر[1].

- بلغت نسبة عدد النساء في برلمانات الدول العربية (3,5) في المئة من مجموع مقاعد البرلمان، فيما وصلت النسبة في بقية العالم إلى نسبة أعلى، وتضاعف عدد النساء العربيات المتعلمات بنحو ثلاث مرات منذ العام 1970 بفضل تطوير نظم التعليم، ولكن نصف عدد الإناث لايزلن أميات ولا يجدن القراءة والكتابة[2].

- تطبع 53 صحيفة يومية لكل 1000 شخص من سكان المنطقة العربية، بينما تصل في البلدان المتقدمة إلى 285 صحيفة يومية لكل 1000 شخص. وتمت ترجمة كتب إلى اللغة العربية أقل بخمس مرات عما ترجم إلى اللغة اليونانية التي يتحدث بها 11 مليون شخص فقط، مقارنة بأكثر من 280 مليون عربي.

- رغم ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنيت في البلدان العربية

---

(1) إيتار تاس، 17/ 11/ 2009.

(2) J. A. L'Intelligent 21/10-3/11/2002, p108.

عامي 2000-2001 بنحو 60 في المئة إلا أن (1,6) في المئة من السكان العرب استطاع الوصول إلى مصدر المعلومات العالمي، هذا مقارنة بنحو 79 في المئة في الولايات المتحدة، وقرابة 68 في المئة في المملكة المتحدة.

- يعمل في مجال البحث العلمي والتطوير التقني في البلدان العربية عدد أقل بثلاث مرات من العلماء والمختصين، وتصل نسبتهم إلى 371 مختصاً عربياً مقارنة بنحو 979 مختصاً في العالم لكل مليون نسمة.

- لا يمكن مقارنة الإنفاق في البلدان العربية على البحث العلمي بنظيره في البلدان المتقدمة، ويقدر بنحو (0,2) في المئة من موازنة البلدان العربية فيما يصل في الولايات المتحدة إلى (3,6) في المئة، وفي السويد إلى (3,8) في المئة، فيما تنفق سويسرا واليابان قرابة (2,7) في المئة، وفرنسا والدانمرك قرابة اثنين في المئة[1]، ووصل عدد الحواسيب لكل ألف شخص في الوطن العربي إلى 18 جهازاً، بينما المتوسط العالمي يبلغ (78,3) جهازاً[2].

وتظهر البيانات السوداوية التي أعلنتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) في 2005 أن عدد الأميين في البلدان على مدى 35 عاماً بين عامي (1970-2005) لم ينخفض، بل ارتفع في

(1) صحيفة الشرق الأوسط، 31/ 07/ 2007.

(2) لوموند، 27/ 2/ 2004.

شكل مخيف من 50 إلى 70 مليون نسمة. وضمن هذه الأرقام المخيفة بلغت نسبة الذكور الذين تجاوزوا 15 عاماً 25 في المئة، والإناث 40 في المئة.

وترسم المنظمة ذاتها آفاقاً قاتمة ومخيبة في مجال التعليم؛ فنحو 20 في المئة من الأطفال بين 6 و11 عاماً، و40 في المئة بين 12 و17 عاماً أو قرابة 23 مليون طفل لم يلتحقوا بالمدارس مما يزيد أعداد الأميين[1].

ولا بدّ من الإشارة في هذا الصدد إلى أن معدلات النمو السكاني في البلدان العربية في غضون الثلاثين سنة الماضية كانت الأعلى عالمياً (بسبب العادات والتقاليد، وتعاليم الإسلام وقيمه، إضافة إلى بعض التحسن في مجال الرعاية الصحية)، وسجلت معدلات النمو (2,6) في المئة سنوياً، وهي تزيد بمرات عن حصة الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي التي لا تزيد عن (0,3) في المئة وسطياً، منها (1.3) في المئة بين عامي 1990 و2004 [2].

وأدى النمو الاقتصادي البطيء، وضغط العوامل الديموغرافية، إلى تفاقم مشكلة توفير فرص عمل للشباب الذين يراوح عددهم ما بين 50 و65 في المئة من عدد سكان البلدان العربية[3].

---

(1) J. A. L'Intelligent, 23- 29/01/2005. P. 11

(2) حول التغيرات في الوضعين العسكري والسياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 8- 24 مايو/ أيار 2009، iimes. Ru.

(3) المصدر نفسه.

وواقع الحال هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم نحو 90 في المئة من الطاقة الإنتاجية في البلدان العربية حتى منتصف العقد الأول من القرن الجديد، وأدت «الحقبة الذهبية» التي شهدت ارتفاع أسعار النفط في شكل كبير إلى تحسين وتطوير البنية التحتية، لكنها لم توظف لتطوير قطاع الصناعات التحويلية التي لم تقدم أكثر من (10,5) في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، رغم أنها تعدّ المصدر الأول لتوفير المزيد من فرص العمل[1].

واضطرت هذه المؤسسات إلى خفض عدد العمال من أجل المحافظة على وجودها في ظل ظروف النقص الدائم في الموارد المالية، واحتدام المنافسة الحادة على الصعيدين القطري والعالمي، ما تسبب بزيادة أعداد العاطلين عن العمل بمعدل (2,5) في المئة في الفترة المذكورة أعلاه. ووصلت معدلات البطالة في العام 2005، حسب الإحصاءات الرسمية، إلى 14 في المئة، أي (12,5) مليون شخص قادر على العمل، معظمهم في عمر ما بين 15 و24 عاماً، وفي حال المحافظة على معدلات النمو ذاتها فإن عدد العاطلين عن العمل في البلدان العربية قد يرتفع إلى 25 مليوناً بحلول العام 2020[2].

ووفقاً لتقديرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، يجب على البلدان العربية في السنوات

(1) J. A. L'Intelligent, 21/10- 3/11/2002, p107.

(2) Ibid.

الخمس عشرة المقبلة توفير نحو 6 ملايين فرصة عمل سنوياً من أجل توظيف الشباب الذين يدخلون سوق العمل، وهذا يتطلب تحقيق نمو اقتصادي بمعدل 4 في المئة سنوياً، وهي معدلات لم تنجز في السنوات الماضية[1].

وغادر كثير من المختصين الشباب المؤهلين الأكفاء البلدان العربية بسبب عدم توافر الإمكانات لاستيعاب طاقاتهم وتطويرها، واستكمال التعليم في بلدانهم، وتوجهوا نحو البلدان الغربية بحثاً عن تحسين ظروف حياتهم وعملهم. وتجاوز عدد الأطباء الذين هاجروا من المنطقة بين عامي 1998 و2000 نحو 15 ألف طبيب[2].

كما يعيش أكثر من 12 في المئة من مواطني المنطقة خارج بلدانهم [3].

وفاقمت هجرة الأدمغة والأيـادي الماهرة توظيف الموارد البشرية، وحدّت في شكل ملحوظ من معدلات النمو الاقتصادي في البلدان العربية.

وحسب تقديرات منظمة العمل العربية، فإنه مقارنة بنحو 11 مليار دولار كابدتها البلدان العربية من هجرة الأدمغة في سبعينيات القرن

---

(1) The International Herald Tribune. 26/01/2004.

(2) لوموند 23/ 10/ 2003.

(3) حول التغييرات في الوضعين العسكري والسياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. 08- 24 مايو/ أيار 2009، iimes. ru.

الماضي، ارتفعت الخسارة بنحو عشرين ضعفاً حتى منتصف العقد الأول من القرن الحالي ووصلت إلى 200 مليار دولار[1].

واستناداً إلى تحليل الحالة الراهنة للدول العربية في هيكل الاقتصاد العالمي يخلص الباحث الروسي فلاديمير أحميدوف إلى الاستنتاج بأن «غالبية البلدان العربية والإسلامية في الشرق الأوسط تمرّ في هذه الفترة بمرحلة انتقالية، تميز شكل التطور الصناعي، وهذا ينطوي على ضرورة بناء دول مبنية على أساس تحديث الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية بدلاً من التركيز على بناء أنظمة ديموقراطية»[2].

ولعبت العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحافظة دوراً تكاملياً مع العوامل السياسية في إدامة حالة التخلف في المنطقة التي أعطت مشاكلها، مثل مكافحة الإرهاب، وأكثر من نصف قرن من عدم تسوية الصراع مع إسرائيل، وتدهور الوضع في العراق، ذرائع لكثير من أنظمتها تبرر المحافظة على فرض قيود كبيرة على الحقوق الديمقراطية والحريات. وساهم انعدام وسائل النضال غير المسلح في مواجهة الظلم إلى تعزيز وتقوية النزعات الإسلامية المتطرفة والمجموعات التي تدعو إلى العنف.

وبتلخيص نتائج البحوث الاجتماعية والاقتصادية في البلدان

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، 31/ 07/ 2007.

(2) فلاديمير أحميدوف العالم العربي ـ مسار التطوير، www.iimes.ru.

العربية، حدد خبراء الأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ثلاثة أسباب رئيسية تسببت بتدهور الأوضاع:

- القيود على حرية التعبير الديمقراطي؛
- محدودية الوصول إلى مصادر المعرفة؛
- تدني مستوى تحرر المرأة.

وهكذا، فإن التخلف عن الغرب، وخيبة الأمل في طريق التنمية المختار، وتشويه صورة القادة العلمانيين التقليديين، تتصدر المشهد في العالم الإسلامي، وتقود، كما يبدو جلياً في البلدان العربية، إلى صعود النزعة القومية العدوانية، وغالباً ما تغلف بلباس ديني طائفي. ومن هنا فإنها تبحث عن ذاتها عبر طريقها الخاص «الثالث» غير المسار الرأسمالي أو الاشتراكي للتنمية، ومطالبة العالم الرأسمالي بالتعويض عن التخلف.

من ناحية أخرى لا يمكن تجاهل «عقدة التبعية» كعلاقة طفيلية استهلاكية بين الطبقات الحاكمة في كثير من البلدان الإسلامية للتعامل مع المستعمرين السابقين، انطلاقاً من التوجه بوعي مسبق أو بحالة اللاوعي فيما يخص مسائل السياسة الداخلية والخارجية. ويمكن للقارئ أن يجد كثيراً من الأمثلة على هذه الظاهرة في مذكرات الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان المكرسة للعلاقات الفرنسية الإفريقية[1].

(1) فاليري جيسكار ديستان، الصراع مع السلطة والحياة، 1993.

في ظل هذه الظروف غالباً ما ينشأ «تصادم» يفاقم النعرات القومية ونزاعات النخب السياسية العليا، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم عوامل الانفجار في صفوف الجماهير العريضة المشحونة بالاستياء من الفساد، ومحاباة الدوائر الحاكمة للغرب.

ولا تعارض الأنظمة الحاكمة إظهار التزامها بالقيم الوطنية والإسلامية بعد أن تجد نفسها بين المطرقة الأميركية وسندان السخط الشعبي، وتخفف قليلاً من العقبات من أمام الإسلاميين، من أجل «تخفيف الضغط في مرجل السياسة الداخلية»، بنقل المسؤولية إلى الغرب، وفي مقدمها الولايات المتحدة، عن الوضع الذي وصلت إليه الأمور (الركود الاجتماعي والاقتصادي، والفساد السياسي على جميع مستويات الحكم، والتأخر المستمر في حل القضية الفلسطينية وغيرها من المشكلات العربية العامة، والإقليمية والقطرية)، فإن ما تقوم به السلطات في الواقع يحاكي خطاب المتطرفين، ويردد خطاباتهم الاتهامية مما يعيق محاولة إجراء تحليل موضوعي وغير منحاز إلى الأوضاع الصعبة القائمة، التي وصلت إلى طريق مسدود في بعض البلدان.

ويسمح اللعب على خط المتطرفين الإسلاميين عملياً للنخب الحاكمة في حل مسألة ذات أولوية قصوى للضمان وتعزيز مكانة حكمهم المهيمنة لإضعاف المعارضة الديمقراطية كمنافس سياسي خطير.

وفي العلاقة نفسها مع الولايات المتحدة ودول غربية أخرى،

فإن الدوائر الحاكمة في المسألة تنسب كل المعارضة إلى الإسلاميين، وتطلب دعماً وتعاوناً لكبح جماحها.

وتؤدي المناورات السياسية والاجتماعية الواسعة، والشكل التقليدي للنخبة الحاكمة على أساس الولاء بدلاً من الكفاءة المهنية، وسياسة الحكم الاستبدادي المطلق إلى تشكيل عشائر في المنطقة تستمر في السلطة عشرين أو ثلاثين عاماً. وكم كان مؤلماً حديث أحد كبار رجال الأعمال العراقيين كان اضطر إلى مغادرة بلاده خلال فترة حكم حزب البعث، إذ سخِر أثناء لقاء معه في شكل لاذع قائلاً: «الحكام عندنا لا يستقيلون، فهم يُقتلون أو يُزجّ بهم في السجن، أو يضطرون إلى الفرار من المجزرة».

وتتخذ السلطات من استمرار التوتر في المنطقة، وارتفاع ميزانية الجيش التي تمتص متطلباته نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية، فيما ينفق أقل من ربع الناتج المحلي على احتياجات التنمية، ذريعة ملائمة لمواصلة المسار المناهض للديمقراطية تحت شعار تجهيز وحشد الجبهة الداخلية، وأن جميع الموارد يجب أن توجه لصدّ الأعداء الخارجيين. ونذكّر في هذا الصدد أن معظم البلدان العربية يعيش حتى الآن تحت وطأة قوانين الطوارئ. وللمثال فإن حالة الطوارئ المطبقة في مصر بعد اغتيال السادات في أكتوبر/ تشرين الأول 1981 لم ترفع إلا في 25 يناير/ كانون الثاني بقرار المجلس

العسكري الأعلى للقوات المسلحة 2012 في الذكرى السنوية الأولى لثورة 25 يناير التي أطاحت الرئيس حسني مبارك.

وأتذكر في هذا السياق الرسم الساخر الذي نشرته صحيفة «الحياة»؛ فالرسم المحزن والمؤسف قريب جداً من الواقع الإقليمي، ويصور الفنان منشقاً عربياً كُبل بالسلاسل المقيّدة بالقرب من جلاد يمسك سوطاً في يده، ويتساءل بغضب: «كيف تجرؤ أن تصلي من أجل الحرية بينما فلسطين لم تتحرر بعد»؟.

وبذلك فإن تحليل وضع الديمقراطية في العالم العربي أوصل خبراء الأمم المتحدة إلى استنتاج مخيب للآمال مفاده «أن العالم العربي يبدو أقل الأقاليم حرية على كوكبنا»[1].

ولعل الغياب الفعلي للحرية الديمقراطية في التعبير، وقمع أي مظهر من مظاهر النشاط العلماني الذي ينحرف عن الخط الرسمي، أطلق أيادي الإسلاميين، ودعم شعارهم حول ضرورة رفض التأثيرات الغربية وأنماط التنمية، والعودة إلى الماضي لبناء دولة دينية، وإحياء الخلافة.

وأعتقد؛ أنه لم يتم تجاوز تجربة التوجه الاشتراكي في البلدان النامية دون أثر، وترك بصمات فكرية وسياسية واقتصادية واضحة، ومن الأمثلة على ذلك انهيار وحدة اليمن الشمالي والجنوبي، وذلك انطلاقاً من الاختلافات في طرائق تطوير البلدين اللذين تجمعهما

(1) J. A. L'Intelligent. 21/10- 3-11/2002, p104.

وحدة إثنية، وتفرقهما منطلقات سياسية مختلفة. ومن غير المرجح أن يحلَّ تأسيس دولة الوحدة على أساس حطام دولة موحدة سابقة طوتها غياهب النسيان، المشكلات القائمة، وهو على الأرجح دفع الاختلافات إلى داخل المجتمع اليمني، ومهَّد الطريق أمام المتطرفين والانفصاليين.

وتحتفظ الأفكار الاشتراكية بجاذبيتها، وقبل كل هذا مبادئ المساواة الاجتماعية، في ظروف التخلف الميؤوس منه وعدم القدرة على تلبية احتياجات الغالبية الساحقة من السكان. والملاحظ في هذا الصدد أن خطاب زعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن في شريط فيديو تزامن مع الذكرى السادسة لأحداث سبتمبر/ أيلول 2001، تطرَّق في شكل كبير إلى الشعارات الاشتراكية، ولم يغفل الإشارة إلى هذه الشعارات في خطاباته اللاحقة.

وإضافة إلى هذا فإن البحث عن المستقبل المنشود في غالبية البلدان الإسلامية، لا يستبعد العودة إلى النموذج الاشتراكي؛ ففكرة العدالة الاجتماعية، مغرية للجماهير المحرومة، وهذا بدوره يهدد بنشوب صراعات جديدة وانفجارات في مناطق واسعة من العالم يبلغ عدد سكانها (1.5) مليار نسمة.

ويضاف إلى ذلك عدم الثقة والشك السائدين في البلدان الإسلامية فيما يخص الرؤية الأميركية «للنظام العالمي الجديد» أو

بمعنى «فرض الديمقراطية» على الدول الممانعة، واعتبار ذلك، وليس من دون سبب، تجديداً لخطة الهيمنة التوسعية.

وتعرف البلدان العربية جيداً انطلاقاً من تجربتها التاريخية المعاصرة، أن تطبيق هذه الجيوستراتيجية سيتحول إلى ممارسة سياسة «القبضة الحديدية» الأميركية إما على ليبيا، وإما لبنان وإما العراق، ثم على سورية في نهاية المطاف.

واللافت في هذا الصدد هو انتقاد الرئيس المصري السابق حسني مبارك الغرب في خطابه في مايو/ أيار 2006 في المنتدى الاقتصادي العالمي في شرم الشيخ. لقد اتهم مبارك الولايات المتحدة بتبني سياسة الكيل بمكيالين في العلاقات الدولية، وتجاهل موقف المجتمع الدولي إزاء غزو العراق، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأجنبية[1].

في المجال الاقتصادي، حيث يجب باعتقادنا، البحث عن الأسباب الكامنة وراء تصاعد التهديدات الإرهابية، فإن إحدى العقبات الرئيسة في القضاء على الاختلال والتخلف في تنمية بلدان العالم الثالث يبقى عدم الرغبة الشائع من قبل رأس المال العالمي الضخم القيام ببعض التغييرات في جوهر الهياكل الحديثة للعلاقات الاقتصادية، التي تلعب فيها بعض بلدان العالم الإسلامي، والآن على ما يبدو روسيا أيضاً، الدور السابق على هامش المواد الخام.

ونتذكر في هذا الصدد نتائج مفيدة جداً من تلك التي تلت حقبة

---

(1) وكالة أسوشيتد برس، 21/ 05/ 2006.

ما بعد منتصف السبعينيات من القرن الماضي حين بدأت حركة «من أجل نظام اقتصادي جديد» في كل البلدان العربية، واستطاعت البلدان الغربية اللعب بمهارة على التناقضات بين أعضاء الحركة، وتمكنت من تخفيف حدّة الحركة في شكل ملحوظ، وحوّلت الموضوع إلى تقديم تنازلات طفيفة وامتيازات في مجال التجارة الدولية، «تمَّ التهامها» لاحقاً وتغييرها في غير مصلحة موردي المواد الخام في السوق العالمية.

واليوم، على ما يبدو فإن رأس المال العالمي يدفع الأمور إلى إبقاء مناطق العالم الإسلامي الواسعة كتابع ملحق بإمبراطوريته الكونية في عصر ما بعد التصنيع، والثورات التقنية والمعلوماتية، كما كان في الماضي.

وحقيقة فإن المؤسسات الاحتكارية الكبرى تولي أهمية كبيرة لتوسيع الاستثمار، ونقل الصناعات الصعبة التي تتطلب استهلاكاً كبيراً للطاقة، وذات مستويات الخطورة العالية صحياً وبيئياً إلى مناطق العالم الإسلامي حيث العمال مستعدون للعمل ما بين 12 و14 ساعة يومياً مقابل أجر زهيد لإطعام أنفسهم وعائلاتهم في ظل ظروف صحية محدودة أو غير موجودة أصلاً.

وأضحى تقديم «مساعدات التنمية» الراديكالية أقل شيوعاً في الأوساط الحاكمة والرأي العام في المراكز الصناعية في الشرق والغرب، ولاسيما مع زيادة عدد طالبي المساعدات، وهذا الأمر ليس

غريباً عن الروس إذ باتت ظاهرة الركود، والتضخم المالي والأزمات مألوفة بالنسبة إليهم.

وعلى الأرجح، فإن البلدان الصناعية في المرحلة الحالية من التنمية في العالم تسعى إلى الحفاظ على «الوضع القائم» في علاقاتها المتبادلة مع العالم الإسلامي، يلقون إليه من وقت إلى آخر شيئاً من فضلاته «على الفقر» من أجل التحذير أو إطفاء نيران الصراع. ويشير إلى صحة هذا التوقع حجم «المساعدات الإصلاحية» المتواضعة والغامضة المقترحة في بلدان الشرق الأوسط الكبير بناء على مبادرة الولايات المتحدة في قمة مجموعة الثماني في يونيو/ حزيران 2004.

ويقدّر الخبراء أن كل «ذهب العالم» لا يكفي، حتى لو أراد الأغنياء، لانتشال المحتاجين من مستنقع الفقر؛ فعدد الفقراء حسب منظمة «الأونكتاد» تضاعف مرتين في السنوات الأربعين الماضية، كما ارتفع عدد«الدول الفاشلة» خلال الفترة نفسها من 25 إلى 49 دولة[1].

في هذه الظروف المعقدة والمتناقضة، فإن مشكلة التطور المستقبلي لبلدان العالم الإسلامي يمكن أن تتحول إلى قوة دافعة لجولة جديدة من الصراعات والتوترات الدولية، التي لم يستطع العالم حتى الآن استيعاب دروسها، والشفاء منها كما يجب، وفي رأينا، فإنها تحظى بأهمية قصوى وصوت حاسم عالمياً.

وفي الوضع الجديد الراهن، وبمقارنة مشكلات التجانس

---

(1) RIAN, 26/11/2010.

الاجتماعي والسياسي للمجتمع الدولي الحديث تجد هذه البلدان نفسها مجبرة على حل مشاكلها الملحة لنموها المستقبلي في شكل منفرد والمراهنة على قواها وإمكانياتها الخاصة التي غالباً ما تكون محدودة.

وفيما استطاعت هذه البلدان المناورة واللعب بمهارة على تناقضات وخصومات قطبي السياسة العالمية في فترة الحرب الباردة، وراهن كثير منها في شكل ما على الحصول على الدعم والمساعدة من أجل النمو، فإن إمكانية ذلك اختفت فعلياً في الوقت الحالي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

والملاحظ في هذا الجانب ظهور مقالات وتعليقات عديدة في الصحافة العربية على خلفية التراجع الملحوظ في قوة العلاقات الروسية- الأميركية صيف العام 2007. وأعرب كاتبو المقالات التحليلية، والتعليقات عن أملهم في «عودة تأييد موسكو للقضايا العربية كما في السابق»[1].

ولا تستطيع القوى العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، انتشال بلدان العالم الثالث من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي العميق، حتى في حال إقرارها بخطورة وأهمية مشكلات «العالم الثالث» بالنسبة إلى المصير التاريخي للحضارة الإنسانية، وخصوصاً

(1) أنظر على سبيل المثال: صحيفة البعث السورية، 19/ 07/ 2007.

في ظروف الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي اندلعت في خريف 2008. وتحتاج روسيا وحلفاؤها السابقون إلى المساعدة والاستثمار من الخارج.

وبنظرة أولية، فإن هذه الحالة التي لا مخرج منها دفعت بعض الباحثين إلى التنبيه من حدوث «فوضى عالمية» في المستقبل[1].

ومن المفيد في هذا الصدد العودة إلى رأي الشخصية الأميركية البارزة جيمس شليزنجر، الذي شغل في الماضي عدداً من المناصب المهمة مثل (وزير الدفاع، مدير وكالة المخابرات المركزية، وغيرهما)، وهو يقدم تصوراً عن عقلية المؤسسة السياسية الأميركية ويقول: «منذ نهاية الحرب الباردة واختفاء أثرها الفريد أصبح العالم على الأغلب أكثر فوضوية. وليس المقصود الولايات المتحدة، ولا يمكن تخليص العالم من كل المشاكل والمصائب»[2].

واقعياً، فإنه في ظل المحافظة الطويلة على مخلفات «الحرب الباردة» في السياسة الخارجية، وتجدد المواجهة السابقة، ومنطق التكتل القديم، يمكن توقع اشتعال توتر دولي تحت تأثير مشاكل التنمية

---

(1) أنظر على سبيل المثال: مقالة غيورغي ميرسكي «الفوضى العالمية الجديدة: العالم الثالث والغرب بعد انهيار الاتحاد السوفياتي» في «مجلة الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية»، موسكو، 1992، العدد 11.

(2) مجلة فورين أفيرز الأميركية. أميركا والعالم، ص 27 من العدد 93/ 1992.

في العالم الإسلامي التي يتم تجاهلها من قبل معظم المجتمع الدولي.

الطفرة الإسلاموية

يجب على العالم المتطور توخي الحذر، وتلمس المشكلات الملحة في العالم النامي بتفهم الأوضاع انطلاقاً من الظروف المعقدة والخطرة حقيقة، والبحث في شكل مشترك عن أفضل السبل للمعالجة. وفي الواقع، فإن هذا لم يحدث؛ فمعظم المشكلات لم يتم تجاهلها فحسب، بل تسبب العالم المتطور بإثارة مشكلات جديدة.

وتحت تأثير هذه العلاقة من قبل الغرب، تنتج الطفرة الإسلاموية التي سوف نتتبع مبادئها الأساسية .

توجهت الحركة الإسلامية في شكل رئيسي إلى «الخارج» لتتناغم في مصالحها مع موجة المزاج الجماهيري القوية المناهضة للغرب وسياسة الإلحاق في فترة صعود ثورات التحرر الوطني، ودافعت في مجال العلاقات الدولية عن إعادة تشكيلها، وإزالة التشوهات وعدم المساواة التي سادت أثناء الفترة الاستعمارية والتبعية التامة أو الناقصة في البلدان الإسلامية.

ويُعزى الصعود الحالي للحركة الإسلامية،على الأرجح، إلى البحث عن الانعطاف التاريخي في بلدان «العالم الثالث»، إضافة إلى ضرورة تبني توجهات ومُثل جديدة، تحدّد نهجها ومكانها في التغيرات النوعية الحالية التي نشأت بعد انهيار الكتلة الشرقية وزوال الاتحاد السوفياتي الذي كان إحدى القوى العظمى في العالم.

وحقيقة، فقد تشكلت وتطورت كل البنية السياسية في البلدان الإسلامية طوال عدة عقود في ظل نظام عالمي جيو- سياسي صارم وثابت؛ وتحت تأثير هذا النظام تشكلت العقلية السياسية للمؤسسة الإسلامية، وتصورها بشأن الوضع الداخلي والإقليمي والدولي وآفاق تطورها.

اليوم، وبعد اختفاء أحد مكونات استقرار النظام العالمي المتوازن، فإن كل أنظمة العلاقات الدولية تحتاج إلى تغيرات جذرية، وتضطر البلدان الإسلامية إلى إعادة النظر في التصورات الأساسية المعهودة، والتخلي عن الأفكار النمطية القديمة، وأن تقرِّر البحث عن النموذج الخاص بها للمضي إلى الأمام. فقد أدت المشكلات الصعبة في تحقيق التنمية المستقلة بعد الحصول على الاستقلال السياسي وسيادة الدولة إلى تنامي الجناح المتطرف في المكون السياسي الداخلي للإسلاميين في معظم البلدان الإسلامية، إذ ضيَّعت هذه البلدان في حقبة السبعينيات والثمانينيات فرصة انتزاع منفعة سياسية ذات أهمية من المواجهة العالمية والإقليمية للقوى العظمى، وواجهت حالة من عدم الاستقرار الداخلي، والركود الاقتصادي، وتراجع مستوى الحياة، ما أفضى إلى تفاقم الصراعات الاجتماعية.

ورغم ذلك، فإن كثيراً من الزعماء التقليديين في عداد «الإخوان المسلمين» يشكلون جناحاً يدعو إلى تطور الحركة على نحو معتدل، تاركين الدور الفعال للشباب المتطرّفين الذين يتبعون أسلوب القوة

وضمنه أسلوب العمليات الإرهابية. وانطلاقاً من ذلك فمن الصواب التمييز، من حيث الهيكلية، بين الإسلاميين المعتدلين ومؤيدي أساليب التقدم الإصلاحي للنضال من أجل انتصار المثل العليا للإسلام، والمتطرفين الأصوليين الذين يميلون أكثر للحرب من أجل حماية تعاليم العقيدة.

وفي حال الحكم على الأفعال في الساحة الإسلامية، فإن الغرب لا يولي أهمية بالغة لهذا التمييز، ويرفض الدخول في حوار جاد ومنتظم مع ممثلي الجناح المعتدل للحركة، وتوسعت صفوف المتشددين الإسلاميين في شكل ملحوظ على حساب المتطوعين والمرتزقة الذين اجتازوا مدرسة الحرب الأفغانية المريرة. وللإشارة، فقد فتحت روسيا حواراً مع حركة حماس بعد نجاحها في انتخابات السلطة الفلسطينية في العام 2006 والتقت غير مرة قادتها للحوار في موسكو رغم أن الغرب، وكثيراً من البلدان العربية فرضا حصاراً عليها مباشرة بعد نجاحها، وكذلك استقبال موسكو وفوداً من حزب الله اللبناني والاتصالات في لبنان ذاته بقيادة الحزب وحركة أمل الشيعية؛ وكان لافتاً لقاء الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في دمشق برعاية الرئيس السوري بشار الأسد أثناء جولة ميدفيديف في الشرق الأوسط في العام 2011.

وتتمتع هذه المجموعات النوعية بقدرة قتالية ولاسيما في العمليات الفدائية، إضافة إلى التفاني في خدمة قضية الإسلام، وقد انتمى أفرادها إلى صفوف الحركة وفق اقتناعات أو تحت تأثير

الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي واجهها المشاركون في الحرب الأفغانية بعد عودتهم من أفغانستان إلى بلادهم. وحسب بعض التقديرات فإن عدد العرب «الأفغان» وصل إلى نحو 20 ألف شخص في الثمانينيات. وبعد الانسحاب السوفياتي من أفغانستان، عاد كثير منهم إلى بلدانهم الأصلية، حيث عانوا آثار الفقر السابق، والظلم والبطالة.

ويجسّد المصير المحزن لأحد المشاركين في التفجيرات الإرهابية في العاصمة السعودية (الرياض) في العام 1995 المثال النموذجي لهذه الحالة، حيث أعدم علناً، مع غيره من المجرمين في ساحة قصر العدل المركزية في المدينة. فالمشارك في حرب أفغانستان إلى جانب المجاهدين بعد الانسحاب السوفياتي عاد إلى وطنه، ولكن من دون الحصول على أي تعليم أو حرفة، ولم يستطع تدبير أموره في شكل جيد.

وقدَّم الأب المتقاعد الذي يعيش على مخصصات التقاعد الضئيلة حصيلة ما جمعه في عمله كموظف من الفئة الوسطى للابن العائد من أفغانستان، وساعده على فتح عمل تجاري صغير لم ينجح في المحصلة لعدم معرفة الابن بغير رمي القنابل اليدوية وإطلاق النار، ولم يجد المقاتل السابق من أجل قضية الإسلام السعادة في الحياة الزوجية، وقالت أرملته الشابة لمراسل صحيفة «أنترناشيونال هيرالد تريبيون» الدنماركية، الذي كشف هذه القصة المحزنة، مبينة أن المخزي والمخجل يتلخص في أن زوجها مضى إلى عالم آخر نتيجة

الاضطرابات في حياته، التي دفعته إلى التدين أكثر فأكثر، وبات يقضي معظم أوقاته في المسجد في نقاشات طويلة مع الإسلاميين أنفسهم الذين دفعوه في نهاية المطاف إلى منصة الإعدام.

وهذا المثال الخاص يؤكد رأي السياسي الروسي أليكسي مالاشينكو، الذي لاحظ أن «المساجد المسيطر عليها من قبل الإسلاميين تلعب دور المنتديات والمراكز السياسية والاجتماعية في المناقشات، وتجذب الناس الذين فقدوا الأمل من تحسن وضعهم، والحريصين على الشعور بالأمان، وفي الوقت ذاته لنيل الهدوء والثقة بالنفس»[1].

نشير في هذا السياق، ولسخرية القدر، إلى أن «العرب الأفغان» وممثلهم البارز أسامة بن لادن، الذين يمثلون حسب الرئيس المصري السابق حسني مبارك «التهديد الإرهابي الرئيسي لاستقرار الحكومة»، بالإضافة إلى المصالح الغربية في المنطقة العربية عموماً؛ تم تجهيزهم للوقوف في وجه السوفيات بتمويل من المخابرات المركزية الأميركية، وتمَّ صرف مبالغ على هذا الهدف تراوح ما بين 3.5 و6 مليارات دولار، وتحول «العرب الأفغان» من «مناضلين من أجل حرية الشعب الأفغاني ضد الكفار السوفيات» إلى ألدّ وأشرس أعداء الغرب وفي مقدمه الولايات المتحدة. وبذلك ارتد كيد «الإسلاموية» التي

(1) Arabia Vitalis. Арабский Восток, ислам, древняя Аравия. М. p233, 2005.

ابتدعها وأطلقها الأميركيون في وقت سابق ضد السوفيات إلى معديه ومستخدميه و كبدهم خسائر وأضراراً جمة.

ومن هذا المنظور، فإن المغامرة العراقية التي خاضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، حصدت نتائج مريرة، فقد تحوَّل العراق إلى جانب أفغانستان إلى مدرسة ومصدّر دولي للمقاتلين الإرهابيين في جميع مناطق النزاع في العالم. وتمَّ اكتشاف أثر «العراقيين»، على سبيل المثال، عند التحقيق في تفجيرات مارس/ أبريل 2007 في المغرب والجزائر. وقد أعلنت المسؤولية عن هذه الهجمات منظمة إقليمية جديدة هي «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي». وزادت أنشطتها تدريجاً: ففي يونيو/ حزيران 2007 قتل خمسون شخصاً نتيجة لهجمات المتطرفين في الجزائر ، بينهم 28 جندياً[1]. وارتكبت أعمال إرهابية دموية جديدة في الجزائر في سبتمبر/ أيلول 2008. وفي السنوات اللاحقة.

وجذبت القاعدة في شبه جزيرة العرب الانتباه أيضاً، ففي العام 2008 وجهت السلطات المختصة في المملكة العربية السعودية تهماً إلى نحو ألف عضو في هذه المنظمة بالقيام بأعمال تخريبية، وتم تنفيذ نحو 30 عملاً إرهابياً منذ العام 2003 في أراضي المملكة[2]..

وكما يبدو، فإن تسييس الإسلام والجنوح به نحو التطرف في أيامنا يصبح مظهراً حديثاً ومشوهاً للأفكار القومية والوطنية نفسها،

---

(1) akhbaralarab.net, 12/07/2007.

(2) واشنطن بوست، 22/ 10/ 2008.

التي شكلت المحرك لحركة التحرير في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

وفيما يتعلق بـ «الإسلاموية» في الشرق الأوسط فهي تمثل، على الأرجح، «طبعة جديدة» للقومية العربية، في إطار الرد على فشل فكرة الوحدة العربية، ومحاولات تجسيدها من قبل الأنظمة العلمانية والقومية، إضافة إلى أفكار الاشتراكية العربية. كما أشار بحق أحمد حسن بن علوي مؤسس معهد البحوث الحديثة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا في جامعة برينستون (الولايات المتحدة)، وابن عم العاهل المغربي الملك محمد السادس، إلى أن الحركات القومية واليسارية العلمانية القومية أخلت الطريق أمام التيارات الإسلامية التي اصطدمت بمعارضة الهيمنة الغربية في المؤسسة الأيديولوجية للمحافظين[1].

ومع ذلك، بينما كان المحرك الرئيس للأفكار القومية والوطنية في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي موجهاً للبحث عن طرق التجديد والتقدم، فإن الإسلاميين سواء بإرادتهم أو بغيرها يقترحون حالياً في شكل أساسي برامج رجعية، وجرّ المجتمع إلى الماضي، بالدعوة للعودة إلى أصول وقواعد ومسلمات الإسلام الأولى في القرون الوسطى، بغض النظر عن توافقها مع متطلبات العصر الحديث، وتحمي نفسها من النفوذ الأجنبي، بالدخول طوعاً في عزلة قومية ودينية تبعد المجتمعات عن الاتجاهات الجديدة في العالم،

(1) لوموند ديبلوماتيك، فبراير/ شباط 2007.

وتسويق القيم الإنسانية المثبتة بتجربة الإنسانية على مدى عصور ومن جيل إلى آخر، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن والأخلاق وقيم أخرى على أنها أعمال شيطانية من إبداع الغرب يجب أن يتطهر منها المؤمنون.

هذا يعيد إلى الأذهان مثال صمويل هنتنغتون الذي يعتقد بأن مصير الوضع في العالم بعد انتهاء «الحرب الباردة» لن ينحصر في المواجهة السابقة للقوى العظمى، بل في صراع الحضارات المختلفة ومساهماتها أيضاً. ولكن أعتقد أن تفسير النهوض الحالي للحركة الإسلامية بصراع الاختلافات الحضارية على الرغم من بساطته وإثباتاته يبقى غير كاف.

وبرأينا، فإن الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة أعمق بكثير، وتعود بجذورها إلى التراكمات الناشئة في الطبقات الاجتماعية والاقتصادية منذ حقبة الاستعمار والتبعية شبه الاستعمارية. لذلك وليس من باب المصادفة أن تتحول نيران الأصوليين الإسلاميين ونشاطاتهم إلى خارج حدود بلدانهم، خصوصاً ضد الدول الغربية الرئيسة، باعتبارها تتحمل المسؤولية، بوجود أدلة، عن الوصول إلى هذا الوضع المظلم الصعب الذي تقبع فيه أغلبية البلدان الإسلامية في الوقت الحالي. ويؤكد هذا التفسير هجمات «أكباش الفداء» الطائرة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001 الوحشية بقسوة، التي تحمل دلالات تبرهن بصورة لا تقبل الشك على ما سبق ذكره.

وصاغ السفير الأميركي السابق في العراق، وممثلهم في الأمم

المتحدة في وقت لاحق خليل زلماي زاد (وهو من أصول أفغانية) طبيعة العقلية السائدة في أوساط الإسلاميين في شكل دقيق ومحدَّد، ويرى أن «أنصار الحركة يعتقدون بأن الأوضاع في المجتمع الإسلامي وصلت إلى الطريق الخطأ، لأنهم ضلوا طريق الصواب، والغرب كان عنيفاً وعديم الأخلاق، ودفع المسلمين إلى الضلال. وأنه بالعودة فقط إلى طريق الصواب، يمكننا (أي الإسلاميين) بلوغ المجد مرة أخرى، وهذا يتطلب طرد الغرب».

ولعل دعم الهوية الدينية الإسلامية، والمحافظة على نقائها من التأثير المفسد للثقافة الغربية الاستهلاكية «الثقافة الجماهيرية» عديمة الأخلاق بحرياتها الأخلاقية الغريبة عن الشرق، يمكن أن تكون مفهومة ومقبولة من وجهة نظر التطلعات والطموحات الوطنية. ولكن بروز العامل الديني باعتباره (دواء) لجميع العلل، والدعوة إلى العزلة الوطنية والدينية، وغالباً إلى التعصب، وأكثر من ذلك، أي تبني الأساليب الإرهابية لتحقيق أهداف لا تتلاءم، في رأينا، والمناخ الجديد للوضع السائد الآن في العالم، ومنطق وتجارب النضال السياسي المعاصر.

ولهذا فليس من قبيل المصادفة أن يتوصل محللون في أجهزة الاستخبارات الأميركية في توقعات ظهرت في نهاية عام 2008 عن التطور العالمي في السنوات الـ 25 المقبلة، إلى نتيجة مفادها تدهور تدريجي في تنظيم القاعدة وغيره من الجماعات الإسلامية المتطرفة

على وجه التحديد بسبب عدم وجود طرح من جانبها كبديل مناسب ومقبول لتطوير العالم الإسلامي[1].

وحتى شعار «المسار الخاص» ذاته سوف يفصل الأمة بالتأكيد عن التيار الرئيسي للحضارة البشرية، مما يؤدي إلى «الخروج» ولو في شكل موقت، من كل العملية التاريخية العالمية (الأمر الذي أدى بالمناسبة إلى معاناة دول العالم الثالث نتيجة التبعية الاستعمارية وشبه الاستعمارية)؛ من المستبعد أن يتفق هذا مع أهداف الحركة القومية، ولا يفتح أمامهم آفاقاً تاريخية واسعة وكافية. وتقدِّم التجربة الصعبة والمتناقضة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ومصيره المأسوي أدلة مقنعة من وجهة النظر هذه.

كما يتضح من المصير المؤسف للاتحاد السوفياتي، أنه من غير الممكن من حيث المبدأ في عصر عولمة الحياة الاقتصادية، حجب التطور السريع لمجموعة متنوعة من وسائل الإعلام والاتصالات. وتجري اليوم عملية منتظمة ودائمة لتقريب أهداف الشعوب والدول كلها، لتتعارف وتتقارب أكثر فأكثر.

فالوقوف في وجه هذه العملية، والانعزال عنها بـ (الستارة) الإسلامية يعني أن تسبح ضد التدفق المحوري الجارف في الحياة الدولية. وعلى العكس من ذلك، فمن المهم أن تُستخدم هذه العملية من أجل تطوير كامل لكل دولة ، وكل أمة، ومن أجل أن تتحوَّل آثار

(1) akhbaralarab.net, 22/11/2008.

نفوذه الحتمية إلى أشكال مشوهة وغير مرغوب فيها، وفي المقام الأول على شكل تدهور الأخلاق وسقوط المثل الروحية.

ومن غير المرجح أن تساعد مقاومة هذه العملية في هذه الحالة، بل قد تجلب نتائج عكسية، لأن كل ممنوع مرغوب دائماً. وتحتاج على الأغلب إلى نمط حذر ومتوازن، لأنه كما ثبت من تجربتنا المتراكمة في الزمن الحاضر، ومن ضمنها الروسية، فإن التطبيق المجازف به للنماذج الأجنبية، دون الأخذ في الاعتبار الظروف المحلية والتقاليد والخصائص الأخرى الضارة على صحة الأمة، ليس أفضل بكثير في معظم الأحيان، وتؤدي إلى تدهور وانحطاط أخلاقي.

ولذلك، فإن المسألة، في رأينا، لا تكمن في «المسار الخاص»، وإنما في إيجاد المكانة المناسبة في بنية المجتمع الدولي، وفي اندماج متناغم في المجتمع الحديث للأمم المتحدة، والجمع الأمثل والنسبي للقيم العرقية والدينية والأخلاقية وغيرها من الخصائص والتقاليد المجرَّبة عبر تاريخ كل أمة مع القيم الحقيقية، التي صاغتها البشرية خلال تاريخها الدرامي الطويل.

وبهذه الطريقة يمكن بسرعة بلوغ هدف مزدوج يتمثل في المحافظة على الهوية الوطنية دون «تشذيب» أعمى تحت أنماط وأعراف بتسميات عالمية ليست مقبولة دائماً، ولكن مبنيّة في معظمها على أسس الحضارة الغربية، وفي الوقت نفسه لن تكون معزولة عن بقية العالم.

وهنا، فإن إعادة التوجيه الملحوظ للحركة الإسلامية «إلى

الداخل»، مع المحافظة على ظاهرة كره الأجانب واستخدامهم كمذنبين، تقوّض ركائز النظام القائم، وتقوي الفتنة الداخلية وتزعزع الاستقرار في المجتمع الإسلامي. (ونذكر في هذا الصدد، الهجمات غير المبررة ضد الأجانب في بعض البلدان العربية).

وفي اعتقادنا، فإن الخطر الرئيس للطبقات الحاكمة يكمن في الاتهامات الموجّهة إليها من الإسلاميين، (غالباً يوجد لها أساس)، بالابتعاد عن تعاليم القرآن والشريعة، والمحسوبية والفساد والإثراء الشخصي، وعدم القدرة على بلوغ المسار الصحيح لتنمية الأمة، وحلّ المشاكل الملحّة في الطبقات الدنيا، وإنقاذهم من الفقر المدقع، والتفاوت الاجتماعي الصارخ.

ونلاحظ في هذا السياق أن زعيم القاعدة المعروف أسامة بن لادن الذي تم تزويده بالمال الأميركي في أفغانستان، بدأ نشاطه بالهجوم على النظام الحاكم في الرياض وقد تم تجريده من الجنسية السعودية في إثر ذلك.

ويشير رئيس المجلس الأميركي للعلاقات الخارجية ريتشارد هاس إلى أن الأنظمة العربية التقليدية لم تستطع أن تقاوم جاذبية التطرف الإسلامي. وأنه عند الاختيار بين القادة السياسيين الموغلين في الفساد وبين الجماعات الدينية، فضل كثيرون الخيار الأخير[1].

ويلقى التوجه بالنداء إلى الجماهير تحت راية الإسلام، وطرح

(1) مجلة فورين أفيرز الأميركية. أميركا والعالم، عدد نوفمبر/ ديسمبر 2006، ص5.

الشعارات الأساسية الدينية والشعبية المناهضة للحكومة التي تزداد وطأتها باستمرار، على خلفية توسيع النشاطات الخيرية في كل الأحياء الحضرية، في كل قرية وبلدة، استجابة متعاطفة من الشرائح الواسعة بين الشعوب الإسلامية. وسواء برغبتهم أو بدونها فإن الإسلاميين يتبعون وصية ماو تسي تونغ، الذي يعتقد بأن «الفدائي يجب عليه أن يتحرك بين الناس كالأسماك في المياه»[1].

وتبرز القوة الرئيسة للإسلاميين في شكل واضح على خلفية تزايد الصعوبات الداخلية والخارجية وغياب البدائل المقترحة من قبل السلطات الرسمية، فإنها تعطي الأمل للناس من أجل مستقبل أفضل، من أجل الخلاص من نير الفقر والظلم في حال العودة إلى أصول الإيمان. ولا مندوحة من القول إن هذا الأمل له جاذبية خاصة في البيئة الحالية، طالما أنّ المسار التقليدي للتنمية يُعتبر هامشاً رأسمالياً لا يعطي مخرجاً من المأزق الصعب، الذي تقبع فيه غالبية البلدان الإسلامية وفقدان البديل الاشتراكي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي مصداقيته إلى حدٍّ كبير.

في ظل هذه الظروف، فإن رهان المنظمات الإسلامية في نشاطاتها التي تقوم بها ينصب على الشباب الساخطين في الطبقة الوسطى؛ أصحاب المتاجر الصغيرة، ومحال البقالة، والمعلمين والطلبة والعاطلين عن العمل الذين لا يرون أي احتمالات لتحسين

(1) هيرالد تريبيون الدولية، 26/ 10/ 2005.

حالتهم. وفي ظروف التزايد الكبير لفاعلية الإسلاميين في السياسة الداخلية والتطرف الملموس للحركة الإسلامية عموماً، فإن موقف السلطات الرسمية تجاههم يختلف في شكل ملحوظ .

وإذا كانت الحركة ذاتها، وشعاراتها استخدمت سابقاً (على سبيل المثال، كما فعل أنور السادات) باعتبارها بديلاً من القوة اليسارية وصماماً للتخفيف من الضغوط الاجتماعية، وتخفيف سخط الجماهير واحتقانهم، وتجيّره للخارج في مجال السياسة الخارجية، فإن الحركة تقف الآن في أشكالها المتطرفة في طريق المعتدلين، والأنظمة الموالية للإسلام والإسلامية المعتدلة (مثل المملكة العربية السعودية) ومصالحهم الأساسية، وتهدد وجودهم.

بحلول نهاية التسعينيات من القرن الماضي، تصدّر خطر انتشار الإرهاب والتطرف تحت ستار الدين اهتمام وقلق مختلف الحكومات العربية والإسلامية على المستوى الداخلي، وعلاقاتها واهتماماتها الإقليمية والعالمية. وكانت المملكة العربية السعودية المبادر إلى بحث وتوقيع الاتفاق بين الدول العربية لمكافحة الإرهاب في أبريل/ نيسان 1998، الذي دخل حيز التنفيذ العملي في غضون سنة واحدة بعد التصديق عليه من قبل الأغلبية الساحقة من الدول العربية. ودعت قيادة المملكة باستمرار لجعله ورقة لعموم الدول الإسلامية، ومن ثمَّ ذات طابع دولي. في العام 2004، استضافت العاصمة السعودية المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب، وفي قراراته تمت الموافقة على اقتراح

السعودية في شأن إنشاء المركز الدولي في الرياض لمكافحة الإرهاب الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة .

وللأسف، فإن المجتمع الدولي، كما سبقت الإشارة، لم يتمكن حتى الآن من وضع تعريف قانوني مقبول عالمياً لـ «الإرهاب الدولي»، ويعود هذا إلى حد كبير إلى الإدراج التعسفي لحركات التحرر الوطني في هذا المفهوم من قبل الأميركيين وحلفائهم . والجدير ذكره في هذا الصدد مضمون ما تمّ توقيعه في عام 1998 في القاهرة، بين الدول العربية لمكافحة الإرهاب الذي لا لبس فيه ومفاده أنه «ينبغي ألا ينظر إلى الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي، ومن أجل الاستقلال والمحافظة على وحدة التراب الوطني كمظهر من مظاهر الإرهاب»[1].

من جانبهم، كما يتضح من التجربة البرلمانية لـ«حزب الله» في لبنان وجماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن، لا يتخلى الإسلاميون عن أساليب العمل السياسي، والمشاركة من أجل توسيع مركزهم ونفوذهم في مختلف التكتلات والائتلافات.

وعموماً، فإن من التبسيط الساذج تصوير الإسلاميين على أنهم يمثلون المتعصبين الملتحين والسفاحين الذين هم على استعداد لتفجير العالم من أجل انتصار المبادئ الإسلامية. ويرى باحثون غربيون أنه على عكس التصور النمطي فإن غالبية قادة حركات «الإسلام السياسي» لا يبدون بمظهر شخصيات خرجت من العصور الوسطى. ويشير بعضهم إلى أنه «إذا حكمنا من خلال الجبهة

(1) العلاقات الدولية الحديثة والسياسة العالمية، موسكو 2005، ص903.

الإسلامية للإنقاذ في الجزائر فهي تسمية نموذجية جداً، وموجودة بين كثير من المنظمات الإسلامية، ومعظم هؤلاء القادة متعلمون ومهنيون ومهندسون وأطباء ومحامون ورجال علم يعمل كثير منهم ويترأسون مؤسسات حديثة مثل المستشفيات والمدارس ويديرون أعمالاً تجارية. وهم غير مهتمين بعودة دولهم إلى الماضي فحسب، بقدر تغيير هياكلها السياسية والاقتصادية».

وبذلك؛ يظهر في عصرنا هذا الكثير من المتعصبين، ومعظمهم من الشباب وحتى الفتيان الصغار. ويطرح ذلك العديد من الأسئلة: لماذا هذا العدد الكبير من الانتحاريين، لماذا يعدون أبطالاً في المجتمع الإسلامي، لماذا لم يتوقف تدفق المفجرين الانتحاريين، بمن في ذلك النساء والأطفال؟ وهل بدأ في البلدان الإسلامية «وباء جنون»، ولماذا بالذات في البلدان الإسلامية؟ ولأن الإجابات عن هذه الأسئلة وأسئلة أخرى كثيرة، مرتبطة بتصعيد الأعمال الإرهابية، يجب إمعان النظر في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وبعلاقة الغرب بالعرب والمسلمين بصفة عامة.

وفي سياق متصل، أشار بحق البروفسور لورنس فريدمان في معهد لندن الدولي للدراسات الإستراتيجية، في كتابه «تحول القضايا الإستراتيجية» إلى أن الولايات المتحدة (وحلفاءها الإسرائيليين) لم يعثروا على إجابة مناسبة للسؤال التالي: لماذا يبدو الرجال والنساء الأسوياء على استعداد للتضحية بحياتهم، لمقاومتهم؟ وربما بوابة الإجابة على السؤال السابق هي أن «الهجمات الانتحارية، سواء في

العراق أو إسرائيل، تمثِّل إستراتيجية، وليس إيديولوجية، هؤلاء الناس هم أسلحة في صراع الضعفاء ضد الأقوياء».

يكمل رأي الخبير الغربي تماماً ويعززه السؤال المهم المرير لأحد مؤسسي حركة حماس إسماعيل أبو شنب: «ماذا يبقى لنا أيضاً تحت هجوم الدبابات وطائرات أف – 16 والصواريخ ومروحيات الـ «أباتشي» التابعة لجيش الاحتلال، سوى إرسال أطفالنا للهجمات الإرهابية في إسرائيل؟»[1].

والجدير ذكره أن صاحب هذه المقولة، الذي شرح أسباب الإرهاب، قضى في عام 2003، بضربة صاروخية إسرائيلية موجهة في غزة.

إن ظاهرة نمو المشاعر المتطرفة في البلدان العربية وغيرها من البلدان الإسلامية أرهفت حسهم لمعاداة الغرب، ويميل العديد من علماء السياسة في المقام الأول، وقبل كل شيء، للتفسير من وجهة نظر تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي في هذه المنطقة من العالم. ومما لاشك فيه أن الفقر المدقع والبؤس يعدان من المحفزات القوية للتطرف والتشدد في المجتمع الإسلامي، وخصوصاً في أوساط الشباب.

ومع ذلك، فإن الدراسة التي أجرتها صحيفة «الشرق الأوسط» أثبتت أن الغالبية العظمى من الاستشهاديين لم يكونوا يشتكون من

(1) جون أفريكا 23– 29 نيسان/ أبريل 2006، الصفحة 25.

وضع مالي صعب، إذ إنهم ينحدرون من عائلات ريفية ليست معدمة وقد حصلوا على تعليم من نوع ما[1].

وعلى سبيل المثال، فقد تم تنفيذ عملية اغتيال لنجل الرجل الثالث في الدولة، وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز في أغسطس/ آب 2009 بناء على تعليمات من تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب في العاصمة السعودية، وكان المشاركان المباشران في المؤامرة شقيقين من عائلة العسيري المعروفة بمكانتها، وتلقيا تعليماً عالياً في جامعة الرياض[2].

وقد مكّن تطور مستوى الذكاء العام المجرمين من اللجوء إلى أساليب متطورة جداً لإعداد عملية الاغتيال. فالأخوان المدرجان في قائمة المطلوبين الـ 85 من قبل قوات الأمن السعودية تسللا في وقت سابق إلى اليمن المجاورة، وتمتعا لوقت طويل بشعبية بين أعضاء القاعدة وجماعات إسلامية مماثلة. من هناك، وفي يوم جميل وصلت إلى الأمير نايف رسالة إلكترونية تتضمن استعداد أحد الأخوين المطلوبين «الضالين»، للمثول أمام الأمير والاعتراف بذنبه وإعلان العودة إلى الطريق الصواب. واستغل معدو هذا السيناريو حداثة سن منفذ العملية لتحقيق خبطة إعلامية تصعب على بقية المطلوبين

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، 21/ 04/ 2006.

(2) كاساتش ج.ج، العربية السعودية: مجدداً عن محاولة اغتيال الأمير محمد بن نايف، www.iimes.ru.

عملية تسليم أنفسهم ، وانتقل واحد من الأخوين بناء على أوامر من الأمير سراً من اليمن إلى الأراضي السعودية، وأرسل الأمير نايف طائرة خاصة لنقله. في الجلسة الشخصية للأمير مع المذنب، وفي حضور العديد من أعضاء وسائل الإعلام قدم عبد الله العسيري هاتفه المحمول للأمير لكي يتحدث إلى أعضاء آخرين من القاعدة يريدون تسليم أنفسهم، وفور بدء الأمير بالحديث تم تفجير الهاتف عن بعد باستخدام الموجات، وفجر الإرهابي نفسه أيضاً عبر شحنة ناسفة كان ابتلعها ليتمزق، ولحسن حظ الأمير فقد نجا من موت محقق وأصيب بجروح طفيفة عولج منها في المستشفى[1].

في وقت لاحق ظهرت تقارير أن الأخ الأكبر لـ «الشهيد» هو من قام بتصنيع الطرود المفخخة وإرسالها بالبريد الجوي من اليمن إلى معابد يهودية في شيكاغو في أكتوبر/ تشرين الأول 2010 .

وتشير هذه الأمثلة وأخرى كثيرة مأسوية مشابهة أهمها أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، بقوة إلى أنه يجب التماس جذور صعود التطرف في العالم الإسلامي في المجالات السياسية والروحية للمجتمع، وعدم الاقتصار على المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

وعبّر الشاعر الفلسطيني محمود درويش عن جانب من هذه المسألة في مقابلة مع صحيفة لوموند؛ فحسب رأيه، «يعيش العالم العربي بقوة شعوراً عميقاً بظلم يحمّل الغرب مسؤوليته.. فقد العرب والمسلمون الذين يصطدمون بـ«الاستبداد الأميركي العالمي»،

(1) واشنطن بوست، 07/ 10/ 2009.

واستبداد الطغاة المحليين التوجه الصحيح. يشعرون أنهم يُدفعون إلى خارج التاريخ. تغيب أولوية القانون، لأن القانون الدولي لا ينطبق على منطقتهم. إسرائيل انتهكته بالفعل منذ زمن طويل ولا شيء يحدث». في ظل هذه الظروف، وفقاً للشاعر: «إذا أقيمت في العالم العربي الإسلامي، انتخابات حرة، فإن الإسلاميين سينتصرون في كل مكان»[1].

ويظهر الشباب العربي، وخصوصاً المتعلمين منهم، وعياً أكثر وضوحاً ويضيقون ذرعاً بسياسات إسرائيل التوسعية منذ أكثر من نصف قرن، ولا يرغبون في تجرع الذل الوطني الذي تعرض له آباؤهم وأجدادهم.

اللافت في هذا الصدد، تعليق لشاب عربي نشرته مجلة جون أفريك الباريسية المعتدلة، والمتحفظة عموماً في تقييماتها يعكس في شكل موجز طبيعة المزاج للرأي العام العربي في محافل واسعة ويقول: «يعيش الفلسطينيون بطريقة أو أخرى تحت الاحتلال لما يقرب من 60 عاماً، أكثر من ثلاثة ملايين منهم (أي الأغلبية) - هم من اللاجئين والمهجرين في المخيمات. ولا يهتمّ بمصيرهم أحد تقريباً (بمن في ذلك العرب). ويتم تجاهل قرارات الأمم المتحدة باستمرار أو تتعرض للسخرية... المشاريع الإسرائيلية تدعو إلى إنشاء كيان فلسطيني مقطع الأوصال وغير قابل للحياة. هذا هو مجرد حرب طويلة ستستمر في أشكال أخرى. إن غالبية الفلسطينيين اعترفت بوجود إسرائيل. لكن

(1) لوموند، 13/02/2006.

إسرائيل لا تزال في انتظار الإعلان الرسمي لحق الفلسطينيين في تقرير المصير»[1].

وتم تفسير كلمات مريم فرحات التي ألقتها في تأبين أبنائها الثلاثة في المجتمع الغربي على أنها وحشية، وركزت الصحافة عليها في أعقاب انتخابها عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني بعد الانتصار الانتخابي من قبل حماس: «لو كان عندي مئة ولد سأكون سعيدة بإرسالهم جميعاً للموت من أجل فلسطين»[2].

بهذه الصورة الإسلامية مع تطرفها الشديد بوصفها حركة دينية وسياسية في الوقت الراهن ومن جوانب كثيرة، فإنها تتحوّل إلى عامل هيكلي طويل الأمد، مشكلة إلى حدٍّ كبير الوضع في العالم الإسلامي وعلى الساحة العالمية ككل.

ويؤدي تجاهل السياسة الغربية في منطقة العالم الإسلامي الواضح للجذور العميقة للأصولية إلى تفعيل حالة متطرفة. وفي ضوء ذلك لن يكون من قبيل المبالغة أن نفترض، أنها فجّرت مأساة 11 سبتمبر/ أيلول 2001.

---

(1) جون أفريك، 23-29/ 06/ 2004.

(2) نقلاً عن صحيفة الأندبندنت، 21/ 02/ 2006.

الفصل الثاني

أوجه القصور المنهجية المعرفية في الغرب

«القاعدة».. من هي؟

يبدو أن أحد أوجه القصور الرئيسة في الغرب في ممارسة محاربة الإرهاب، هو اتباع النهج القديم في مواجهة ظواهر جديدة مختلفة من حيث المبدأ كالإرهاب الدولي.

فقد برز تنظيم القاعدة عنصراً دولياً جديداً دخل منذ بداية القرن الحالي في حركة المقاومة ضد التوسع الغربي. والقاعدة (مرادفتها العربية الأساس) تعدّ حركة سرية ومتشعبة جداً، ولعل الأهم أنها منظمة لامركزية تتخذ من مواصلة الحرب حتى النهاية مع الصليبيين واليهود هدفاً أساسياً لها. وبرأي قادة الحركة فإن هذه الحرب لا هوادة فيها (وبالتالي لا مستقبل لها) وستستمر حتى النصر.

وانطلاقاً من تصريحات قادتها، وحملات الدعاية، يمكن مبدئياً أن نلمس ثلاث دوائر معارضة لتنظيم القاعدة. الأولى: والأكثر قرباً الأنظمة المحلية الفاسدة التي «باعت نفسها للشيطان»، والثانية:

إسرائيل والصهيونية العالمية، والثالثة: هي الشرُّ العالمي، المتجسد في «الشيطان الرئيسي» أي الولايات المتحدة.

وبمرور الزمن، تغيرت النقاط الأساسية في استراتيجية القاعدة، فبعد مكابدتها هزيمة في محاولات قلب «الأنظمة الفاسدة» (المملكة العربية السعودية ومصر والأردن، وغيرها) حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، تحوّلت إلى الصعيد العالمي، وأعلنت الحرب على الغرب وفي مقدمه الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بتهديدات القاعدة على مستوى العالم يظهر، على سبيل المثال، دعوتها إلى تنفيذ ضربات في الدول الرئيسة التي تزود الولايات المتحدة النفط مثل كندا والمكسيك وفنزويلا، فضلاً عن مراكز إنتاج النفط العربي، وهذه الدعوة نشرت في منتصف فبراير/ شباط 2007 في المجلة الشهرية «صوت الجهاد»[1].

وحسب أقوال قادة المنظمة فقد باشروا هذا العمل في الفترة 2006-2007. وفي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تمَّ القبض على حوالى 170 من المتآمرين الذين أعدوا تفجيرات في أكبر حقول النفط[2].

ولعل أهم ما يميز هذه المنظمة، وتفوقها العملياتي هو الولاء المطلق لها من قبل مناصريها، والدرجة العالية جداً من اللامركزية،

(1) لوموند، 2007/02/14.

(2) واشنطن بوست، 2007/05/15.

وفعلياً هي بنية مسطحة وأفقية، كما أنه من الصعب تتبعها من قبل القوات الخاصة.

وبعد عشر سنوات من إعلان تنظيم القاعدة الجهاد العالمي ضد الولايات المتحدة (1998)، اضطرت قوات الأمن الأميركية إلى الاعتراف بفشلها في زرع عملاء لها في المواقع القيادية في المنظمة. ولم تنجح تجربتهم طويلة الأجل والأساليب الاستخبارية المتبعة في مختلف أنحاء العالم والمكافأة المادية في هذه القضية. ولم يأخذ شارلوك هولمز الأميركي وحلفاؤه الأوروبيون (أجهزة المخابرات الأميركية والأوروبية) في الاعتبار المشاعر العقائدية والدينية الراسخة عند المجاهدين، واعتبروهم «حمقى»، واعتمدوا في شكل كبير على استطلاع الأقمار الصناعية وغيرها من وسائل التقنيات العالية للحصول على المعلومات. ولم يساعدهم حتى رصد مكافأة ضخمة تبلغ 25 مليون دولار، كانت الولايات المتحدة وعدت بتقديمها مقابل رأس أسامة بن لادن ونائبه أيمن الظواهري. كما أثّر سلباً في عمل أجهزة المخابرات عدم وجود عدد كافٍ من المستعربين الأكفاء في صفوفها، أو حتى ببساطة أشخاص يتكلمون العربية بطلاقة. فيما انشغلت أجهزة المخابرات المحلية في شكل رئيس في مراقبة المعارضة في بلدانهم، وانخرطوا بدون رغبة كبيرة في التعاون لمكافحة الإرهاب مع الأميركيين[1].

---

(1) واشنطن بوست، 20/ 03/ 2008.

في بداية التسعينيات قال الكاتب في مجلة «نيويوركر» لورانس رايت الحائز جائزة «بوليترز» (جائزة «بوليتزر» أرقى الجوائز الأميركية للصحافة، نالها الكاتب عن الكتاب الذي تبنى فيه مقولة أن الموجة الجديدة من العنف ترجع إلى المفكر الإسلامي سيد قطب وكتاباته التي كانت اللبنة الأولى للفكر الجهادي في مختلف دول العالم). «إن العدد الأكبر من المجندين الجدد لتنظيم القاعدة انضموا إليه من الطبقات الوسطى والعليا، وكلهم تقريباً من عائلات ثرية. وتلقى معظمهم تعليماً عالياً في الجامعات والمعاهد، واختصوا في شكل رئيسي في مجال العلوم الطبيعية والهندسة. ودرس القليل منهم فقط في مدارس دينية، وبعضهم تلقى تعليمه في أوروبا والولايات المتحدة، وتحدثوا بخمس أو ست لغات. ولم تظهر علامات الجنون على أي منهم. والكثير منهم لم يكن متديناً في شكل كبير، عندما انخرط في الجهاد»[1].

وهذه العناصر غالباً ما تم استخدامها كـ «الخلد» (كناية إلى حيوان الخلد وقدرته على التحرك تحت الأرض بعيداً من المراقبة) للتسلل بشخصية عميل مزدوج في شبكات المخابرات التابعة للأجهزة الأميركية والغربية[2].

والسؤال المنطقي هو، ماهي العوامل التي كانت «محركاً» لهؤلاء

---

(1) لوموند دبلوماتيك، مايو/ أيار 2007.

(2) واشنطن بوست، 20/ 03/ 2008.

الأشخاص العلمانيين على ما يبدو، وبالنسبة إلى تنظيم القاعدة ككل؟ فيما يلي نحاول الإجابة عن هذه السؤال.

ونرى أنه في ظروف تسارع العولمة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، وتزايد حدة رغبة الولايات المتحدة في الهيمنة بكل آثارها السلبية في المجتمع العالمي، تولدت عوامل تسببت بزيادة شعبية هذه الحركة بسرعة في المجتمع الإسلامي على أنها تقدم «رداً مناسباً وحاسماً على المستعمرين الغربيين الجدد».

كما يجعل اختفاء البديل الاشتراكي «الطريقة الإسلامية للتنمية» والعودة إلى العقيدة أكثر جاذبية للجماهير، وموجهاً للحركة في عالم مغاير جذرياً.

وفي هذه الموجة فإن «نخبوية القاعدة» المميزة في البدايات آخذة في التآكل تدريجاً، إذ تتجدد صفوفها بانتماء شرائح مختلفة من الناس، غير أوفياء دوماً لتكريس المثل الروحية العليا. وتتجه المنظمة أكثر فأكثر إلى تجسيد تسميتها وتبريرها، فهي تتحول إلى أوسع قاعدة تنظيمية وأيديولوجية لطيف كبير من الجماعات والفرق التي توحدها أهداف مشتركة لمكافحة «النفوذ الغربي الفاسد والمفسد»، وتفرقها الرغبة في ضمان مصالحها الضيقة التي غالباً ما تكون تجارية. ويضيف هذا النوع من إخفاء الوجه التنظيمي والسياسي وطمس هويتها لتنظيم القاعدة صعوبات في مواجهتها.

ويتساءل المستشرق الفرنسي المعروف إيريك رولو بصوت

مرتفع عن الكيفية والآلية اللتين تم فيهما التوصل إلى «التوافق العام بين مجموعات رعاع متفرقة تستوطن في أماكن ما في جبال أفغانستان وباكستان، ولا تملك بنية موحدة، أو أصولاً قومية واحدة، لكنها تحثُّ مؤيديها على الهجمات ضد الأمبراطورية الأميركية وأذنابها المحليين؟.

وكيف تجد «طريقة للتعامل» مع الخلايا المقاتلة المنتشرة في جميع أنحاء العالم، والتي تتحرك وتعمل في صورة مستقلة وتحركها دوافع مختلفة في بلدان مختلفة؟ »[1].

وبدورها تتسلح الحركات الساعية إلى التحرر الوطني والأهداف القومية (حماس وحزب الله وحركة فتح والمجموعات في العراق) بالشعارات الإسلامية في شكل ناشط. لكنها مختلفة نوعياً عن تنظيم القاعدة والحركات المجاورة، وتتميز بميلها إلى الخطاب الديني كونه الأكثر وصولاً إلى طبقات الشعب المظلومة في بلدانها، ولا تطمح إلى أهداف عالمية، ولا تطرح نفسها على أنها المنقذ لجميع المسلمين. ولاتزال مهامها محددة تماماً؛ وتهدف إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، والتخلص من الاحتلال الإسرائيلي، وطرد الغزاة من العراق. ولعل الأهم أن هذه الأحزاب والحركات منفتحة على الحوار السياسي، وعلى استعداد للتفاوض من أجل التوصل إلى حل وسط مقبول للطرفين في القضايا الخلافية.

(1) لوموند ديبلوماتيك، مايو/ أيار 2007.

وعلى سبيل المثال، وفي مقابلة مع صحيفة «الرأي العام» الكويتية في مطلع فبراير/ شباط 2007، قال زعيم حزب الله السيد حسن نصر الله إنه لا يزال بعيداً عن الطموحات القومية والإسلامية. وشدد على أنه «على جدول أعمالي هدف واحد فقط، وهو التخلص من القهر والظلم اللذين يعانيهما الشيعة في لبنان، وجعلهم شركاء حقيقيين في بناء وإدارة الدولة والقضاء على التهديدات الإسرائيلية»[1].

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى ردة الفعل الفاترة والمشككة من قبل قيادة حماس في ما نشر عبر شبكة الإنترنت في يونيو/ حزيران 2007 على دعوة تنظيم القاعدة للمسلمين في جميع أنحاء العالم لتقديم كل مساعدة ممكنة لهذه الحركة في مقاومة الحصار والتهديد من غزو الصليبيين والأنظمة العربية الخائنة[2].

وصرح أحد قادة حركة المقاومة الإسلامية حماس إسماعيل هنية في الثاني من يوليو/ تموز 2007 في مقابلة مع قناة التلفزيون الايطالي بأنه «لا توجد أي اتصالات بين حماس والقاعدة، وأن فلسفة الحركة، وآراءها وسياستها مغايرة. وأن الحركة تركز على النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا تتجاوز هذه الحدود»[3].

---

(1) هآرتس، 2007/02/04.

(2) واشنطن بوست، 26/ 06/ 2007.

(3) واشنطن بوست، 2007/07/10.

ويظهر التوجه الغربي في العراق وفلسطين ولبنان، إضافة إلى الموقف من التسوية في الشرق الأوسط ككل أن الغرب قرر بدون مواربة عدم التحاور ومقاطعة الإسلاميين ووضعهم جميعاً في إطار واحد وتصنيفهم جميعاً كإرهابيين (بطلب من إسرائيل على الأغلب)، وعلى سبيل المثال فقد أدرج جورج بوش الابن في خطابه في 7 أغسطس/ آب 2006 كل هذه الحركات في معسكر «الفاشيين الإسلاميين»[1].

ولم يكشف الباحثون الجادون في الإسلاموية الإفلاس النظري للمصطلح الذي ابتكره الرئيس الأميركي فحسب، بل تمكنوا من كشف حقيقته السياسية[2].

ويشير دوران في هذا الصدد إلى أن «الفاشية الإسلامية مصطلح مناسب جداً للشحن العاطفي فهو يساعد على نشر الرعب، وينطوي، حسب زعمهم، على واحد من أهم المخاطر. وبطرح شعار أن الغرب في صراع مع فاشية جديدة وهتلر جديد، فإنهم يهيئون الرأي العام لقبول فكرة أن الحرب يمكن، ويجب أن تكون «وقائية» أو«استباقية». وبالتالي فإن الردّ واسع النطاق على «التهديد الفاشي» يصبح مبرراً، أياً كانت نتائجه من وجهة نظر الحياة الإنسانية»[3].

---

(1) لوموند دبلوماتيك، نوفمبر/ تشرين الثاني 2006 ص10.

(2) أنظر، على سبيل المثال، مقالة ستيفان دوران، الصادرة في نوفمبر/ تشرين الثاني «لوموند ديبلوماتيك» في العام 2006.

(3) لوموند ديبلوماتيك، نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، الصفحة 11.

واكتسبت «القاعدة» العابرة للقوميات شعبية وقوة حتى منتصف التسعينيات، على خلفية رفض المنظمات الدينية الوطنية استخدام المعارضة المسلحة في وجه الأنظمة المحلية واندماجها بدرجة أكبر في الحياة السياسية المدنية. ودانت الغالبية العظمى من هذه المنظمات في جميع أنحاء العالم الأعمال الوحشية في 11 سبتمبر/ أيلول 2001 والإرهاب بصفة عامة باعتباره مخالفة جوهرية لتعاليم الإسلام. ورغم ذلك، فقد أطلقت الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى حملة لمحاربة «الإرهاب الإسلامي»، وهذا يتعارض وحقيقة عقيدتهم الأساسية الجديدة ولكنهم لا يريدون أن يلاحظوا حجر الزاوية في الموضوع. وأظهر استطلاع نشره معهد «غالوب» في مطلع 2010 أن أكثر من نصف الأميركيين لديهم فكرة غامضة جداً عن الإسلام لذلك تحاملوا عليه[1].

وتسبب التعامل غير الناضج والنهج الجاهل حتى الآن بنتائج عكسية، فبدلاً من إضعاف القاعدة وغيرها من الحركات ذات الطابع الإسلامي المتطرف، زادت قوتها، وكسب قادة المتطرفين نقاطاً إضافية على حساب أخطاء الغربيين ومعاناة الجماهير الإسلامية وراكموا رصيداً سياسياً وازناً.

وعلى سبيل المثال أعلن الرجل الثاني، آنئذ، في تنظيم القاعدة أيمن الظواهري متفاخراً، عبر قناة الجزيرة في فبراير/ شباط 2007،

(1) www.arabnews.net, 22/01/2010.

انضمام منظمة «الجماعة الإسلامية» المصرية إلى صفوف القاعدة، وهي الحركة التي قامت في 1981 باغتيال أنور السادات خلال عرض عسكري، والتي تخلت فيما بعد لبعض الوقت عن الكفاح المسلح[1] وكان الظواهري بدأ حياته السياسية في صفوف هذه المنظمة، وترفع لاحقاً إلى مرتبات قيادية في تنظيم القاعدة، وترأسها في أعقاب اغتيال بن لادن منتصف العام 2011.

ويُنظر إلى الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة على الإرهاب في العالم الاسلامي، على أنها «حرب بين الغرب والإسلام»، ويعود ذلك، إلى حدٍّ كبير، نتيجة للعمل الدؤوب والدعاية من قبل مروجي أفكار تنظيم القاعدة الذين دعوا أيضاً إلى إعلان الجهاد ضد الغرب.

ولعل ما يشير إلى ذلك في هذا الصدد، تعليق رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات أثناء اندلاع الأعمال العسكرية في المنطقة في صيف 2006 : «أنا دائماً أقول إن العنف لا يفيد أحداً، وسوف يتحول ضد الفلسطينيين أو اللبنانيين أو الإسرائيليين. ولكن كيف لي أن أشرح وجهة النظر هذه وأدفعها إلى الناس الذين فقدوا الأمل بعملية السلام؟ لقد تأخر الوقت. فحماس ممثلة في الحكومة. وكل ما يحدث في جنوب لبنان، إنما يعزز هذا الاتجاه الصعب»[2].

---

(1) لوموند، 06/ 08/ 2006.

(2) لوموند، 01/ 08/ 2006.

وحسب وجهة النظر العاطفية جداً للأستاذ في الجامعة الأميركية في باريس، مروان بشارة فإن «تحول النظرة الأميركية إلى الحركات الكلاسيكية المناهضة للاستعمار، والأنظمة العلمانية وإدراجها جميعاً ضمن هدف «محاربة الإرهاب العالمي» على قدم المساواة مع تنظيم القاعدة وشبكات إجرامية أخرى أكثر من خطأ، ويعد كارثة»[1].

ويمكن تفهم اللهجة المثيرة للباحث، فعدم الانتباه إلى مراحل تطور الاتجاهين المعاديين للغرب في العالم الإسلامي والاختلافات النوعية بينها يؤدي إلى الفشل في البحث عن حلول سياسية في النقاط الخلافية العالقة في منطقة الشرق الأوسط المضطربة، ويدفع التنظيمات والعناصر المستعدة لنقاش حلول الوسط إلى معسكر المتطرفين.

خلال جلسة مغلقة في مارس/ آذار 2009، أطلع مبعوث الولايات المتحدة الخاص لأفغانستان وباكستان ريتشارد هولبروك سفراء الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي على أن «حركة طالبان تلقت كمية من المال من الأفراد والمنظمات في دول الخليج تساوي حجم عائدات مبيعات المخدرات (150–300 مليون دولار)، وربما تتجاوز هذا المبلغ»[2].

وأدى تجاهل الولايات المتحدة وحلفائها الطبيعة المختلفة للحركات الإسلامية المعاصرة والمنظمات التي تعادي النزعات

(1) لوموند ديبلوماتيك، تشرين الأول/ أكتوبر 2006، ص4.

(2) صحيفة فاينانشال تايمز، 27/ 03/ 2009.

الغربية إلى بروز أثر سلبي آخر نتيجة «الحرب على الإرهاب»؛ وهو تصاعد ظاهرة الخوف من الإسلام في الغرب «إسلامفوبيا». وبالنسبة إلى هذا فإن العلاقات السلمية والاحترام المتبادل مع الإسلام في سياق العولمة تأخذ بعداً له أهمية وجودية وحتمية قصوى. وبدون أيادي العمال والمتخصصين المسلمين فإن أوروبا الهرمة، وقبل كل شيء، اقتصادها يتعرض في شكل كبير إلى مخاطر تجعل آفاق تطوره ضبابية وغامضة. وعلى سبيل المثال فقد بلغ معدل إنجاب كل عشر نساء أوروبيات 14 طفلاً في نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وهذا يعني أن التعويض البسيط لسكان العالم القديم الحاليين لم يتم، فكيف يمكن الحديث عن زيادة عدد السكان. ويجب على الأوروبيين وفقاً لإرادة التاريخ أن يعتادوا التعايش مع المسلمين القادمين أو الذين ولدوا في القارة، وعددهم الإجمالي في عام 2009 تجاوز 20 مليون نسمة، واستقر أكثر من 5 ملايين منهم في فرنسا و(5.3) ملايين نسمة في ألمانيا وأكثر من مليوني نسمة في المملكة المتحدة[1].

ويلاحظ إيريك رولو أن «وسائل الإعلام غير الرسمية والموجهة للرأي العام الغربي، تميل إلى المساوة بين الإسلام والإسلاموية، والأصولية، والجهادية والإرهاب»[2].

ولمسنا فيما سبق النتائج السلبية لمثل هذا التشويه في إدراك

(1) نيزافيسيمايا غازيتا الروسية، 14/ 12/ 2009.

(2) لوموند ديبلوماتيك، مايو/ أيار 2007 .

الغرب لصعود الإسلاموية. لهذا فليس من باب المصادفة أن تعلن منظمة المؤتمر الإسلامي أن مكافحة ظاهرة كراهية الإسلام من أهم أولوياتها، واتخذت قراراً بإعداد تقارير سنوية حول هذا الموضوع[1].

وشاركت روسيا منظمة المؤتمر الإسلامي في القلق في هذا الصدد. وأشار الممثل الدائم لروسيا لدى منظمة الأمن والتعاون الجماعي أنوار عزيموف بعد كلمة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أمام المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون الجماعي، وأوضح أن نمو ظاهرة الخوف من الإسلام «تعتبر إلى حدٍّ كبير انعكاساً لنمو المظاهر المتطرفة والقومية» في القارة الأوروبية[2].

وتظهر مشكلة جديدة أخرى يولدها التطرف والتسييس المتزايد للإسلام ويتم تجاهلها عموماً في الغرب، وهي «الحروب غير المتكافئة» وفيها تضطر القوات النظامية إلى خوض مواجهات مع مقاتلي حرب العصابات، والإرهابيين الذين يعملون وحدهم. فالإنسان «القنبلة» يستطيع فعلياً اختراق إجراءات «الوقاية» التي تقوم بها وحدات الاستخبارات لمكافحة الإرهاب، وهو يمكن أن يظهر في أي وقت، وفي أي مكان لتفعيل آلته الجهنمية. وهو فعال جداً، والإعداد له لا يتطلب مراكز ومعسكرات مختصة، ويكفي تماماً «توجه المقاتل الشاب».

---

(1) بوبوف.ف.ف. الخطأ الحضاري، تقوية مواجهة العالم الاسلامي والغربي، www.mgimo.ru.

(2) وكالة أنباء إيتار تاس الروسية، 07/ 05/ 2010.

ونستشهد بالبيانات التالية عن «الكفاءة» المأسوية للانتحاريين؛ في الفترة 1981 حتى 2006. وقعت في العالم 1200 هجمة إرهابية نفذها انتحاريون، وهو ما يمثل 4 في المئة فقط من جميع الهجمات الإرهابية في الفترة ذاتها. ومع ذلك، فإن نحو 32 في المئة من مجموع الوفيات نتيجة هذا النوع من النشاط الإرهابي كانت في العراق وفلسطين وإسرائيل وأفغانستان وباكستان وسريلانكا[1].

ويجب ألا ننسى تأثير الدعاية السياسية في التضحية بالنفس. إن الانتحاريين يرفعون من مكانة المنظمات الإرهابية، ويصبحون أبطالاً قوميين، ويكشفون مصادر إضافية لتجنيد أعضاء جدد وتمويل مرسليهم إلى الموت.

ويلاحظ باحثو ظاهرة الانتحاريين بأن دوافعه المقنّعة هي مزيج خطير من السياسة ومشاعر الانتقام والإذلال. فالشعور بالظلم يولد ردَّة فعل قوية جداً. فعلى سبيل المثال، ازدادت في شكل ملحوظ هجمات الانتحاريين بعد نشر الصور المخزية من سجن أبو غريب في العراق، المدموغة بالأعمال الشائنة والسخرية التي ارتكبها حراس السجون الأميركية بحق السجناء العراقيين[2].

كما أظهرت تجربة كل من فيتنام وأفغانستان والشيشان تماماً، إضافة إلى العراق وإسرائيل في السنوات الأخيرة أن «عدم التكافؤ» في

(1) New Times, 21/09/2009.

(2) New Times, 21/09/2009.

طرق المواجهة ينهي الفوائد التقنية والتنظيمية لقوات الجيش النظامي، ويدفع المقاتلين إلى المخططات الأولى واستخدام تقنية «الرجل الخفي»، حافي القدمين في كثير من الأحيان، ولكنه مسلح ببندقية كلاشنكوف في يديه، أو مرتدٍ حزام الشهيد.

وترتفع نسبة الأطفال والنساء في السنوات الأخيرة في صفوف الانتحاريين في البيئة الإسلامية، ذلك أنهم يتمكنون بسهولة من تجاوز رقابة الأجهزة الأمنية. وحتى منتصف العام 2008 كان على الأميركيين الاهتمام فعلياً بمشاركة العاملين في الشرطة العراقية بتفتيش النساء المشتبه فيهن اللواتي يلبسن عباءة سوداء من الرأس إلى أخمص القدمين.

وكما قال مراراً زعيم حزب الله السيد حسن نصرالله: «نحن لا نحاول التمسك بمنطقة معينة. ونحن لا نريد أن يقتل جميع مقاتلينا وشبابنا دفاعاً عن هذا أو ذاك المنصب، أو تلة أو قرية». وأثبت تكتيك «الحرب الخاطفة»، والضربات الصاعقة والتوجه إلى الأماكن الآمنة على سبيل المثال، واستدراج الخصم إلى المناطق المأهولة بالسكان لتدميره لاحقاً في حرب الشوارع نجاعته، وكان فعالاً جداً في حرب صيف عام 2006 في لبنان.

وكان آخر الابتكارات، التي عرفتها قواتنا العسكرية في الشيشان هو توفير عمليات مستقلة واسعة للقادة الميدانيين، تراعي في شكل صارم أنظمة الصمت اللاسلكي على الهواء. ونتيجة لذلك، وخلال

الحرب «غير المتكافئة» في لبنان واجه الإسرائيليون المقاتلين اللبنانيين في كل مكان، متأهبين للهجمات من جميع الجهات وفي مختلف الخطوط.

ويجب تحديد مكان إجراء عملية مكافحة الإرهاب من أجل ضمان فعاليتها، فحتى الجدران تساعد في حال إجراء عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الإرهابين. وينشط الإسلاميون، باستثناء ممثلي الأقليات المسلمة في الغرب، في المناطق المحاذية لبلداتهم أو القريبة من أرضهم، ويحظون عموماً بالتعاطف، إن لم يكن الدعم المباشر من قبل السكان المحليين.

وتعد قوات «دعاة الديمقراطية» غريبة، وتقابل بعدم الترحاب وفي معظم الأحيان بالعداء الصريح. ولهذا تنخفض الروح المعنوية القتالية لـ «محاربي الإرهاب».

وحلت الثورة التقنية في وسائل الاتصالات الجماهيرية، وفيض المعلومات من كل مكان، مشكلة الاتصال وتنسيق العمل بين مجموعات منفصلة سرية مجزأة ومختفية معظم أفرادها من المسلحين. فعلى سبيل المثال استفادت المجموعات الإرهابية كثيراً من استخدام محرك البحث الأميركي غوغل للحصول على صور عالية الدقة من الأقمار الصناعية عن منشآت عسكرية منفصلة في العراق، بما في ذلك العاصمة.

وجب تطوير التجارة الإلكترونية والمدفوعات انتباه الإسلاميين،

فقد تسلحوا في نضالهم بمعرفة أساليب القراصنة، ووضعوا نصب أعينهم مهمة جديدة نوعية هي شلُّ الاقتصاد العالمي، وتسديد ضربة للعالم الغربي في المكان الأكثر حساسية.

ولهذا فليس من قبيل المصادفة في هذا الشأن، أن تبدأ الأمم المتحدة العمل في شكل وثيق في مجال مكافحة إرهاب القرصنة المعلوماتية، عبر تبني القرار 61 الخاص بمسألة أمن المعلومات بمبادرة من روسيا، التي دعت في وقت لاحق أيضاً إلى اعتماد القرار 63 في الدورة الخمسين في العام 2008.

وقدمت روسيا في أكتوبر/ تشرين الأول 2010 إلى اللجنة الأولى التابعة للأمم المتحدة مشروع قرار بعنوان «التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي». وشددت مرة أخرى على الحاجة إلى منع استخدام موارد المعلومات والتقنيات في أغراض إجرامية أو إرهابية.

وأشار مقدم مشروع القرار، نائب رئيس الوفد الروسي فيكتور فاسيلف إلى أن «مشكلة ضمان الأمن الدولي للمعلومات نشأت بسبب الزيادة غير المسبوقة والتوسع في استخدام تطبيقات تقنيات المعلومات والاتصالات في جميع المجالات الاجتماعية والحكومية تقريباً»[1].

ووفر التقدم التقني على نطاق واسع في وسائل الاتصالات

---

(1) إيتار تاس، 2010/10/21.

الجماهيرية أدوات قوية لمنظري الإسلام من أجل تجنيد وتدريب أنصار جدد، ومن هذه الأدوات شبكة الإنترنت، التي ظهرت فيها في عام 2002 تعليمات مفصلة لشهيد المستقبل «موسوعة الجهاد».

وفقاً لمعلومات الباحث الروسي دميتري نيتشتايلا فقد تم إحصاء أكثر من ثلاثة آلاف موقع إسلامي متطرف على شبكة الإنترنت حتى منتصف العقد الأول من هذا القرن، 70 موقعاً منها يمكن أن نطلق عليه «جامعة افتراضية للجهاد»[1].

ولعل المفارقة أن الإسلاميين استخدموا بنشاط خدمات رخيصة وموثوقة، حسب رأيهم، قدمتها شركات اتصالات أميركية هي على استعداد من أجل جني مزيد من الأرباح تقديم خدمات نقل وتوزيع أي شيء من أي شخص.

وللنأي بأنفسهم عن جميع الاتهامات بالتواطؤ مع الإرهاب، أوضح مديرو هذه الشركات أنها تقدم خدمات لملايين الزبائن، وأنه لم يكن هناك أي فرصة لتتبع ذلك. من جانبها، تعتقد أجهزة الاستخبارات الأميركية أن مواقع الإنترنت المتطرفة تعدّ مصدراً إضافياً للمعلومات، ولذلك غضت النظر عن وجودها حتى في شبكات الإنترنت الأميركية وتجاهلت مخاطرها[2].

---

(1) دميتري نيتشتايلا، ثقافة الموت والجهاد العالمي، www.iimes.ru.

(2) الشرق الأوسط 10/ 04/ 2009.

وظهرت نتائج هذا الموقف «المؤيد» لنشاط الإسلاميين على شبكة الإنترنت في أنحاء مختلفة من العالم. فعلى سبيل المثال، بينت التحقيقات أن معدي تفجيرات مدريد ولندن حصلوا على طريقة صنع المتفجرات ذاتياً من شبكة الإنترنت العالمية.

والملاحظ في هذا الصدد إدراج خطاب إجباري أمام الكاميرا في برامج إعداد الانتحاريين.(وصية الانتحاري «الشهيد» وأسباب إقدامه على فعله) وبهذا يحقق القائمون على ذلك هدفين مباشرين؛ إذ يضع المخطط للهجوم أمام واجب أخلاقي تجاه محيطه لتنفيذ العمل المعهود به إلى النهاية، كما يضيف بذلك وسيلة دعائية مقنعة ومناسبة لجذب شهداء جدد وإعدادهم نفسياً.

وفتحت ثورة المعلومات والاتصالات آفاقاً أمام الإسلاميين لم يسبق لها مثيل بخصوص التحريض والدعاية. فيمكن متابعة ومشاهدة معاناة أبناء الأمة الإسلامية يومياً لحظة فلحظة وفق نظام «on line» عبر تقارير وسائل الاعلام المباشرة في كل ركن من أركان هذا الكوكب.

وعلى سبيل المثال فقد نشأ في العراق وضع مناقض، إذ خسر الجيش الذي حطم العدو في شكل واضح الحرب الإعلامية بسبب التقليل من هذا الجانب المهم من الصراع الأيديولوجي.

وفي هذا الصدد يشير الباحث الروسي أندريه غالوتا إلى أنه «لم تكن هناك أي خطة عمل واضحة لدى القيادة الأميركية بشكل

فعلي لملء فراغ المعلومات، الذي كان حتمياً بعد إطاحة نظام صدام حسين»[1].

وتم سد هذا الفراغ مباشرة من قبل القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى من جميع الأطياف.

وبسبب عدم وجود برنامج محدد للدعاية المضادة، مضى الأميركيون في الطريق الأسهل، لكن الأقل نفعاً، وهو طريق حظر تغطية بعض وسائل الإعلام، التي لم تتأثر شعبيتها بل ازدادت في صفوف الناس؛ ووفقاً لاستطلاعات وزارة الخارجية التي أجريت في خريف عام 2003، فقد فضل 63 في المئة من العراقيين قناتي الجزيرة والعربية الأكثر شهرة في العالم العربي، في حين شاهد محطات الولايات المتحدة (استناداً إلى بيانات من المرجح أنه مبالغ فيها) 12 في المئة فقط من العراقيين[2].

وفي العالم العربي عموماً حلت قناة الجزيرة في المرتبة الأولى من حيث الشعبية والمشاهدة فيما يخص القنوات الإخبارية السياسية، فيما جاءت قناة الحرة الممولة من قبل الولايات المتحدة في المراتب الأخيرة في جدول التصنيف[3].

وفضلاً عن ذلك، استخدم المتمردون بذكاء في دعايتهم

(1) أندريه غالوتا،بعض جوانب حرب المعلومات في العراق، www.iimes.ru.

(2) المصدر نفسه.

(3) The Voice of America News, 29/05/2009.

المعلومات المحظورة من قبل سلطات الاحتلال ضد الأميركيين أنفسهم، متهمين إياهم «بعدم الديمقراطية» و «قمع حرية التعبير في العراق».

وقدمت الفظائع الإسرائيلية المستمرة في الأراضي المحتلة وفي لبنان، مواد إضافية لدعاة الإسلاميين والاستشهاديين الذاتيين.

وتشير المتخصصة في مكافحة الإرهاب في جامعة هارفارد جيسيكا شتيرن إلى أن «التقارير التي تضمنت لقطات فيديو من بلدة قانا اللبنانية، حيث قتل عشرات النساء والأطفال في هجوم إسرائيل بالقنابل تمثل هدية للإرهابيين الذين يسعون إلى ترويج فكرة خاطئة بأن الغرب يهدف عن قصد إلى تدمير العالم الإسلامي، ويتعمد إيذاء المسلمين وإذلالهم بشدة»[1].

ودخل دعاة السلام أيضاً على الخط فقد فجروا على سبيل المثال فضيحة صاخبة في إسرائيل في يوليو/ تموز 2008 ، عندما كشف شريط فيديو إذلال الجيش الإسرائيلي العلني المتظاهرين الفلسطينيين، وتم التقاط الفيديو الشائن من قبل فتاة فلسطينية بواسطة آلة تصوير لاستخدام الهواة. وكانت مئات من هذه الآلات وزعت على المراهقين الفلسطينيين من قبل منظمة إسرائيلية متخصصة تدعى «بيت سيليم» لتصوير انتهاكات حقوق الفلسطينيين[2].

---

(1) هيرالد تريبيون الدولية، 02 / 08/ 2006.

(2) La Repubblica, 30/07/2008.

وأصبحت أهمية الدعاية المرئية والمسموعة للإسلاميين أكثر قابلية للفهم خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار أن عدداً كبيراً من المسلمين لايزالون أميين ، كما رأينا أعلاه، في عصرنا المتقدم علمياً وتقنياً.

وفي ضوء ذلك، فإن تسجيلات فيديو لطائرات مروحية أميركية محترقة على الأرض كانت أسقطت من قبل المسلحين العراقيين كان لها مردود دعائي منقطع النظير بعد أن تم نشرها على الإنترنت.

لا يمكن إجراء أي مقارنة بين ما حققه طريق «تأثير الوجود» مع المتأخرين في وقت تقارير وسائل الإعلام أثناء تغطية مسرح العمليات الحربية في منطقة الشرق الأوسط في 1973، ناهيك عن تغطية العام 1967.

ويغدو إخفاء المعلومات الحقيقية عن سير الأحداث أكثر صعوبة أو حتى «إعادة التحرير» بالطريقة المطلوبة.

وتحوَّل الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة على نحو متزايد إلى مسرح لحروب إلكترونية نوعية جديدة. فعلى سبيل المثال عطّل قراصنة المعلومات أكثر من 10 آلاف موقع إسرائيلي بعد اختراقها، أثناء العمليات العسكرية في غزة نهاية العام 2008 وبداية 2009، وطبيعي أن يردَّ الإسرائيليون بالمثل في هذا المضمار[1].

وفي نهاية المطاف يقول ريتشارد هاس: «إن العولمة غيرت

(1) La Stampa, 07/01/2009.

المنطقة. وبات سهلاً في الظروف الحالية حصول الراديكاليين على المال والسلاح والأفكار، وجذب المتطوعين. وحوَّلت نهضة وسائل الإعلام الجديدة، وفي مقدمها القنوات الفضائية العالم العربي إلى «قرية إقليمية» وسيستها. وأبرزت معظم التقارير المعروضة مشاهد مسرح العنف والدمار في العراق، وسوء معاملة السجناء العراقيين والإسلاميين، ومعاناة السكان في غزة والضفة الغربية، وفي لبنان أيضاً، مما أدى إلى زيادة النفور في منطقة الشرق الأوسط من الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، بات من الصعب على حكومات الشرق الأوسط التعامل علناً مع الولايات المتحدة، وأخذ النفوذ الأميركي يخبو في المنطقة»[1].

ونلاحظ انطلاقاً من العرض الذي قدمه «هاس» أن العالم كله وليس منطقة الشرق الأوسط تحوّل بفضل تطور وتنوع وسائل الاتصالات الحديثة إلى «قرية» كبيرة واحدة، يعيش في أحد طرفيها الناس الجياع والمحرومون، ويطلعون، على سبيل المثال، بواسطة البث الإذاعي والتلفزيوني على تقديم أطباق ذهبية لتغذية الكلاب مقابل نحو ألف دولار، أو الاحتفال بإطلاق زوارق مصنوعة من الشوكولاته في الماء وعلى متنها فتيات جميلات مغريات شبة عاريات، في الطرف

(1) مجلة فورين أفيرز الأميركية. أميركا والعالم، عدد نوفمبر/ ديسمبر 2006، ص5.

الآخر حيث يعيش «المليار الذهبي». ولا يصعب توقع ردّ فعل الغالبية الساحقة من سكان «القرية» على هذا النوع من الترف والعبث الذي تعيشه الأقلية الغنية على حساب السكان الفقراء.

ويلقي التعريف الخاطئ لأهداف ووسائل محاربة الإرهاب تأثيراً سلبياً كبيراً في موقف الغرب في العالم الإسلامي.

والملاحظ أن الأميركيين لم يتخلوا عن استراتيجية «الاحتواء» التقليدية المطبقة منذ سنوات الحرب الباردة ضد الشيوعية. وتم نقل هذه الآليات في شكل تام إلى عصر جديد هو عصر «الحرب غير المتكافئة»، مما حوّل الحرب ضد الإرهاب إلى سلسلة من الهجمات على أنظمة واشنطن غير المرغوب فيها.

ولكن الأميركيين لم يأخذوا في الاعتبار أن الإرهاب عدو غير واضح المعالم وغير محدد بدقة، وأن تكتيك الكفاح تختاره مجموعة من التنظيمات السياسية المختلفة، وليس حكومات أي دولة معينة.

وتجاهل صناع القرار في واشنطن حقيقة أن المنظمات الإرهابية التي تهدد إسرائيل، تختلف عن تلك التي تهدد الولايات المتحدة. وقامت بمهاجمة الولايات المتحدة لأنها مست مصالح هذه التنظيمات، كما جرى في لبنان في 1982.

وفيما بعد توصلت لجنة التحقيق في أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، الأميركية إلى استنتاج معقول، وهو أن «السبب في شن الهجمات على أميركا يكمن في الدعم المتنوع لإسرائيل التوسعية مما

يساعد أسامة بن لادن وأمثاله على زيادة قوتهم من البيئة الوطنية»[1].

ولهذا فإن نجاح قوات التحالف المناهض للإرهاب في إسقاط النظامين الحاكمين في أفغانستان والعراق وضع هذه القوات في مواجهة مشكلات جديدة؛ فالنشاط الإرهابي في هذين البلدين لم يتراجع، بل على العكس تضاعف عدة مرات.

وأجبرت هذه النتيجة المخيبة للآمال «بطل العولمة الأهم» الرئيس جورج بوش الأصغر على تكرار القول في خطاباته دون ملل بأن الإرهابيين يستعدون لشنّ هجمات جديدة على الولايات المتحدة.

وسارع الإسلاميون إلى استخدام أجواء الرعب التي تم تعميمها في شكل مصطنع في الغرب، وزادوا من أجل رفع أسهمهم وهيبتهم في شكل واضح ومبالغ فيه من حجم «التسريبات» إلى وسائل الإعلام العالمية عن أنشطة الجماعات الإسلامية. ومن بينها صنف خبراء الاستخبارات الأميركية ما نشرته محطة ABC الأميركية في يونيو/ حزيران 2007 من معلومات تفيد بأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان أرسلا حوالى 300 انتحاري إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وكندا[2].

كما اجتاحت تقارير مماثلة مثيرة للقلق وسائل الإعلام في العالم في أكتوبر/ تشرين الأول 2010 تحذّر من هجمات سوف تشن في دول

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، 07/ 04/ 2006.

(2) محطة إن تي في الروسية، 19/ 06/ 2007.

غربية، وتحدث بن لادن في شريط فيديو مسرب في نهاية الشهر ذاته، مشيراً بوضوح إلى أنه ستوجه ضربات حاسمة على وجه الخصوص ضد فرنسا التي قامت قواتها بقتل الأفغان والإساءة إلى مشاعر معتنقي الإسلام بحظرها ارتداء النساء الملابس الإسلامية في داخلها (المقصود قانون حظر النقاب)، في إثر ذلك اضطر الفرنسيون إلى الإسراع في إجراءات تعزيز الحماية على برج إيفل والمرافق السياحية الأخرى، فيما سارع الألمان إلى تشديد الحماية على مبنى البرلمان «الرايخستاغ»، ومناطق المراكز الحكومية في برلين.

وأحدثت طرود بريدية ملغومة مشحونة بالطائرات ضجة قوية في العالم الغربي، وتم العثور عليها في الشهر ذاته في طريقها من اليمن إلى معابد يهودية في شيكاغو، وتبين أن مواد ناسفة كانت مخبأة في محابر آلات طابعة، تم اكتشافها عند نقاط العبور بالترانزيت في دولة الإمارات العربية المتحدة ولندن، في إثر بلاغ من اعترافات أحد المقاتلين الذين استسلموا لقوات الأمن السعودية، وتسببت إجراءات تفتيش دقيقة وشاملة للأعداد الهائلة من الطرود البريدية للكشف عن وجود مواد متفجرة في مشكلة كبيرة والأهم أنها كانت عملية مكلفة جداً[1].

وسارع تنظيم القاعدة في «شبه جزيرة العرب» على الفور إلى الإعلان في شكل متعجرف على شبكة الإنترنت عزمه الأكيد على

(1) الشرق الأوسط، 26/ 11/ 2010.

إلحاق المزيد من الأضرار الاقتصادية بالولايات المتحدة، باستخدام مثل هذه الطرق الرخيصة جداً. فإرسال طردين تكلفتهما الإجمالية حسب القاعدة 4200 دولار أميركي كافٍ لنشر الخوف بين صفوف العدو واستنفاره الدائم[1].

في الشهر التالي، تم اكتشاف مجموعتين متطرفتين واعتقال أفرادهما في بلجيكا، وجندت المجموعتان المتطرفتان مقاتلين لتنفيذ عمليات إرهابية في أوروبا، أو إرسالهم إلى العراق وأفغانستان، علماً أن عشرين في المئة من سكان بلجيكا ينحدرون من أصول في بلدان إسلامية[2]. وأدت التحقيقات إلى وجود صلات للمجموعتين في ألمانيا وهولندا والشيشان. كما جرت اعتقالات في إسبانيا والمغرب والمملكة العربية السعودية[3].

وللمفارقة فإن سياسة «نشر الديمقراطية» في العالم العربي حسب المفهوم الأميركي، التي بات العراق ساحتها الرئيسة، تحصد نتائج عكسية تتمثل في أسلمة المنطقة كرد فعل العرب على ذلك.

ويشير المستشرق الروسي أليكسي مالاشينكو إلى أن الإسلام فقد تأثيره كعامل سياسي في أثناء فترة حكم صدام حسين، ولكن بعد سقوط النظام استردت «الإسلاموية» أنفاسها، وتم إضفاء طابع

(1) RIAN, 22/11/2010.

(2) نوفيي إزفيستيا الروسية، 2010/11/25.

(3) نيزافيسيمايا غازيتا، 24/ 11/ 2010.

إسلامي على مقاومة الأميركيين منذ بدايتها تقريباً، واكتسى النضال ضدهم بسهولة وعفوية صيغة الجهاد التي كانت منسية[1].

وعلى سبيل المثال، ففي العراق المحتل يتعزز الاتجاه القائم على إعادة بناء هيكل الدولة والحياة العامة بأسرها على أساس الانسجام الديني. وعلى الرغم من الكره الأميركي لصدام، فإن العراق كان يصنف كدولة علمانية، كما يتضح من تجربتي الخاصة (المؤلف) في التعامل مع العراقيين على عدة مستويات مختلفة. وكان العراقيون فخورين بوحدتهم والتعايش الطائفي، ولم يكن التزاوج بين السنّة والشيعة أمراً نادراً، لكن الاحتلال الأميركي أدى إلى تفكيك الأسر، وإشعال المناحرات الدامية في كثير من الأحيان على أسس طائفية.

ووصف المراسل الخاص لصحيفة لوموند باتريس كلود ما وصلت إليه الأوضاع في العراق حتى منتصف العام 2006 وصفاً دقيقاً واضحاً في أحد تقاريره حيث قال: «تحولت الدولة إلى شبح، فهي لا تسيطر على أي بقعة في العاصمة العراقية بغداد، باستثناء «المنطقة الخضراء» في وسط المدينة المحصنة تحصيناً كبيراً ولا تتجاوز مساحتها 5 كيلومتر مربع، ويجول في أرجاء المدينة التي تعمُّها الفوضى أناس ملثمون. فلكل حي «أمير»، وفيه أيضاً قائد عسكري، بالإضافة إلى قاض وشيخ ديني. ويقتلون في كل شهر آلاف الأشخاص

(1) فيتاليس السعودية، الشرق العربي، الإسلام والمملكة العربية القديمة، .M S.2005, 231

لا لذنب إلا لأنهم لعبوا كرة القدم بالسراويل القصيرة... النسوة لا يخرجن بدون حجاب ولا يقدن السيارات. وشيئاً فشيئاً، تتم «طلبنة» البلاد[1].

وعمق بدء عملية سحب الوحدات «المقاتلة» الأميركية في صيف العام 2010، وسرَّع من هذه التحولات المقلقة، وكان حلفاء الولايات المتحدة في التحالف المناهض لصدام فضلوا الانسحاب من البلد الذي دمرته الحرب في وقت سابق من ذلك بكثير.

ولابد من الإشارة في هذا الصدد إلى التظاهرة المليونية التي شهدتها مدينة بغداد في بداية أغسطس/ آب 2006 لدعم حزب الله في حربه مع إسرائيل، فلم يسجل يومئذ أي اعتداء أو تفجير على طول سير التظاهرة رغم أن المدينة تهتز يومياً على وقع التفجيرات.

وتولى حفظ النظام والأمن مجموعات من المقاتلين الشيعة، وليس الجيش أو قوات الأمن العراقية، واضطرت القيادة العراقية إلى الانضمام الى التوجه العام لحماية لبنان، ومعه «حزب الله».

ويشير زبينغو بريجنسكي إلى أن «الانتقادات الحادة لأعمال إسرائيل في لبنان، من قبل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تشير إلى طبيعة التحركات المستقبلية. وتبين أن تصور الولايات المتحدة بتحويل العراق إلى دولة ديمقراطية مرنة ومستقرة موالية لأميركا ومحبة لإسرائيل، كان أسطورة تتحطم بسرعة»[2].

---

(1) لوموند، 06/ 07/ 2006.

(2) Die welt, 07/08/2006.

ويجذب انتباه أي مراقب دقيق تزايد أعداد النساء وخصوصاً الفتيات اللواتي يرتدين الملابس الإسلامية التقليدية حتى في تلك البلدان مثل مصر وسورية وتونس، التي تعتبر علمانية (بالطبع وفق معايير المنطقة) إضافة إلى حشد من الشباب ومتوسطي العمر من الرجال المسلمين أثناء خروجهم من المساجد بعد الصلاة.

إن اندلاع المواجهة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ومن ثم بين حزب الله والإسرائيليين في صيف عام 2006، والضربات العسكرية الإسرائيلية البربرية ضد غزة ولبنان غير القابلة للمقارنة بكل ماسبقها من ضربات، التي نفذتها الآلة العسكرية الإسرائيلية بدعم واضح وصريح من واشنطن، كان لها نتيجة «طويلة التأثير» وهي تعزيز قوة العامل الديني في الحياة السياسية في العالم العربي، وتحويل المتطرفين الإسلاميين إلى أبطال عظماء في نظر شرائح واسعة من السكان والنظر إلى عناصر حركة حماس وحزب الله على أنهم المقاتلون الوحيدون في مواجهة انتهاكات واعتداءات الاحتلال الإسرائيلي، والمدافعون عن مصالح الشعب في وجه هجوم الغرب والعولمة.

وفي هذه الظروف تبين فشل رهان الاستراتيجيين الأميركيين على وصول النخب الموالية للغرب إلى السلطة في البلدان العربية التي يتم فيها «نشر الديمقراطية»؛ فعودة هذه النخب التي ترعرعت في الغرب إلى حضن المجتمع المدني لبلدانها الأصلية كان يائساً وبعيداً

عن الواقع. وأدت الانتخابات الحرة أو شبه الحرة التي جرت حتى منتصف العام 2006 في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والكويت ومصر والسعودية والبحرين، إلى تعزيز ملحوظ في مناصب ونفوذ الحركات الإسلامية والأحزاب التي تدعو إلى تبني مواقف مناهضة للغرب. بعد عدة أشهر من الأزمة السياسية في لبنان- التي لعبت في إذكائها السياسات الأميركية والإسرائيلية دوراً ليس بقليل- تعزز موقف «حزب الله» في شكل كبير.

وفي الوقت ذاته، فإن سياسة الولايات المتحدة بكل تناقضاتها وتعرجاتها تؤدي إلى زيادة الإحباط في صفوف مؤيدي الديموقراطية الحقيقية في البلدان العربية، مما يؤخر آفاق الإصلاحات المطلوبة في المنطقة.

في نهاية الفترة الرئاسية الثانية لجورج بوش الابن، انتقل وزير دفاعه روبرت غيتس بنجاح كتركة إلى الإدارة الديمقراطية بقيادة باراك أوباما، الذي اعتمد تجربة تحويل التركيز نوعاً ما في استراتيجية الولايات المتحدة العسكرية إلى قدر أكبر من القدرة على التكيف مع الحروب «غير التقليدية» و «غير المتكافئة». وحسب وجهة نظره، فإن الولايات المتحدة التي نسيت تجربة حرب فيتنام المريرة سوف تجد نفسها مضطرة في غضون ما بين 20 و30 عاماً إلى خوض حرب مشابهة «غير عادية»، غالباً ما تكون بإقحام شركائها الخارجيين الذين تواجههم أيضاً تهديدات إرهابية متواصلة فيها[1].

(1) CNN, 03/05/2009.

لكن هذه الأحكام العقلانية المستندة إلى تجربة العراق وأفغانستان، غرقت منذ بدايتها في جوقة استنكارات فريق «التقليديين» الداعي إلى «عدم نسيان التهديد من الصين وروسيا وعدم المبالغة في خطر الإرهابيين»[1].

ومع ذلك، فإن «النهج الثوري» لوزير الدفاع شقَّ طريقه في نهاية المطاف تحت ضغط من الحقائق العملية. في مطلع فبراير/ شباط 2010 في جلسة مغلقة للجنة الدفاع في مجلس الشيوخ تمَّ عرض اقتراح البنتاغون المتضمن وثيقة «مراجعة الدفاع لأربع سنوات»، وهو ما يعدُّ في الواقع، العقيدة العسكرية للولايات المتحدة في السنوات الأربع المقبلة. وفيها تمَّ التركيز على الخروج من فرضية الاستعداد لخوض حربين في ساحتين مختلفتين لمصلحة مواجهة «تهديدات متعددة»، بما في ذلك تهديدات دولية وإرهابية. وتم إعادة توجيه القوى الرئيسة لمكافحة شبكات الإرهاب الدولية، والجماعات المتمردة والإرهابية[2]، وتضمنت العقيدة الجديدة التركيز على تعزيز قوات العمليات الخاصة، وإنشاء قيادة مركزية واستخدام طائرات بدون طيار التي من المتوقع أن يصل عددها إلى ما بين 40-50 طائرة في 2013، مع زيادة لاحقة إلى 65 طائرة بحلول عام 2015 [3].

---

(1) واشنطن بوست، 31/ 07/ 2008.

(2) صحيفة كوميرسانت الروسية، 03/ 02/ 2010.

(3) نيزافيسيمايا غازيتا، 02/ 02/ 2010.

الاستفزاز بدلاً من السعي إلى التقارب

يصعب على الساسة وعلماء السياسة الغربيين، وكذلك على شرائح واسعة من السكان، حتى تخيل التطلعات الوطنية الشعبية، والاستعداد لتقديم التضحيات من أجل مجد شعبهم لأنهم يعيشون ويعملون في عالم ما بعد الثورة الصناعية، الذي نُزعت منه إلى حدٍّ كبير المثل الروحية والتطلعات بعيداً عن استنزافات الحياة اليومية المرهقة، والروح المتعبة من السعي إلى الراحة الشخصية والثراء، ومنها يأتي عدم الفهم لمنابع وأسباب التطرف والإرهاب، ما ولد موقفاً متعجرفاً ومزدرياً في علاقات الغرب، وفي مقدمه الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي.

وكيف يمكن ألا نتذكر في هذا الصدد التصريحات غير المدروسة، وغير المتزنة في شكل كافٍ للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عن «عدم قدرة المسلمين على الانضمام إلى الدول المتحضرة»، وكذلك رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلوسكوني حول «تفوق الحضارة الغربية على نظيرتها الإسلامية»، وتصريح جورج بوش الابن حول «الحرب الصليبية» ضد الإرهاب[1].

وأخذ مسلمو الشرق الأوسط الذين عانى أجدادهم كثيراً من الصليبيين في القرون الوسطى كلمات الرئيس الأميركي في حسبانهم.

ولهذا فليس من قبيل المصادفة، في هذا السياق، أن ظهرت في خطاب بن لادن ورفاقه دعوة المسلمين إلى إنعاش الذاكرة التاريخية،

(1) Independent, 23/04/2009.

وحشد جميع القوى وتوفير الوسائل لمواجهة هجمة «الصليبيين الجدد» على عالم الإسلام.

وتشير «فضيحة رسوم الكاريكاتير» بوضوح إلى استمرار علاقة التحامل من قبل الغرب. تلك الفضيحة التي بدأت في سبتمبر/ أيلول 2005 بعد أن نشرت إحدى الصحف الدانماركية رسوماً ساخرة تمثل شخصية النبي محمد (ص) ما يعتبر إهانة للمسلمين. وكما كان متوقعاً فقد هبَّ العالم الإسلامي، ولم يقف غير مبال حيال هذا الاستفزاز، وانطلقت موجة من التظاهرات الحاشدة، وأعمال الشغب ضد القنصليات الغربية والاعتداء عليها. ووجهت تهديدات بإلحاق أذى جسدي بالرسامين وهيئات الصحف التي نشرت الرسومات، ما اضطرهم إلى الاختفاء والتماس الحماية من الشرطة[1].

وحتى بداية العام 2010 قتل خمسون شخصاً نتيجة للمصادمات المناهضة «للرسوم الساخرة». وفي اليوم الأول في 2010 تمكنت الشرطة الدانماركية من إحباط عملية اغتيال جديدة لأحد واضعي الرسومات المسيئة إلى الدين الإسلامي كورت فيسترغارد وتمكن الرجل المسن من النجاة بأعجوبة مع حفيده من ضربات بلطة «المنتقم للشعب» المنحدر من أصول صومالية والمدعوم، كما تبين خلال التحقيق، من قبل تنظيم القاعدة الإرهابية في المغرب وحركة «الشباب»[2].

(1) نيزافيسيمايا غازيتا، 21/ 03/ 2008.

(2) EuroNews, 03/01/2010.

وبعد خمس سنوات فقط من نشر أول دفعة من الرسومات المثيرة للجدل في أول فبراير/ شباط 2010، اعتبرت واحدة فقط من الصحف الدانماركية المتميزة «بوليتيكن» أنه من الضروري الاعتذار علناً للمسلمين عن «الخطوة التي جرحت مشاعرهم الدينية»، محتفظة في الوقت نفسه، بحق إعادة نشر الرسوم المسيئة. غير أن المؤسسات الأخرى المعنية بهذه القضية في هذه الحالة قررت اتخاذ قرار عقلاني «الاستسلام والتراجع عن حرية التعبير»[1].

وتقديراً لهذه «الحرية» منح رسام الكاريكاتير الفاضح في سبتمبر/ أيلول 2010 جائزة بوتسدام في الإعلام، وحضرت حفلة تسليم الجائزة المستشارة أنجيلا ميركل ذاتها[2].

ورد محبّو الرسوم الكاريكاتورية السياسية الحادة في الجهة الإسلامية على الرسومات الدانماركية؛ ففي سبتمبر/ أيلول 2009، نشرت «الجامعة العربية الأوروبية» رسومات في شكل ساخر حول حقيقة المحرقة المتنازع حولها، مما أثار المزيد من عدم الثقة والشكوك الطائفية. وأعلن مكتب المدعي العام في هولندا في هذا الصدد نيته توجيه اتهامات للجامعة لتحريضها على الكراهية العرقية[3].

في منتصف سبتمبر/ أيلول 2006 تفجرت فضيحة أخرى، وهذه المرة بسبب الاقتباس من تصريحات البابا بنديكتوس السادس عشر

(1) Abaralarab.net, 27/02/2010.

(2) إزفيستيا، 10/ 09/ 2010.

(3) القناة الروسية الأولى، 03/ 09/ 2009.

من أقوال الامبراطور البيزنطي مانويل باليولوجوس الثاني بأن فكرة النبي محمد (ص) عن «الجهاد المقدس» جلبت للعالم «الشرّ وعدم الإنسانية»[1].

تعاملت روسيا بجدية كاملة مع الحالة الجديدة الناشئة القابلة للانفجار، وحثّ الرئيس فلاديمير بوتين زعماء جميع الأديان في العالم على التحلي بالمسؤولية وضبط النفس وقال: «أنا واثق أنه سيكون عند قادة الديانات الرئيسة ما يكفي من القوة والحكمة لتجنب أي نوع كان من المبالغة في العلاقات بين الأديان»، واعتبر مجلس المفتين في روسيا أن تصريحات البابا بنديكتوس السادس عشر «مؤسفة وغير مناسبة للتصور العصري الواقعي»، ودعا البابا إلى «اتخاذ القرار الصحيح والاعتذار»، كما دعت سلطات وشعوب البلدان الإسلامية إلى «فعل كل شيء من أجل عدم إشعال نار المواجهة».[2]

واضطر البابا إلى توضيح علني لكي يوقف موجة الاحتجاجات وأعمال الشغب المتزايدة في العالم الاسلامي. ولكنه فعل ذلك بطريقة فظة جداً، مما تسبب باستياء أكبر في صفوف المسلمين. وأشارت صحيفة «الغارديان» دون تحيز في تلك الأيام إلى أن «رد فعل البابا لم يكن طيباً وودياً، ففي ظل موجة السخط في العالم الاسلامي كانت إيضاحاته مهينة أكثر من تصريحاته الأولى، ولم يعتذر واقعياً عن

(1) فريميا نوفستي، 2006/ 9/ 20.

(2) إزفيتسيا، 18/ 09/ 2006.

كلماته، ولكن اعتذر عن «واقع المسلمين» الذين لم يستطيعوا فهم قصده. وأولت تصريحات البابا في حق المسلمين من طنجة إلى جاكرتا على أنها حجج ودلالات دامغة على حرب مفتوحة تشن ضدهم على ثلاث جبهات سياسية وعسكرية ودينية. ويجب على البابا ألا يفاجأ بأن كلماته تسببت برد فعل قوي في العالم الإسلامي، فالمسلمون مستاؤون حتى أعماق أنفسهم من محاولات دفعهم إلى الخلف، إلى حقبة التبعية والانتداب الحضاري للغرب»[1].

ذهب الكرسي البابوي أبعد من ذلك، ففي 25 سبتمبر/ أيلول 2006 استقبل البابا بنديكتوس السادس عشر لأول مرة في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في مقره الصيفي ممثلي التجمعات الإسلامية[2]. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة غير المسبوقة لم تنهِ حالة التوتر الذي نشأ نتيجة الإهمال في تلميحات البابا.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، للمرة الأولى في التاريخ، وفي جوٍّ من التظاهرات الاحتجاجية للأمة الإسلامية زار البابا تركيا مرتدياً جبته وسترة واقية من الرصاص. وكان متعاوناً مع المكتب المحلي للمفتي الأعلى للمسجد الرئيسي في إسطنبول للتخفيف من مشاعر الاستياء القديمة وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين الكاثوليك والمسلمين. ومن أجل كسب إعجاب الجانب المضيف في شكل أكبر

---

(1) الغارديان، 20/ 09/ 2006.

(2) نيزافيسيمايا غازيتا، 2006/09/26.

غيّر البابا موقفه السلبي السابق 180 درجة، وأعرب عن تأييده لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وتم استكمال نهج الفاتيكان للحوار مع العالم الإسلامي أثناء جولة حج البابا بنديكتوس السادس عشر إلى الأراضي المقدسة في مايو/ أيار 2009، وشدد البابا في قداسه على ضرورة وقف العنف ومعاناة الشعب الفلسطيني المحتاج إلى دولة مستقلة، وأثارت كلمات البابا الذي وقف إلى جانب الجدار الذي شيده المحتلون ويقطع أوصال مدينة الكتاب المقدس استياء السلطات الإسرائيلية[1].

وعموماً، يبدو أن أحداً لم يتعلم شيئاً من دروس التاريخ وعبره، في ظل موقف العالم الإسلامي السلبي من مراوغات الغرب المعادية للإسلام، (نتذكر، في هذا الصدد، أقله، القتل على أساس الصراع العرقي الديني في عام 2004، المخرج الهولندي تيو. فان جوخ). ففي يوليو/ تموز 2007، ثارت فضيحة جديدة، هذه المرة حول منح الملكة اليزابيث الثانية لقب فارس للكاتب سلمان رشدي المعروف بكتابه الاستفزازي «آيات شيطانية» الذي نشر في نهاية الثمانينيات. ولعن الكاتب من قبل قائد الثورة الإيرانية آنذاك آية الله الخميني وأصدر فتوى بإعدامه، ما أجبر الكاتب على الاختفاء مدة تسع سنوات في بريطانيا خوفاً من تنفيذ الفتوى وإعدامه. ولم تتأخر طويلاً ردة الفعل في العالم الإسلامي، وهبت الاحتجاجات في إيران وباكستان،

(1) لوتيمبز، 15/ 05/ 2009.

وتوعد الرجل الثاني في تنظيم القاعدة حينئذ أيمن الظواهري الملكة البريطانية وتوني بلير في رسالة عبر الإنترنت «بردٍّ قاس» على مثل هذه الخطوة الاستفزازية. وفي إشارة إلى ما تسببت به سياستهما من «كارثة في أفغانستان والعراق وحتى في وسط لندن»، وقال الظواهري مهدداً وواعظاً في الوقت ذاته: «إذا لم تكونوا قد تعلمتم الدرس فنحن بعون الله مستعدون لتكرار الأمر، حتى نتأكد من أنكم استوعبتم ذلك في شكل واضح»[1].

الدرس، كما أظهرت الأحداث اللاحقة، لم يكن في الحسبان وتمثل في تفجيرات لندن، وتم نشر رسومات كاريكاتير ساخرة جديدة في أواخر أغسطس/ آب 2007 في صحيفة سويدية في رسم ساخر جديد، وهذه المرة تصور النبي الكريم (ص) برأس كلب، ومن الطبيعي ألا يساهم مثل هذا الهجوم الاستفزازي في تخفيف حدة التوتر على خط الغرب - العالم الإسلامي، بل على العكس فهو يزيد التوتر ويمنح المتطرفين الإسلاميين مزيداً من المواد الدعائية الرابحة. ورصد ممثلو تنظيم القاعدة في العراق جائزة بقيمة 100 ألف دولار مقابل رأس الرسام لارس فيلكس، وطالب التنظيم الحكومة السويدية بالاعتذار رسمياً، مهدداً بشن أعمال إرهابية في المكاتب العامة والمؤسسات الرسمية إذا لم يحدث ذلك. وانضم مجلس المسلمين في السويد أيضاً إلى مطالبة الحكومة بالاعتذار.

---

(1) واشنطن بوست، 10/ 07/ 2007.

لم تتوقف سلسلة الاستفزازات المعادية للإسلام عند هذا الحد. ففي فبراير/ شباط 2008، وبعد اكتشاف محاولة الإعداد لاغتيال واحد من واضعي الرسوم الساخرة من المسلمين، أعادت الصحف الدانماركية نشر صورة جديدة للتأكيد على «التزام حرية التعبير»، حيث ظهرت صور النبي محمد (ص) مرتدياً عمامة على شكل قنبلة[1].

وبالمناسبة، كانت إهانة مزدوجة، لأن الإسلام يحظر في شكل قاطع تمثيل شخصية الرسول، حتى لو بصورة حميدة.

ورداً على ذلك انفجر غضب أسامة بن لادن سريعاً ضد دعاة حرية التعبير، وهدد بجميع العقوبات الممكنة. وأعلن بحدة في خطاب تلفزيوني مسجل أنه «إذا أطلقتم العنان لكلماتكم، عندئذ استعدوا لإطلاق العنان لأفعالنا»[2].

وبعد شهر فقط ظهر على شبكة الإنترنت، فيلم وثائقي قصير بعنوان «فتنة»، أعده البرلماني الهولندي زعيم حزب الحرية اليميني خيرت فيلدرز الذي أكد فيه، في شكل يفتقد المصداقية، أن بعض أحكام القرآن الكريم هي «كتاب فاشي» مثل «كفاحي» (من أهم كتب أودلف هتلر) ويحرض على الإرهاب، واحتوى الفيلم على نداءات استفزازية لمحاربة «الفكر الإسلامي»[3].

---

(1) واشنطن بوست، 20/ 03/ 2008.

(2) واشنطن بوست، 20/ 03/ 2008.

(3) فيليب بليشونوف، بريطانيا والإسلام: التسامح ضد حرية التعبير، www.iimes.ru.

لكن السلطات في هولندا تعاملت بحسٍّ عال من المسؤولية هذه المرة (فمن أصل 16 مليون مواطن فيها، هنالك مليون مسلم)، فحظرت العرض العام لهذا العمل الاستفزازي. وتم انتقاد الفيلم والقائمين عليه من الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي والعديد من الدول الاسلامية. وطلب صاحب الفيلم، خوفاً على حياته ، مثل سلمان رشدي، حراسة شخصية على مدى الساعة، وقام بتغيير الشقة ومساعديه في السكريتاريا[1]. وتصرفت السلطات البريطانية في أوائل عام 2009 بحكمة، خوفاً من ردة الفعل العنيفة من المسلمين المحليين، ومنعت «المخرج» المشهور من دخول البلاد. لكنه تجاهل الحظر وظهر في مطار هيثرو في لندن، حيث تم طرده بطريقة مخزية، وترحيله من حيث أتى. وفي أكتوبر/ تشرين الأول حاول من جديد الظهور في البرلمان البريطاني، لكنه طرد من قبل المسلمين وهم يهتفون «الله أكبر». وفي يناير/ كانون الثاني 2010، بدأت محاكمة قضائية بحقه بتهمة التحريض على الكراهية الدينية في أمستردام وضد التصرفات اليمينية المتطرفة[2]، ومع ذلك، فإنه لم يهدأ واقترح أثناء مثوله أمام المحكمة في ظل لائحة الاتهام إجراء استفتاء لحظر بناء المآذن على غرار ما جرى في سويسرا[3].

---

(1) لوموند، 2007/07/10.

(2) صحيفة الشرق الأوسط، 21/ 01/ 2010.

(3) بنيامين بوبوف، الإفلاس الحضاري: تفاقم المواجهة بين العالمين الإسلامي والغربي، Www.mgimo.ru.

وعلى وقع زيادة المشاعر المعادية للإسلام في أوروبا الغربية حقق حزب الحرية فوزاً غير متوقع في الانتخابات المحلية في هولندا في فبراير/ شباط 2010 . وفي مارس/ آذار ظهر زعيم الحزب المتمتع بنشاط فائق فيلدرز في لندن مرة أخرى على الرغم من احتجاجات المجتمع البريطاني، وعرض «مشاكله» في مجلس اللوردات، ومن المنطقي أن تعتبر الأوساط الإسلامية في أوروبا الغربية هذا الظهور على أنه خطوة استفزازية[1].

ودعت موسكو في مارس/ آذار 2008، في بيان وزارة الخارجية الروسية لوسائل الإعلام إلى أنها «مع استمرار حوار بين الحضارات، والاحترام المتبادل ومراعاة عادات وتقاليد مختلف الطوائف الدينية، ودانت بقوة عرض هذا الفيلم، واعتبرته استفزازاً يمكن أن يؤدي إلى العواقب السلبية ذاتها التي تسبب بها منذ زمن ليس بالبعيد نشر العديد من الرسوم المسيئة إلى النبي محمد (ص) في وسائل الإعلام الأوروبية»[2].

في الربع الأول من عام 2008 في أنتويرب البلجيكية، عقد مؤتمر ضم ممثلين عن الأحزاب اليمينية في بلدان الاتحاد الأوروبي، يعارض «أسلمة أوروبا»، ويطالب بوقف بناء المساجد (تجاوز عددها 6000)، فهي «تعتبر أرضاً خصبة للتطرف والإرهاب» وفقاً للأعضاء المشاركين

(1) واشنطن بوست، 05/ 10/ 2005.

(2) www.mid.ru, 31/03/2008.

في المؤتمر، وطالبوا أيضاً بحظر ارتداء الحجاب وذبح الأضاحي. واعتمد المؤتمر ميثاقاً وقعه 28 حزباً يمينياً أوروبياً. وأعرب أحد القادة المتطرفين البلجيكيين فيليب ديونتر في وقت لاحق عن وجهات نظر مماثلة، وأضاف إليها طلباً بالحدّ من هجرة المسلمين إلى أوروبا، وخلال سنة أصدر كتاباً تحت عنوان «إن شاء الله»[1].

وطرحت في خريف العام 2008 فكرة استفزازية جديدة، فقد افتتح في مدينة غود الهولندية معرض لصور فوتوغرافية، مسيئة إلى النبي محمد (ص) وخلفائه. واستنكرت روسيا هذا العمل، وذكرت وزارة الخارجية الروسية في بيان لوسائل الإعلام أنه «ندين (روسيا) بشدة هذا العمل وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الخطوات التي قد تصعّب التوافق بين الحضارات»[2].

وفي سلسلة من التحركات المعادية للإسلام في أوروبا أظهرت نتائج تتناسب مع عبثية الاستفتاء، الذي بدأ في سويسرا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2009؛ فحزب الشعب اليميني طرح استفتاء على حظر بناء مآذن جديدة في البلاد في تحدٍّ لموقف السلطات الاتحادية. (من 200 مسجد في سويسرا في ذلك الوقت كانت 4 مساجد فقط في البلاد ذات مآذن). وكما كان متوقعاً أثار القرار الذي تم تبنيه بأغلبية (57.5)

(1) صحيفة الشرق الأوسط، 03/ 03/ 2009.

(2) NEW TIMES، العدد 39، العام 2008.

في المئة من المشاركين في الاستفتاء موجة من ردود الفعل السلبية في الغرب، وبطبيعة الحال في العالم الإسلامي. ووصفه الاتحاد الأوروبي بـ «المثير» على أقل تقدير، وفي روسيا انتقد مجلس المفتين بقوة نتائج التصويت الشعبي في سويسرا واعتبر أنه يشير إلى «تفشي التعصب الديني». وتحدث الفاتيكان عن انتهاك للحرية الدينية[1].

وأعربت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالحرية الدينية والمعتقدات «أغاخان غير» عن قلقها من نتائج الاستفتاء. واعتبرت أن الحظر المقرر «تقييد غير مبرر لحرية المجاهرة بالدين» ويمثل «تمييزاً واضحاً ضد المجتمع الإسلامي في سويسرا»[2]. ووصفت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي القرار الذي نتج من الاستفتاء بأنه «خطوة مؤسفة جداً» ويحرّض على كراهية الأجانب[3].

وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى إن «هذا (القرار) هو انتهاك لحقوق المسلمين الذين يعيشون في سويسرا»[4]. وانضم مفتي مصر علي جمعة إلى فريق المحتجين، مشيراً إلى أن القرار المتخذ في سويسرا «لا ينتهك حرية الدين فحسب بل يسيء إلى

(1) RTR, 01/12/2009.

(2) إنتر فاكس، 01 /12/ 2009.

(3) كوميرسانت، 04/ 12/ 2009؛ واشنطن بوست، 01/ 12/ 2009.

(4) RIAN, 02/12/2009.

مشاعر المجتمعات الاسلامية في هذا البلد والخارج»[1]. وقال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إن نتائج الاستفتاء بمثابة دليل على «التأثير المتزايد للعنصرية والفاشية في أوروبا». وقد حث ايجمان باجيس وزير الدولة التركي وكبير المفاوضين لشؤون تركيا في الاتحاد الأوروبي أثرياء العالم الإسلامي على نقل مدخراتهم من المصارف في سويسرا إلى مصارف بلاده. ودعت ليبيا إلى سحب مكاتب هيئة الأمم المتحدة من جنيف احتجاجاً على القرار[2]. وأيد هذا الاقتراح كارل بيلت، وزير خارجية السويد التي كانت الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي في تلك الفترة[3].

وجاء التقويم الأكثر حدة وواقعية من الاستفتاء السويسري على لسان الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي حين قال: «إن حظر بناء المآذن في سويسرا الذي صوتت له سويسرا في الاستفتاء الأخير خدمة كبيرة وهدية جيدة لتنظيم القاعدة، ولكل من يعتبرهم الغرب إسلاميين إرهابيين. وقد وجدت القاعدة في تصرفات سويسرا تأكيداً أفضل لادعاءاتها بأن أوروبا هي العدو الذي يزرع الكراهية، والذي من الضروري محاربته حتى النصر»، ودعا البلدان الغربية عند اتخاذ مثل

(1) RIAN, 30/11/2009.

(2) صحيفة الشرق الأوسط، 03/ 12/ 2009.

(3) واشنطن بوست، 01/ 12/ 2009.

هذه القرارات إلى التفكير والأخذ في الاعتبار مصالحها الاقتصادية في العالم الاسلامي.... أنتم بحاجة إلى النفط وبحاجة إلى الغاز، وإلى الموانئ، والبحر، والطاقة الشمسية والاستثمارات. لذلك فكروا قبل اتخاذ مثل هذه القرارات المتهورة»[1].

وفي وقت لاحق أصبح موقفه أكثر تعصباً: في أواخر فبراير/ شباط 2010 عندما كان يتحدث في احتفالات بمناسبة عيد المولد النبوي الشريف، دعا إلى الجهاد ضد سويسرا الكافرة المرتدة، التي تهدم بيوت الله[2]. وقد لمس كثير من المراقبين في هذا النداء دوافع شخصية؛ فالزعيم الليبي لا يمكن أن يغفر اعتقال ابنه الأصغر هانيبال من قبل السلطات السويسرية في يوليو/ تموز 2008 بعد أن تشاجر مع العاملين في أحد فنادق جنيف، رغم أن السلطات السويسرية من أجل التغطية على فضيحة وزارة الخزانة حاولت تقديم تعويض مالي «للضحية» لكنه رفض بكبرياء، وطالب ابن القذافي بمحاكمة وتحقيق دوليين[3].

وتسببت الدعوة إلى الجهاد بردود فعل سلبية في المجتمع الدولي. ووصفتها الأمم المتحدة بأنها «غير بناءة وتخرج عن إطار

---

(1) RIAN, 06/12/2009, Haaretz 07/12/2009.

(2) إنترفاكس، 26/ 2/ 2010.

(3) الشرق الأوسط، 19/ 03/ 2010.

العلاقات الدولية المتحضرة». وأعرب 74 في المئة ممن شملهم استطلاع قامت به محطة «يورو نيوز» عن اعتقادهم أنه يجب اتخاذ ردود فعل على هذه التصريحات، ولكن لم يتم الأخذ بهذا الرأي نظراً إلى اعتماد أوروبا الغربية على إمدادات الطاقة الليبية[1].

وكان ردُّ فعل الناشطين الإسلاميين، نيابة عن 400 ألف مسلم يعيشون في سويسرا من أصل (7.5) ملايين نسمة ينذر بالخطر عموماً. فقد نظموا تظاهرات واعتصامات حاشدة قبالة مكاتب حزب الشعب، ورداً على ذلك تم تدنيس مسجد في جنيف[2]. وفي ظل هذا الوضع المحتدم أقرّت وزيرة الخارجية في الاتحاد السويسري ميشلين كارمي ري باستياء بأن التصويت يمكن أن يمثل تهديداً للأمن القومي[3]. وتحت ضغط تصعيد العلاقات الداخلية بين مختلف الأديان، وتعقيدات العلاقات المالية والاقتصادية مع العالم الإسلامي، كان عليها تبرير هذه الخطوة. فقد أشارت السلطات إلى أن التصويت تم بمبادرة من الحزب اليميني المتطرف، وأنها حثّت الناس على عدم تأييد هذه الفكرة.

---

(1) فيليب بليشونوف: الجهاد ضد سويسرا: إلام يسعى معمر القذافي، وماذا ستختار أوروبا، www.iimes.ru.

(2) نيويورك تايمز، 2009/11/30.

(3) دير شبيغل، 02/ 12/ 2009.

لكن اليمينيين الأوروبيين رحبوا بالإجماع بنتائج الاستفتاء السويسري. وقال بيان صادر عن التحالف الإيطالي لدار الحرية في مجلس الشيوخ الذي يقوده رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني إنه «حتى سويسرا الصبور تعبت من توسع هجرة المسلمين»[1].

وأحدثت المحاكمة القضائية للأميركية كولين لاروز في مارس/ آذار 2010 ضجة كبيرة؛ فبعد أن أشهرت المواطنة الأميركية الأصل إسلامها متأثرة بالدعاية الإسلامية، اتخذت اسماً نضالياً مستعاراً «جهاد- جين». وجندت مع خمسة من شركائها عبر الإنترنت أناساً للمشاركة في الجهاد. وفي أغسطس/ آب 2009 سافرت إلى أوروبا الغربية للتمهيد للانتقام من الفنان السويدي فيلكس صاحب الرسوم المسيئة إلى النبي محمد (ص) واعتمدت في مخططاتها التآمرية في شكل كبير على جوازها الأميركي وشكلها البعيد عن شكل المسلمات مثل الشعر الأشقر والعينين الزرقاوين[2].

وعلى خطاها في مايو/ أيار 2010، مضى اثنان من الكوسوفيين حاولا إضرام النار في منزل الرسام، الذي تلقى أيضاً في السابق ضربة في الرأس وفي المعدة خلال هجوم على مؤتمر جامعي في استوكهولم[3].

---

(1) فريميا نوفستي، 01/ 12/ 2009.

(2) نيزافيسيمايا غازيتا، 19/ 03/ 2010.

(3) لوموند، 16/ 05/ 2010.

وفي الشهر ذاته، أدى التوتر بين المتطرفين اليمينيين الأوروبيين والمسلمين إلى وقوع مشاجرات أمام دار البلدية في مدينة بولتون البريطانية، وأصيب خلالها عدة أشخاص بجروح، بينهم رجال شرطة، واعتقل أكثر من 70 شخصاً من كلا الجانبين[1].

ولم يساهم الجدل حول التحريم القانوني لارتداء الزي الإسلامي التقليدي في الأماكن العامة (البرقع والنقاب) في دفع عملية التفاهم بين الأعراق والأديان المنتشرة في عدة دول أوروبية (بلجيكا، فرنسا وغيرهما)[2]. وأعربت منظمات حقوق الإنسان في بلجيكا عن قلقها الشديد إزاء إمكانية وقوع اشتباكات دينية وعرقية في الدولة عندما تم اعتماد أول تشريع قانوني للحظر المفروض على ارتداء الملابس النسائية الإسلامية التقليدية.

وأثار مشروع قانون حظي بموافقة جمعية مجلس النواب الوطني لفرنسا (عضو واحد ضد، عدد من الأحزاب لم يشارك في التصويت) في منتصف شهر يوليو/ تموز 2010، ردود فعل متمايزة في المجتمع الفرنسي، حيث تشير التقديرات المتحفظة إلى أن خُمس السكان من المسلمين، كما أثار ردة فعل المدافعين عن حقوق الإنسان[3]. لم يتباطأ العالم الإسلامي في ردود الفعل السلبية، فبعد عدة أيام نظمت

---

(1) روسيا 24، 21/ 03/ 2010.

(2) نيزافيسيمايا غازيتا، 2010/04/01.

(3) EuroNews, 14/07/2010.

في باكستان مسيرات احتجاج تضم آلاف الأشخاص رددت شعارات مناهضة للغرب[1].

ووصلت العلاقات بين العرقيات في فرنسا في صيف عام 2010 إلى توتر جديد، بعد أعمال شغب اندلعت في غرينوبل تذكر بالاشتباكات العنيفة في ضواحي باريس في 2005. ولم تساهم تصريحات المسؤولين حول هذا الموضوع دائماً في نزع فتيل الأزمة. وتمَّ تغريم وزير الداخلية الفرنسي بريس هورتوفو بذاته في يونيو/ حزيران من العام نفسه بدفع 2700 يورو بسبب تعليقاته العنصرية التي قال فيها إنه «عندما يكون العربي وحده فهذا جيد، ولكن عندما يتكاثر عددهم، عندئذ تبدأ المشاكل»[2].

ونتيجة للأعمال الطائشة من قبل أنصار «حرية الرأي والتعبير»، حسب لجنة الجاليات والحكومة المحلية في البرلمان البريطاني، التي اضطرت في مارس/ آذار 2010 إلى الإقرار بأن «الاستراتيجية التي تطبقها الحكومة لمكافحة التطرف العنيف وسمت المسلمين بالعار بدلاً من التفاعل معهم وأدّت إلى زيادة عزلتهم»[3]. ومثل هذه النتيجة العكسية المتوقعة هددت بريطانيا، وكذلك جميع أنحاء أوروبا الغربية، بالمزيد من الاستقطاب في المجتمع ونزعات خطيرة وجديدة من التناقضات العرقية والدينية.

---

(1) Euro News, 18/07/2010.

(2) Gazeta, 05/06/2010.

(3) إيتار تاس، 2010/03/30.

وأثارت المشكلة المتزايدة للعلاقات بين الأديان في أوروبا قلقاً متزايداً في الولايات المتحدة، كما ورد في التقرير السنوي لوزارة الخارجية لحقوق الإنسان[1]. وواجه الأميركيون أنفسهم في شكل واضح هذه المشكلة عندما أعلن زعيم جماعة دينية صغيرة في ولاية فلوريدا القس تيري جونز، فجأة في شكل استفزازي أن («حرية التعبير» فعل!) وكشف عن نيته حرق القرآن علناً في يوم إحياء ذكرى أحداث 11 سبتمبر/ أيلول المأسوية. وأياً كان السبب مقصوداً أو غير مقصود، فقد حدد القسُّ موعد القيام بعمله تزامناً مع عيد الفطر عند المسلمين.

وانتشرت هذه «الفكرة» الجنونية على الفور في جميع أنحاء العالم في ظل عولمة وسائل الإعلام، وبطبيعة الحال فقد أثارت سخطاً عالمياً عارماً. ففي باكستان وأفغانستان خرج ألوف المؤمنين في احتجاجات صاخبة، أحرقت خلالها الأعلام الأميركية وهتفوا بـ «الموت لأميركا، الموت للمسيحيين». وسارع الجنرال ديفيد باتريوس إلى التحذير من المخاطر المتزايدة «المحدقة بالجنود الأميركيين الذين يقاتلون ضد الإرهاب في هذه البلدان». وحتى أن رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما انضم شخصياً إلى حملة إدانة التمهيد للأعمال التدنيسية، مجدداً تعاطفه مع المسلمين. ولم يكف القسُّ غير المعروف رغم الفضيحة التي هزت جميع أنحاء العالم عن مطالبة البيت الأبيض بإلغاء فكرة

(1) الشرق الأوسط، 2010/03/12.

بناء مسجد بالقرب من موقع برجي مركز التجارة العالمي المنهارين في مانهاتن[1].

وحدد الرئيس السوري بشار الأسد في مقابلة مع مجلة دير شبيغل الألمانية جذور الإرهاب ومواقف الغرب منها في شكل كافٍ وموجز بعد أن أحبطت قوات الأمن السورية هجوماً ضد السفارة الأميركية في دمشق في عام 2006 وقال: «إن الإرهاب اليوم هو حالة روحية حيث أن جذوره تنبع من اليأس المرتبط بالحالة السياسية التي عاجلاً أم آجلاً سوف تأخذ شكل الانتقام... السيدة رايس (وزيرة الخارجية كونداليزا رايس) أعربت عن شكرها لنا... لردة فعلنا على الهجوم. الذي خُطط له بسبب السياسات التي اتبعتها أميركا في منطقتنا... إنهم (الأميركيون) يعملون على نشر مشاعر اليأس، وتغييب الحوار بين الثقافات»[2].

---

(1) روسيا 1، 10/ 09/ 2010.

(2) دير شبيغل، 26/ 09/ 2006.

الفصل الثالث

الوجوه الجديدة للإرهاب

إرث الماضي الثقيل

لم تكن الأمور على ما يرام في حملة «مكافحة الإرهاب العالمية» التي أطلقها جورج بوش الابن عندما انتقل باراك أوباما إلى البيت الأبيض مع مطلع العام 2009. ففي إثر موجات المعارضة الشعبية للإرهاب، وخصوصاً بعد أحداث الهجمات الإرهابية في 11 من سبتمبر/ أيلول من عام 2001، منحت إدارة جورج بوش الابن نفسها الحق، في حلبة الصراع السياسي العالمي، في أن تقرر بنفسها «من يقام عليه الحد، ومن يُرجم»؛ حيث وجهت ضربات، تحت راية التصدي للإرهاب الدولي، ضد حركة طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق.

وباتت نتائج تلك الحملة واضحة جليّة: فنفوذ طالبان لم يتمّ الحفاظ عليه فحسب بل توسّع أيضاً، وبعد إزاحة «النظام الديكتاتوري لصدام حسين البغيض» في العراق اندلعت حرب «الكل ضد الكل»

التي لا يبدو أنها سوف تنتهي. وبالإضافة إلى ذلك، استوطن تنظيم القاعدة «لنصرة السُنة ضد الشيعة» والكفاح ضد هيمنة «الشيطان الأكبر» المتمثل في الولايات المتحدة. وأفاد سفير روسيا الاتحادية لدى أفغانستان فيها زامير كابولوف بأن أعمال المسلحين في أفغانستان ألحقت أضراراً جسيمة بقوات الاحتلال الأميركية، التي بدورها شجعت حركة طالبان على بناء نشاطها التخريبي[1].

وأدى تسرع الولايات المتحدة الأميركية في مباشرتها «حملة المكافحة الدولية للإرهاب»، بعد الضربات الجوية عام 2011، إلى شرخ عميق وانعدام الثقة بعلاقاتها بالعالم الإسلامي. وليس من قبيل المصادفة، أن إدارة جورج بوش الأصغر قررت الامتناع رسمياً عن استعمال بعض المصطلحات المبهمة بالنسبة إليها المعتمدة من قبل المتطرفين الإسلاميين مثل: «شهيد» و«مجاهد»، التي تحمل دلالات مقدسة عند المسلمين[2].

ولعل «الإنجاز» الوحيد الذي حققه جورج بوش الابن بعد تقاعده، هو غياب أي هجمات إرهابية مباشرة على الولايات المتحدة، بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول[3]2001. وهكذا يبدو أن كل الضحايا بالإضافة إلى الدمار، الذي ألحقه بوش بالعالم «الديموقراطي» وكذلك بالدول العربية خلال سنوات حكمه الثماني، كانت كلها تخضع

(1) صحيفة نيزافيسيمايا الروسية، 28/ 07/ 2008.

(2) صحيفة واشنطن بوست، 12/ 05/ 2008.

(3) Akhbaralarab.net, 17/01/2009.

في المقام الأول لتحقيق أهداف أنانية لدولة واحدة وهي الولايات المتحدة الأميركية.

ولكن التهديدات الإرهابية، كما يعترف القادة الجدد والقدامى في الولايات المتحدة، ليست بعيدة عن جدول أعمال الحياة السياسية الدولية اليومية. بل على العكس من ذلك، فإن قرارات واشنطن باستخدام سياسة القوة بقيادة جورج بوش الابن أدت إلى ظهور بؤر جديدة للإرهاب، وكانت روسيا حذرت الولايات المتحدة من ذلك مراراً.

وبدون مبالغة فقد ارتد الأسلوب الأميركي المتفرد واستخدام القوة، بدفع من الأنانية السياسية التي تم اختبارها سابقاً في الشرق الأوسط، على الولايات المتحدة الأميركية بنتائج كارثية.

وحسب وزارة الخارجية الأميركية فإن العالم شهد عام 2005 وحده (11157) عملاً إرهابياً أودت بحياة (74280) شخصاً. بينما ارتفعت في عام 2008 إلى (11770) عملاً وصل عدد ضحاياها إلى (74747) شخصاً. وتوضح البيانات السابقة أن جغرافية الإرهاب تتوسع، وأن أساليب ووسائل تنفيذه تتطور أيضاً، وتقشعر الأبدان لتوقعات أسامة بن لادن بأن المواجهة بين الشرق والغرب سوف تستمر لعقود[1].

وتؤكد التجارب أن قضايا الشرق الأوسط، وكذلك قضايا العالم

---

(1) www.mgimo.ru, 17/09/2009 .

عموماً، تتطلب جهداً وتعاوناً جماعياً لإيجاد الطريقة المناسبة لحلها والجهود من قبل جميع الأطراف المعنية، وهو المبدأ الذي تطرحه روسيا دوماً وتصرُّ عليه.

وذكر مدير مكتب التحقيقات الاتحادي روبرت مولر أثناء استجوابه، في مارس/ آذار 2010، في واحدة من اللجان الفرعية التابعة لمجلس النواب في الكونغرس الأميركي، أنه قبل هجمات سبتمبر عام 2001 كانت «تهديدات تنظيم القاعدة تأتي من أفغانستان ومن المناطق المجاورة لها. أما الآن، كما تقول أجهزة المخابرات الأميركية فإنها تتوسع لتصل إلى الصومال واليمن، وأماكن أخرى»[1].

وعلى سبيل المثال؛ فقد أعلنت السلطات السعودية، في شهر مارس/ آذار من العام ذاته عن حملة لملاحقة الإرهابيين دامت خمسة أشهر، أسفرت عن اعتقال 113 مسلحاً من تنظيم القاعدة (بما في ذلك مجموعتان من الاستشهاديين)، كانوا يخططون لتخريب المنشآت النفطية والمواقع الأمنية في المنطقة الشرقية من المملكة. وأثناء التحقيق، تم الكشف عن علاقتهم عبر شبكة الإنترنت بخلايا أخرى لتنظيم القاعدة في اليمن والصومال وإريتريا وحتى بنغلادش[2]. وبذلك تصبح شبكة الإنترنت أحد أكبر إنجازات المجتمع الديموقراطي الحديث نقيضاً له، وتلعب دوراً فعّالاً ومتعدد الأهداف للجماعات

(1) The Christian Science Monitor, 17/03/2010.

(2) نيويورك تايمز، 25/ 03/ 2010.

الإرهابية. ومع حلول منتصف عام 2010 أحبطت السلطات التابعة للمملكة العربية السعودية 220 محاولة لتنفيذ عمليات إرهابية، وألقت القبض على هيلة القصير، الناشطة في تنظيم القاعدة، التي اشتهرت بخطبتها أثناء دراستها في إحدى الجامعات السعودية وكانت الملهمة والمنظِمة لكثير من تلك العمليات الإرهابية[1].

وفي الوقت ذاته، حذرت أجهزة الاستخبارات الأميركية من توجيه ضربات محتملة من قبل تنظيم القاعدة في عرض البحر، وبالتحديد على الساحل اليمني المضطرب، كما حدث في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2000 في ميناء عدن، وذلك من خلال عملية تفجيرية قام بها استشهاديون في الميناء مما ألحق الضرر بالمدمرة الأميركية «كوول» التي كادت تغرق إلى قاع البحر بسبب ثقب ضخم أحدثه التفجير الذي ذهب ضحيته 17 شخصاً من أفراد طاقمها. وحسب تقديرات عملاء المخابرات الأميركية، فلدى المنطقة المحظورة أهمية إستراتيجية، حيث المضايق الحيوية على البحر الأحمر والخليج العربي التي يمر عبرها ما يصل إلى 40 في المئة من صادرات النفط العالمية.

وأضاف تقرير نُشر في أبريل/ نيسان عام 2010 إلى الوضع حالة من الهلع، وحسب التقرير الذي أعده «معهد مور للدراسات الأوروبية» يبرز نشاط فروع تنظيم القاعدة الذي يتوسع نحو جنوب

---

(1) الأخبار العربية، 07/ 06/ 2010.

القارة الإفريقية لينتشر فيما بعد في السنغال والنيجر ومالي ودول أخرى «حافلة بالمشاكل»[1].

لذلك، فإن الشائعات عن موت المنظمة التي ظهرت في وسائل الإعلام الغربية، حسب مارك توين، «مبالغ فيها إلى حد كبير»[2].

وتأكيداً لهذا، أعلن رئيس هيئة الأركان المشتركة ، الأميرال مولين، في يونيو/ حزيران 2010، أنه خلال زيارته إلى المنطقة «كان مبهوراً من مدى تناغم تنظيم القاعدة مع حركة طالبان وجماعات إرهابية أخرى». ويتفق معه في القول رئيس المركز الوطني لمكافحة الإرهاب التابع للولايات المتحدة الأميركية العقيد مايكل ليتر[3].

وكما يوضح الباحث الروسي يفغيني كيرسانوف، أنه بغض النظر عن الإحصاءات «المتفائلة» كافة التي تشير إلى تراجع شعبية القاعدة كثيراً في صفوف السكان المسلمين، إلا أن أعضاءها يتمتعون بدعم النخبة السياسية و«المواطنين العاديين» في الدول الإسلامية. ويرجع ذلك إلى نظام القبلية والعشائرية لدى هذه الدول، والتداخل؛ أو التشابك المحكم؛ في مصالح مختلف طبقات المجتمع؛ وهاتان النقطتان تشكلان أساساً لـ «استقرار وحيوية» النظم السياسية لهذه البلدان.

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، 12/ 04/ 2010.

(2) واشنطن بوست، 23/ 03/ 2010.

(3) نيويورك تايمز، في 01/ 07/ 2010.

ولذلك عند تصفية هذا أو ذاك من مقاتلي تنظيم القاعدة، يجب على حكومة الدولة أن «تقوّم» كلّ شيء بدقة «الإيجابيات والسلبيات»، ويجب أن تتفهم انعكاس ذلك على مستقبل العلاقات مع أية قبيلة أو عشيرة لتلك البلدان[1].

وبناءً على هذه الاعتبارات ذاتها، كما يُعتقد، كان الرأس المدبر من الزمرة الباكستانية يقوم بالتوجيه، وتلقي المساعدة من الولايات المتحدة في مكافحة حركة طالبان ودعمهم في الوقت نفسه، حسب ما نُشر في الوثائق السرّية «ويكيليكس» على الإنترنت في أواخر شهر يوليو/ تموز عام 2010[2].

وتقرّ إدارة باراك أوباما بهذه الظاهرة المقلقة، وتعتبر أن مكافحة الإرهاب الدولي والجرائم متعددة القومية بمشاركة القوات المحلية، هي إحدى أولوياتها الرئيسة لتوفير الأمن الوطني. وكان من المحتمل توقع ظهور مثل هذا التعاون عند وجود درجة عالية من الثقة بين الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في العالم الإسلامي، ولكن تحقيق مثل هذه الثقة، وفي ظل سياسة واشنطن المنحازة والأحادية الجانب، ولاسيما على الساحة الشرق أوسطية، ليس بالأمر السهل. ولذلك، فإن أجهزة مخابرات الولايات المتحدة الأميركية تشكك في

---

(1) يفغيني كيرسانوف: بعض المشاكل التي تواجه «تنظيم القاعدة» في المرحلة الحديثة، www.iimes.ru.

(2) القناة الروسية الأولى، 26/ 07/ 2010.

إمكانية الانتهاء من عملية مكافحة الإرهاب العالمي على مدى الـ 20 سنة المقبلة.

وأساس هذه التوقعات هو الاحتمالات غير المؤكدة تماماً فيما يخص التنمية الاقتصادية والتطورات السياسية لبلدان الشرق الأوسط، التي أصبحت أكثر ضبابية بعد تدخل الأميركيين وحلفائهم في شؤون تلك البلاد. هذا ما جعل رئيس ضباط المخابرات الأميركية يخلص إلى استنتاج مثير للقلق، وهو أن الظروف المعيشية السيئة هناك، في تلك البلاد «سوف تستمر وتساعد على تعزيز نمو التطرف، وجذب الشباب إلى صفوف الجماعات الإرهابية». وحسب اعتقاده، أنه بعد 15 - 20 عاماً، سوف تُستبدل المنظمات الإرهابية المعروفة اليوم بأخرى جديدة، لكنها «سوف ترث الهيكل التنظيمي للجماعات الحالية، والآليات القائمة للمراقبة والتنسيق، وكذلك نظام التدريبات اللازمة لوضع وتنفيذ الهجمات الإرهابية»[1].

وسنرى لاحقاً إضافة إلى هذا الاستنتاج المنطقي أن الخلايا الإرهابية لن «ترث» الآليات الموجودة حالياً من سابقاتها وحسب، بل سوف تحسن أداءها وتحدّثه الآليات الموروثة أيضاً، بما يتناسب وتطورات العالم السريعة. ونجد أن القاعدة تبرر تسميتها العربية على نحو متزايد في كل بلد على حدة، حيث تقدم نفسها على أنها قاعدة

(1) إيتار تاس، 01/ 11/ 2008.

لتطوير المبادئ الأيديولوجية وتوجيه الضربات الرئيسة لنقاط الضعف في الغرب. أما المنفذون فيحصلون على متسع أكبر لمبادرتهم وإبداعهم في تنفيذ التوجيهات الواردة عبر شبكة الإنترنت على شكل فتاوى ومواعظ. ومما يجعل الأمر أكثر صعوبة، هو القضاء على شبكات التواصل بين الجماعات الإرهابية، أي «تقسيمها»، حيث يصعب الكشف عن مخططات المتطرفين.

والجدير ذكره هنا، بيان الرئيس السابق للقيادة المركزية (سنتكوم) التابعة للولايات المتحدة الأميركية (التي تغطي 20 بلداً في الشرق الأوسط الأكبر)، والمعروفة سابقاً باسم قيادة قوات التحالف في العراق، والآن في أفغانستان، الجنرال ديفيد باتريوس استناداً إلى خبرته المتعددة، إذ صرح هذا القائد العسكري في مقابلة مع شبكة الأنباء الأميركية MSNBC، بأن العمليات لمكافحة الإرهاب وحدها لا تكفي لهزم الإرهاب، وأنه يجب تحديد أهداف توجيهية متعددة تشمل دولاً بأسرها[1].

وكما تمّت الإشارة إليه سابقاً، في تقرير معهد «توماس مور» ذاته، فإنه من أجل الحد من التهديد الإرهابي في بلدان «العالم الثالث» كان لا بد من «غرس الإيمان والأمل في جيل الشباب من أجل العدالة الاجتماعية وتحقيق النجاح»[2]. غير أن الأميركيين، بسبب غطرستهم

(1) MSNBC, 07/05/2009.

(2) akhbaralarab.net, 12/04/2010.

المفرطة وسياستهم أحادية الجانب، لم يتمكنوا، بل لم يرغبوا في الوصول إليه.

كما لم تتمكن واشنطن من قطع قنوات تمويل الإرهابيين، التي أخذت تتفرع في عصر تطور الحاسوب والمعلومات، وبالتالي بات من الصعب كشفها وتعقبها. وقد لعب إصرار كل من الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الغربيين الشديد، دوراً في حماية المعلومات السرية الخاصة بها والحساسة جداً ذات الطابع الاقتصادي والسياسي وعدم إفشائها.

وبحلول العام 2010، أثارت توقعات الاستخبارات الوطنية للولايات المتحدة الأميركية مزيداً من القلق أكثر من ذي قبل؛ وحسب معطياتها، فقد كان تنظيم القاعدة وحلفاؤه يخططون لتنفيذ هجمات إرهابية جديدة واسعة النطاق على أراضي الولايات المتحدة خلال الشهور الستة المقبلة. وأشار مدير وكالة المخابرات المركزية حينئذ ليون بانيتا إلى الأساليب المتغيرة للإرهابيين، التي أصبحت تعير اهتماماً متزايداً للأفراد أو الجهات ممن لم يسبق لهم المشاركة في أنشطة تخريبية، ويحملون ملفات «نظيفة»، بما فيها تلك الصادرة عن الولايات المتحدة. في اليمن وحدها كان يوجد، على سبيل المثال، نحو ثلاثة آلاف من مواطني الولايات المتحدة الأميركية هناك «لتعلم اللغة العربية»، ووفقاً لمعطيات مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي كان

من الممكن جداً «استغلالهم وإرسالهم إلى الولايات المتحدة لتنفيذ الهجمات الإرهابية»[1].

كما أن الهجمات المتكررة على شبكات أجهزة الحاسوب لشركات ووكـالات حكومية، أثـارت قلقاً كبيراً لقادة أجهزة الاستخبارات الأميركية، وسمحت لقراصنة الحاسوب في الكشف عن أماكنهم الحساسة[2].

وكان مثل هذا التحديث بمثابة مزية للإرهابيين وأعوانهم التي تعود عليهم بفوائد اقتصادية كبيرة، مما يقلص الإنفاق على الأعمال التخريبية. وحسب تقديرات العلماء الغربيين، فإنه من أجل المحافظة على «تنظيم القاعدة» وتوفير مستلزماته يكفي حوالى 50 مليون دولار أميركي في العام الواحد (وهو مبلغ صغير نسبياً) إذا أخذنا في الاعتبار ثروة بن لادن وحده التي تقدر بمليارات الدولارات. فهجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، مثلاً، كانت أرخص بكثير، حيث كلفتهم نحو نصف مليون دولار أميركي؛ هذا وفق معطيات بيرغ[3]. لذلك فإن الهجمات أو عمليات القرصنة التي تستهدف أجهزة الكمبيوتر، كانت السبب في لجوئهم إلى أساليب أكثر تواضعاً، وأعطتهم نتائج فعالة ليس أقل من سابقاتها.

---

(1) The Christian Science Monitor, 17/03/2010.

(2) Lenta.ru, 03/02/2010.

(3) بيرغ. تمويل «تنظيم القاعدة»: المصادر، الجهات الراعية، آليات الإرسال، www.iimes.ru.

الأعشاب السامّة

في بداية حكم الرئيس باراك أوباما ظهرت على ساحة الإرهاب الدولي بذور ضارّة، هي عبارة عن إرهابيين جدد غالباً ما يتصرفون في شكل فردي، رغم أن عملهم لا يخلو من تأثير الدعاية الإسلامية المتطرفة الذي لا يعدو كونه تغطية أيديولوجية من أجل تنفيذ أعمالهم التخريبية المتعددة الاتجاهات. وكثيراً ما يكون من بين هؤلاء مواطنون متعلمون ومثقفون ومكتفون مادياً من الدول الغربية يعرفون جيداً «قواعد اللعبة» فيها، وبالكاد تستطيع أجهزة الاستخبارات التمييز بين هذه العناصر.

في شهر مايو/ أيار عام 2009، بعد أشهر من انتقال باراك أوباما إلى البيت الأبيض ، في قلب الولايات المتحدة وفي مدينة نيويورك تحديداً تم إحباط محاولات تنفيذ أعمال تخريبية على أيادي أربعة إرهابيين أميركيي النشأة (كلهم ولدوا في الولايات المتحدة الأميركية ويحملون الجنسية الأميركية)، غير مرتبطين بـ «تنظيم القاعدة» أو أي خلايا إرهابية أخرى، وكانوا يخططون لتنفيذ هجمات تفجيرية تستهدف مواقع بارزة مثل الكنائس اليهودية ومركز ثقافي يهودي في حي برونكس، وكذلك القاعدة العسكرية الجوية التابعة للحرس

الوطني في نيوبورغ[1]. وحسب قناة يورونيوز، فقد تم اعتقالهم أثناء محاولتهم وضع متفجرات تحت سيارات عند موقف كنيس يهودي[2].

وأفادت صحيفة واشنطن بوست، في 07/ 06/ 2010 بأنه تم اعتقال نجيب الله زازاي وهو مواطن من أصل أفغاني يقطن في دنفر، في شهر سبتمبر/ أيلول، وحكم عليه بالسجن، بتهمة التخطيط لزرع قنبلة في مترو نيويورك.

وفي نهاية الشهر ذاته، تم القبض على شاب آخر من المحتمل أن يكون إرهابياً، وهو حسام ماهر الصمادي من التابعية الأردنية يبلغ من العمر 19 عاماً، وكان سجل سابقاً شريطاً مدته سبع دقائق، لزعيم «تنظيم القاعدة» أسامة بن لادن، وقاد الشاب شاحنة إلى موقف السيارات عند ناطحة سحاب مؤلفة من 60 طابقاً في دالاس، وأرسل إشارة بالتفجير عبر الهاتف المحمول. ولحسن الحظ، لم يحدث الانفجار؛ وتمّت ملاحقة ذلك المخرب - المتعلم ذاتياً- وإحالته على مكتب التحقيقات الفيدرالي[3].

كما أفاد المصدر نفسه، في 06/ 10 / 2009، بأنه في اليوم ذاته، أُلقي القبض على إرهابي آخر «محلي النشأة»، مايكل فينتون، وهو من

---

(1) صحيفة نيزافيسيمايا الروسية، 22/ 05/ 2009.

(2) Euro News, 21/05/2009.

(3) lenta.ru, 09/10/2009.

سكان ولاية إلينوي، كان يحاول زرع مادة متفجرة في مبنى إداري في سبرينغ فيلد.

وذكرت صحيفة ذي تايمز في 03/ 05 / 2010 أن وزيرة الأمن الداخلي للولايات المتحدة الأميركية جانيت نابوليتانو أضافت إلى فئة «المبادرات الفردية الخطيرة جداً» محاولة أخرى لعملية تفجير في شارع تايمز-سكوير من أكثر الشوارع ازدحاماً في نيويورك، كان من المتوقع تنفيذها في بداية شهر مايو/ أيار عام 2010، من قبل المواطن الباكستاني، فيصل شاه زاد، وهو محلل اقتصادي حصل على الجنسية الأميركية قبل عام من ذلك التاريخ (والجدير ذكره هنا، أنه كُشف لنشاطه المتكرر ودخوله الشبكات الإسلامية عبر الإنترنت بصورة متكررة، كما اتضح أثناء التحقيق). غير أن هذا التفجير لم يحدث، فلحسن الحظ لاحظ بائع قمصان في الوقت المناسب، دخاناً يصعد من سيارة مفخخة. كما أن التدريبات المتعجلة للإرهابي الجديد لحركة طالبان الباكستانية (في غضون خمسة أيام فقط) لعبت دورها في فشل العملية. بينما تم القبض على الإرهابي نفسه على متن طائرة كانت متجهة إلى دبي. ورغم وجود اسمه في قائمة الركاب، المشتبه فيهم لصلتهم بالإرهابيين، إلا أنه نجح في الحصول على التذكرة وعبور نقطة تفتيش جوازات السفر[1].

واعترف المتهم في المحكمة، حسب المصدر الألماني Die

(1) صحيفة نيويورك تايمز، 23/ 06/ 2010.

(Welt) في 22/ 06/ 2010 لكنه برر عمله، وأكد أنه سيواصل الهجمات قائلاً: «أنا أعترف بذنبي بالمطلق، لكننا، نحن جنود الإسلام، سوف نواصل توجيه ضرباتنا ضد أميركا إلى أن تنسحب قوات الولايات المتحدة الأميركية من أفغانستان والعراق، وتتوقف طائرات الاستطلاع عن قصف الصومال وباكستان واليمن، وتكف عن هجماتها للبلدان الإسلامية». وعند سؤال القاضي له عن سبب استعداده ليسلب حياة مواطنين أميركيين أبرياء، أجاب الإرهابي المبتدئ من دون أي شعور بخجل أو ندم قائلاً: «وأنتم بطائرات استطلاعكم تلك تسلبون حياة أطفال أفغانستان الأبرياء».

وبعد عدة أيام من حادثة تايمز- سكوير، عثرت الشرطة على قنبلة أخرى، وهذه المرة بالقرب من نهاية الخط الماراثوني بـبيتسبرغ، مباشرة بعد بدء السباق، لذلك اضطرت الشرطة إلى وقفه حالاً للتخلص من القنبلة[1].

كذلك تشهد الإحصاءات التالية على نمو خطر الإرهاب الفردي في الولايات المتحدة: حيث أنه ما بين عامي 2002 و2008 تم توجيه التهم لهذا النوع من الأنشطة التخريبية إلى 81 أميركياً، فيما وجهت التهم ذاتها إلى 42 شخصاً في العام 2009 وحده[2].

وفي أوروبا أيضاً، تزداد مبادرات محتملة من الناشطين

(1) وكالة الأنباء الروسية ريا نوفوستي، 03/ 05/ 2010.

(2) واشنطن بوست، 24/ 06/ 2010.

«المخربين»، وهم شباب نشأوا داخل البلاد، ذوو درجة تعليم متدنية، وأوغلوا في التطرف الديني، ومستعدون فعلياً للوقوف في «المكان المناسب» في المعركة، ويدفعهم جميعاً الاستياء والمطالب الاجتماعية. كما أنهم لا يحتاجون إلى جوازات السفر والتأشيرات وتكاليف التنقل، لنشر نشاطاتهم التخريبية؛ بل يحتاجون أحياناً إلى مشورة ما لطعن أولئك «الأغنياء السمان» في أكثر المناطق ضعفاً. وهؤلاء «الذئاب الوحيدة» بالذات، الذين تلقوا التدريب والتعليم السريع على شبكة الإنترنت، هم من نفذوا الهجمات القاتلة في مدريد عام 2004، وفي لندن عام 2005، وفي غلاسكو عام 2007[1].

ولعل الأكثر خطورة هو أن أجهزة الاستخبارات الأميركية ضبطت في منتصف شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2009، على شبكة الإنترنت، موظفاً، جزائري الأصل، من المركز الأوروبي للأبحاث النووية في سويسرا، اعترف بأن له صلة بـ«تنظيم القاعدة»، وكان يخطط لعملية تخريبية في منشأة نووية[2].

وكما توضح تجارب بريطانيا وهولندا وفرنسا، وغيرها من بلدان أوروبا الغربية، فإن صفوف المتطرفين تزداد في كل يوم وكل ساعة، وذلك بجذب الشباب المهاجرين الساخطين. فأولئك الشباب لا يجدون لأنفسهم مكاناً يستحقونه ويرغبون فيه أمام رخاء ذلك المجتمع

---

(1) واشنطن بوست، 08/ 06/ 2008.

(2) القناة الروسية الثانية RTR، 2009/10/12.

الغربي المغلق في وجوه الغرباء؛ المجتمع الذي كان مضطراً أن يهتمّ بهم ويجذب اهتمامهم نظراً إلى انخفاض معدلات الولادة لدى سكان الغرب، نحو أشغال غير مؤهلة بسيطة ومتواضعة، وبالتالي ذات أجرة قليلة. ورغم محاولات دول الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة للحد من موجة الهجرة التي تجتاحها ووضعها تحت السيطرة بطريقة أو أخرى، إلا أن احتياجات الاقتصاد أقوى أمام محاولاتها.

وبحثاً عن معنى للحياة، والشهرة، والرومانسية، والمغامرات، يستجيب شباب، من أبناء أسر فقيرة مهاجرة، لنداءات ديماغوجية بكل سهولة مثل «الانتقام لاضطهاد المسلمين في الغرب، والردّ المناسب على الحملة الصليبية، الكفار ضد الإسلام، و غيرها» .كما أن وسائل الإعلام الغربية يومياً ولحظة لحظة «on line» تدعم هذه النداءات، وهي مادة إعلامية غالباً ما تكون غنية، وذات قابلية للمشاهدة أكثر من غيرها، وبالتالي المادة الأكثر واقعية وإقناعاً. وليس من باب المصادفة أن يعرب الباحث الفرنسي برونو تيرتريه عن اعتقاده بأن وسائل الإعلام والإنترنت «بمثابة أوكسجين للإرهاب»، وهي الوسيلة التي تروج للإرهابيين، وتساعدهم على ضم أنصار ومقاتلين جدد[1].

وما سبق ذكره حدث مع تعيس الحظ الإرهابي النيجيري فيصل عبد المطلب، الذي سنتحدث عنه في الأسطر المقبلة، إذ تبين بناءً على مراسلاته السرية على شبكة الإنترنت، أنه كان يشعر بالقمع بسبب

(1) Defensenational eetsecurite collective, Janvier 2008, p.58.

الوحدة وعدم تحقيق الذات؛ وهي الأسباب التي دفعته إلى القيام بمحاولة خطيرة «لإثبات النفس واكتساب الشهرة في أنحاء العالم»[1].

وفي ضوء هذه التطورات الخطيرة من تزايد أعداد «المجاهدين» في العراق وأفغانستان وباكستان وغيرها من المناطق الساخنة في السنوات الأخيرة في صورة ملحوظة جداً، والذي يعود في جزء منه إلى تدفق سيل متطوعين، أو انتحاريين من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية مستعدين لـ «النضال من أجل العقيدة والعدالة» ودفع كثير من المال للوسيط الذي يساعدهم على عبور الحدود (من الغرب إلى الشرق) بطريقة غير شرعية[2]، كما أن هناك سيلًا مضاداً (من الشرق إلى الغرب) من المتطوعين، «الدوليين»، الذين مروا خلال «قتالهم الأول» في «النقاط الساخنة»، وفي أوروبا الغربية وجميع أنحاء العالم.

وفي هذا السياق، تبين مذكرات بعنوان «طريقي إلى الجنة»، تركها المسلم الألماني المتطرف إيريك برانيجر، البالغ من العمر 22 عاماً، الذي قُتل في باكستان، ونشرت في أحد مواقع المجاهدين الإليكترونية، حيث يقول فيها إنه: كان يبحث عن معنى للحياة، لذلك اعتنق الإسلام، وكرّس حياته بأكملها للحرب ضد «الصليبيين» و«الكفار». ومن المثير للاهتمام أن القادة الإسلاميين في باكستان،

(1) الأخبار العربية، 30/ 12/ 2009.

(2) The Philadelphia Inquire, 29/10/2008.

المكان الذي تم إرسال برانيجر إليه لاحقاً، شرعوا في تكوين جماعات من المسلحين على أسس قومية لتسهيل العمليات التخريبية في البلدان المعنية كل حسب جذوره(1).

أخطاء الاستخبارات

كشفت صحيفة نيويورك تايمز في 16/ 11/ 2009 عن تفاصيل مجزرة القاعدة العسكرية فورت-هود في تكساس، التي هزت أميركا كلها في نوفمبر/ تشرين الثاني العام نفسه، وسقط فيها 13 قتيلاً و40 جريحاً، ونفَّذها طبيب نفسي (!) من أصل فلسطيني، هو نضال مالك حسن، البالغ من العمر 39 عاماً، الذي ترقى إلى رتبة رائد قبل الحادثة بفترة وجيزة، وذكرت الصحيفة أنه هتف بشعار الإسلام «الله أكبر!»، وفي غضون سبع دقائق، أطلق النار من مسدسين دون توقف، على الموظفين المصدومين حينئذ، الذين كانوا يخضعون للفحوص الطبية قبل مغادرتهم موقع الحادثة.

وتبين من التحقيق، فيما بعد، أن السبب يكمن في تزايد استيائه من التصعيد المستمر للعمليات العسكرية للقوات الأميركية في العراق وأفغانستان، وهو ما كان سبباً في دفع، شخص متزن وطبيب يحترم القانون، إلى مثل هذا التصرف المتسرع. وتبين أن حسن وقع أيضاً في

(1) Lenta.ru, 06/05/2010.

أيدي أنور العولقي، الواعظ المتطرف لـ تنظيم القاعدة، البالغ من العمر 38 عاماً، وهو أميركي الجنسية ونجل وزير الزراعة السابق في اليمن.

وتفيد صحيفة الشرق الأوسط في 15/ 03/ 2010، أنه ولد في نيومكسيكو، ودرس في جامعة كولورادو، ثم نال درجة الدكتوراه في جامعة واشنطن. لذا، بالطبع، أصبح يجيد اللغة الإنجليزية، التي كانت بمثابة لغته الأم الثانية. وحسب قول والده، فإن بروز الآراء المتطرفة لدى الواعظ المستقبلي، ونمو التوجهات المتطرفة لديه يرجع ، إلى حدٍّ كبير، إلى اندلاع الحربين في العراق وأفغانستان، وكذلك إلى هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 التي تركت أثراً بالغاً في نفسيته.

في البداية، كان الطبيب حسن قد التقى الأب الروحي له اليمني أنور العولقي أثناء خطبة في مسجد من المساجد في الولايات المتحدة الأميركية، ومن ثم تواصل معه في شكل مستمر عبر شبكة الإنترنت، بعدما فرّ العولقي هارباً إلى بريطانيا خوفاً من الاعتقال في العام 2002، ومنها إلى اليمن[1].

وذكرت صحيفة واشنطن بوست في 16/ 11/ 2009 أنه بعد إلقاء القبض على حسن، وصفه أبوه الروحي العولقي على موقعه على الإنترنت بأنه «البطل الذي وجه ضربة قاضية إلى أهداف عسكرية، ويستحق أن يكون مثلاً يحتذى من قبل كل مسلم يخدم في جيش الولايات المتحدة الأميركية المعادية للعالم الإسلامي»

(1) نيويورك تايمز، 19/ 11/ 2009.

وتبين أثناء التحقيق في قضية حسن، أن بعضاً من مرتكبي هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، والعديد من الهجمات الإرهابية الأخرى في جميع أنحاء العالم، كانوا كلهم يستمعون إلى مواعظ العولقي.

وفي منتصف شهر مارس/ آذار 2010، ثار الإمام المتطرف في خطبة غاضبة على شبكة الإنترنت يحثّ فيها مسلمي الولايات المتحدة الأميركية على التمرد على حكومتهم «التي شنت حرباً على الإسلام والمسلمين»، قائلاً بانفعال: «لقد ولدت في الولايات المتحدة الأميركية وعشت فيها مدة 21 عاماً، ولكن بعد الغزو الأميركي للعراق وما تلاه من العدوان الأميركي على المسلمين... قررت أن الجهاد ضد الولايات المتحدة الأميركية هو واجب عليّ، وعلى كل مسلم قادر على المشاركة فيه»[1].

وفي شهر مايو/ أيار من العام ذاته، دعا في شكل مباشر جميع المسلمين المشتركين في العمليات العسكرية للجيش الأميركي في العراق وأفغانستان إلى «ضرب أعداء العقيدة».

وحاول الأميركيون القبض على الواعظ الشرير الماهر عبر استخدام قنوات الاتصال مع السلطات اليمنية لـ «تثبيته على المسار الصحيح». إذ إن إجادته للغة الإنجليزية باتت تشكّل تهديداً متزايداً، فهو بمثابة «الداعي والمحرض الشرير بالنسبة إلى المسلمين الذين

(1) http://journal-neo.com/php/content.php?id=622.

يعيشون في الولايات المتحدة الأميركية. إلا أن محاولاتهم، لاقت رفضاً قاطعاً من قبل قادة قبيلته العوالق في المنطقة الشرقية من محافظة شبوة، لتسليم رجل من قبيلتهم إلى الغرباء، وخصوصاً أنهم من الكفار»[1].

وأدرجت السلطات اليمنية اسم العولقي في قائمة المطلوبين، من أجل تهدئة أجهزة الاستخبارات الأميركية[2].

وفي الوقت نفسه أقدمت الولايات المتحدة على سابقة، إذ أصبح العولقي أول مواطن أميركي يتم إدراجه في «القائمة السوداء للمجرمين الخطرين» بأمر خاص من البيت الأبيض، معطياً بذلك رخصة لاعتقاله، أو قتله من دون محاكمة، من قبل أجهزة الاستخبارات العسكرية أو وكالة الاستخبارات المركزية[3].

ورداً على ذلك، تعهد رجال من قبيلة العولقي الدفاع عنه «بكل السبل والوسائل الممكنة»، بينما سارع قادة «تنظيم القاعدة» إلى ضمه تحت جناحهم[4].

وبعد فترة قصيرة، نشرت صحيفة واشنطن تايمز في 13/ 04/ 2010، أنه خوفاً من التصعيد في العلاقات بين القبائل، أعلن مسؤول في السلطات اليمنية شطب اسم العولقي من قائمة المجرمين

(1) صحيفة نيويورك تايمز، 01/ 02/ 2010.
(2) صحيفة الشرق الأوسط، 13/ 04/ 2010.
(3) صحيفة واشنطن بوست، 07/ 04/ 2010.
(4) صحيفة لوموند الفرنسية، 16/ 05/ 2010.

المطلوبين، وطمأنوا الأميركيين بأنهم سوف يعثرون عليه ويعاقبونه، ولكن من دون أن يسلموه إلى ما وراء المحيط[1].

كما صرح ناشطون في مجال حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، حسب صحيفة واشنطن تايمز في 24/ 06/ 2010، أن مثل هذه «الرخصة القاتلة» يمكن أن تسبب فوضى قانونية في جميع أنحاء العالم؛ وحجتهما القوية كانت أمثلة «تطرف» السياسة الأميركية في العراق وأفغانستان، التي أسفرت عن قتل الأبرياء، وانخرط أعضاء البيت الأبيض في ذلك الجدل الساخن.

كما أن خطبة جون برينان نائب مستشار الأمن الوطني للرئيس باراك أوباما أكدت التهديد بانجرار الأميركيين المتزايد في الأنشطة الإرهابية، «الذين يعرفوننا من الداخل»، الأمر الذي استخدمته إدارة البيت الأبيض مبرراً لإعلان استعداداها للجوء إلى جميع الوسائل - وإن كانت متطرفة- لمواجهة مثل هذا الخطر الكبير.

ولعبت النقاشات الصريحة مع العسكريين من العراق وأفغانستان الذين أتوا إلى جلسات إعادة التأهيل النفسي، دوراً استفزازياً للطبيب حسن، خصوصاً وأن قاعدة فورت-هود هي أكبر نقطة عبورلـ 53 ألف جندي، ويدخلها أولئك المتجهون إلى العراق وأفغانستان كل حسب قسمه، وكذلك يقصدها العائدون من هناك كمحاربين قدامى يصاب معظمهم بأمراض نفسية.

---

(1) أخبار العرب، 08/ 06/ 2010.

وأفادت واشنطن بوست في 06.11. 2009 ، بأن هذه القاعدة سجلت أكبر عدد من حالات الانتحار(أكثرمن 75 شخصاً) منذ العام 2003. وفي العام 2009 سجل، للأسف، رقم قياسي من حالات الانتحار في صفوف الجيش الأميركي (أكثر من 140 شخصاً) ؛ ووفقاً لرأي الأميرال مولين، رئيس هيئة الأركان المشتركة، يرجع ذلك في المقام الأول إلى خوض الولايات المتحدة الأميركية حربين في العراق وأفغانستان[1].

وحول تأثيرها في الجنود الأميركيين، تم تسجيل فيديو، مدته 38 دقيقة، نشره المحلل في استخبارات القوات العسكرية الأميركية، برادلي مانينغ، على الإنترنت في أبريل/ نيسان عام 2011 ، وأثار عرض الفيديو فوضى في أنحاء العالم. وسُجل الفيديو المذكور في صيف عام2007 من قمرة قيادة المروحية القتالية الأميركية «أباتشي» التي كانت تحلق فوق أحد شوارع ضواحي بغداد[2].

لقد سجل عليها «عملية عسكرية» لمروحيتين تطاردان المارة، واشتبه الطيارون بأن أحد المارة كان يحمل ما يشبه قاذفة صواريخ.

وفي الواقع، تبين أن هذا الجسم المشتبه فيه كان فيديو كاميرا، ومن بين عشرات الضحايا، صحفي تابع لوكالة الأنباء الأميركية رويترز ومساعد له. وبعد إطلاق النار على المارة، وبالتنسيق مع مركز

(1) صحيفة الشرق الأوسط، 19/ 11/ 2009.

(2) Die Welt, 12/04/2010.

القيادة، أطلق الطيارون، «من باب الاحتياط» النار من المدافع على الميكروباص الذي وصل لإسعاف الجرحى. وأكثر ما أصاب الجمهور بصدمة، هو الملاحظات والتعليقات الساخرة من قبل الطيارين أثناء نقرهم على أزرار إطلاق النار الموجهة نحو ضحاياهم، وأنه، «بسبب هؤلاء المسلحين الأوغاد»، كان من بين الضحايا طفلان صغيران. كما أن الطيارين كانوا يضحكون بابتهاج عندما شاهدوا وصول سيارة مدرعة أميركية إلى ساحة «الصدام العسكري» سحقت عن قصد أو دون قصد ما تبقى من الجثث على الشارع[1].

ويناقض الواقع المر الصورة الجميلة لـ «الأبطال» الأميركيين في العراق، في الفيلم الحائز جائزة الأوسكار وصاحب الاسم الرنان «Hurt Locker» أو «خزانة الجروح» باللغة العربية، و الجدير ذكره، أنه بعد عرض هذا الفيديو المسجل، أثيرت مناقشات حادة في الولايات المتحدة حول مانينغ: هل هو بطل أم خائن؟ وفي النهاية، تم وضعه وراء القضبان «من باب الاحتياط»[2].

وعلى ما يبدو، فإن هذا الفيديو المسجل لم يظهر دون مساعدة من عضو الاستخبارات المتخصص ذاك ، حيث ظهرت على شبكة الإنترنت وثائق سرية جديدة وفيديوهات فاضحة ومثيرة للجدل، متعلقة بالجوانب السلبية في حرب أفغانستان،

---

(1) صحيفة نيويورك تايمز، 06/ 08/ 2010.

(2) Die Welt, 12/04/2010 .

صدمت وزارة الدفاع البنتاغون ووزارة الخارجية، وتسببت هذه الفضائح بمضاعفات خطيرة في علاقات الولايات المتحدة الأميركية بشركائها الأجانب، وخصوصاً باكستان وأفغانستان.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول عام 2010، «ارتقت» فضيحة الأعمال الهمجية من قبل الأميركيين «المحررين» إلى مستوى جديد عندما سرب موقع ويكيليكس إلى شبكة الإنترنت والفضاء الافتراضي، ما يقارب من أربعمائة ألف وثيقة، مخبأة في السجلات الأميركية ومختومة بـ«سري» و«سري للغاية».

ما أثار قلقاً خاصاً في «دوائر السلطة» في الولايات المتحدة الأميركية، هو إمكانية نشر الملفات الحساسة جداً حول «العلاقات السرية» مع حلفائهم الإستراتيجيين الإسرائيليين[1].

وحاول الأميركيين من خلال حلفائهم الغربيين تشويه سمعة الأسترالي جوليان أسانج، صاحب بوابة الموقع «التخريبي»، وذلك من خلال تلفيق تهمة شائنة بالتحرش الجنسي باثنتين من النساء، لزجه في السجن. إلا أن هذه الفرضية كانت ضعيفة أمام التحقيق، لذلك تم دحضها.

وذكرت صحيفة واشنطن بوست في 16/ 11/ 2009 أنه في حالة الطبيب نضال حسن، لفتت قيادته حينئذ الانتباه إلى نمو النزعة الدينية

---

(1) إيتار تاس، 26/ 10/ 2010.

لدى الفلسطيني المسلم، الذي تعرض للسخرية وسوء المعاملة من قبل زملائه، وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. ولتهدئة نار الحماسة الدينية، وجب عليه متابعة محاضرات عن الإسلام ومكافحة الإرهاب. غير أن الذكريات البشعة لمن خدم في «المناطق الساخنة»، كان من الصعب أن توافق نظريته للإرهاب نظرية مرشديه. واعتبر أن حروب الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان (حيث كان سيتجه في القريب العاجل) في نظره «حروب ظالمة»، وأنها موجهة ضد المسلمين وليس ضد الإرهاب. كما عزز هذا الرأي حديثه مع «الأب الروحي» له العولقي ذاته . ورصدت أجهزة الاستخبارات فوراً اتصالاته المشتبه فيها وزياراته المتكررة للمواقع الإسلامية، ولكن لم تعر الاهتمام اللازم لذلك.

واعترفت وزارة الدفاع، اعترافاً غير مباشر، بالأخطاء التي ارتكبتها فيما يتعلق بتوفير الأمن المناسب لأفراد الطاقم العسكري، وكذلك عدم التوافق بين أجهزة الاستخبارات المختلفة في اتخاذ الإجراءات، وأيضاً البنتاغون والوكالات الحكومية الأخرى، وكل ذلك كان سبباً في مماطلة التحقيق الذي بدأه مجلس الشيوخ الأميركي، وخصوصاً فيما يتعلق بهذه الحادثة المأسوية، إذ كان من المحتمل أن تطفو كثير من الحقائق غير المتوقعة وغير السارة وتفاصيل الأجهزة البيروقراطية[1].

---

(1) صحيفة تكساس الأميركية The San Antonio Express News, 2010/04/16.

وتحدثت جريدة لندن تايمز، 30/ 12/ 2010، عن مثال آخر على الخطأ الكبير من قبل أجهزة الاستخبارات الأميركية في مجال مكافحة الإرهاب، وهو المواطن النيجيري عمر فاروق عبد المطلب، البالغ من العمر 23 عاماً، خريج كلية جامعية في لندن، حيث تم تجنيده من قبل تنظيم القاعدة. وأثناء سنوات حياته الطلابية، ترأس المجموعة الإسلامية في الجامعة، وكان ينظم ندوات وحلقات مناقشات دراسية، انتقد فيها خوض الولايات المتحدة «الحرب ضد الإرهاب»، والتعذيب في معسكر الاعتقال غوانتانامو، والإهانات الوحشية في السجن الفاضح أبو غريب في بغداد، وتجاوزات أخرى.

غير أن أجهزة استخبارات بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية لم تولِ اهتماماً كافياً لنشاط هذا النيجيري في الوقت المناسب. فقد «تعلم اللغة العربية» في اليمن، حيث تلقى تدريبات مكثفة في كيفية وضع الألغام في إحدى القواعد التدريبية لـ«تنظيم القاعدة». ومع ذلك، كان مرشداه سجينين خرجا حديثاً من سجن غوانتانامو الأميركي، ومن الذين تم تسليمهم إلى المملكة العربية السعودية لـ«إعادة تأهيلهم»، ثم نزحوا إلى اليمن بسهولة ليقوموا بما كانوا يمارسونه من قبل[1].

وفي 25 ديسمبر/ كانون الأول عام 2009 (يوم عيد الميلاد، وكأنه اختير عن قصد)، كان لدى «جندي الله» حديث العهد، تأشيرة

---

(1) واشنطن بوست، 30/ 12/ 2009.

دخول إلى الولايات المتحدة الأميركية، ومتفجرات مخبأة في ملابسه الداخلية، عبر نقطة التفتيش البري بسهولة، وصعد إلى متن طائرة ضخمة ومزدحمة وجهتها أمستردام - ديترويت. وعندما أخذت الطائرة مسارها في الهبوط، حاول أمام الركاب الثلاثمائة المرعوبين أن يفجر المتفجرات المخزونة، ولكن لحسن الحظ ، قد تسببت بإشعال النار فقط لخلل في الصاعق.

وبعد القبض على «الشهيد الفاشل»، صرح تنظيم القاعدة بأن محاولة التفجير تلك كانت انتقاماً لضرب الأميركيين قواعده في اليمن، وأعلن «السقوط الكبير لأسطورة الأمن الذي لا يمكن خرقه في أميركا» (والجدير ذكره، أنه تمت الإشارة إلى ذلك بعد الضربات الجوية في 11 سبتمبر 2001). وفي رسالته على شريط الفيديو التالي، دعا أسامة بن لادن ذلك النيجيري بـ«البطل الحقيقي»[1].

واعترف الإرهابي التعيس الحظ أثناء التحقيق معه أنه تم إعداد مجموعة كاملة من المتفجرين الانتحاريين (حوالى 20 شخصاً) لتنفيذ الهجمات على طائرات الولايات المتحدة الأميركية[2].

وأثناء إحدى جلسات الاستجواب، قال عمر عبد المطلب بكل غرور مهدداً: «هذه البداية فقط. لقد اجتزت الاختبارات الخاصة بكم، وأنتم لن تستطيعوا منعنا». والجدير ذكره، أن عبد المطلب اعترف، بأن

(1) نيزافيسيمايا الروسية، 26/ 01/ 2010.

(2) تايمز، 29/ 12/ 2009.

العولقي هو من أرشده نفسياً ومعنوياً قبل إقدامه على العمل التخريبي مرة أخرى[1].

كما اعترف الأخير، بدوره، بالعلاقة الروحانية بينهما، وأيّد دعوة علماء الدين اليمنيين للمسلمين في شبه الجزيرة العربية، لمواجهة وجود القوات العسكرية وتدخل الولايات المتحدة الأميركية المتزايد.

البحث عن المتشددين «المذنبين»

أثارت «هدية» تنظيم القاعدة في عيد الميلاد ضجة في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية لدرجة أن باراك أوباما المغموم اضطر إلى أن يقطع عطلة عيد الميلاد مع أسرته في جزر هاواي، وأدلى بتصريحات لمواطنيه مرتين خلال ثلاثة أيام، أقرّ فيها بإخفاقات أجهزة الاستخبارات. إذ إن اسم الانتحاري موجود سابقاً في «القائمة السوداء» لدى وكالة الاستخبارات المركزية (التي تضم، إضافة إليه، أكثر من نصف مليون اسم من المتهمين!)، ولم يتم العثور عليه في القائمة الأكثر حصراً، قائمة «المشتبه فيهم في شكل خاص»، التي تحتوي على 9000 اسم من المحتمل أن يكونوا مخربين. وفي وقت لاحق، تم إيجاد تفسير مناسب لذلك، إذ تبين أنه كان يحمل اسماً طويلاً جداً وصعباً جداً بالنسبة إلى برنامج التعرف على الرموز اللاتينية، وببساطة فشل جهاز الكمبيوتر في التعرف إليه و قراءته.

---

(1) The Washington Times, 30/12/2009.

وكان النيجيري فاروق قد حصل على تأشيرة من لندن مدتها سنتان لدخول الولايات المتحدة الأميركية، دون أي صعوبات أو أسئلة، واشترى تذكرة طائرة باسم مختلف من غانا سعرها 2800 دولار، وهذا الأمر في حدِّ ذاته، كان يجب أن يلفت انتباه أجهزة الاستخبارات التي «تزعم» أنها تتبعه منذ فترة طويلة، وتراقب اتصالاته المشتبه فيها ومناقشاته عبر الإنترنت. خصوصاً وأنّ والده، وهو صاحب مصرف ناجح، هو الذي نبّه سابقاً السفارة الأميركية في أبوجا إلى الاختفاء المشتبه فيه لنجله الضّال. وعلى الرغم من توافر هذه المعلومات المقلقة، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراءات أمنية بسبب المماطلات البيروقراطية، والتناقضات، كما لم يكن هناك أي تنافس داخلي مباشر[1].

كما أفاد المصدر ذاته، في 30/ 12/ 2009 ، بأنه أثناء تملص وزيرة الأمن الداخلي للولايات المتحدة الأميركية جولييت نابوليتانو من أسئلة الصحفيين المصرّين ارتبكت خلال تعليقاتها، واعترفت في نهاية المطاف بأوجه تقصير خطيرة في وزارتها الحساسة.

ويبدو أن الاتفاق والتوافق من أجل تحقيق الأهداف المشتركة لم يكونا كافيين بين بضع عشرات من موظفي أجهزة الاستخبارات الأميركية[2].

---

(1) نيويورك تايمز، 29/ 12/ 2009.

(2) http://inosmi.ru/usa/2m 0100607/160429959.

كما أنه على خلفية الفضائح المتصاعدة في مايو/ أيار 2010، لم يتبق لـرئيس الاستخبارات الوطنية في الولايات المتحدة الأميركية دينيس بلير، غير تقديم استقالته.

وأضاف المصدر، أنه على ضوء هذه الخلفية السيئة تفاقم التنافس القائم منذ الأزل، بين وكالة الاستخبارات المركزية والاستخبارات العسكرية للحصول على منفذ إلى «أذن الرئيس»[1].

وفي الوقت الذي يدور فيه الصراع، أعطى قائد القيادة المركزية للقوات الأميركية في العراق وأفغانستان الجنرال باتريوس أمراً بتوسيع النشاط العسكري للاستخبارات الأميركية خارج حدودها، مشيراً إلى أن المعلومات التي حصلت عليها وكالة المخابرات المركزية ذات «طابع سياسي، وليس عسكرياً»، كما أن التخطيط السريع للعمليات العسكرية في جميع أنحاء العالم ليس مناسباً على الدوام[2].

وقبل ذلك، توجب عاجلاً فرض إجراءات أمنية إضافية على متن الرحلات الجوية المتجهة إلى الولايات المتحدة الأميركية، وغالباً ما كانت الإجراءات طريفة؛ فعلى سبيل المثال، كان من الممنوع على الركاب، الوجود في المراحيض قبل ساعة من هبوط الطائرة، والتغطية بالبطانيات، والاهتمام بموقع الطائرة فوق الأراضي الأميركية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت تُعد قائمة بأسماء مواطني، أو حاملي جنسية

---

(1) http://inosmi.ru/usa/20100527/160202557.html.

(2) VoA News, 26/05/2010.

الدول، «التي يحتمل أن تكون راعية للإرهاب» (معظمها من البلدان العربية)، ويخضعون لتفتيش دقيق وشامل قبل الرحلة الجوية، بما فيه «تجريدهم من ملابسهم»، والتصوير بالأشعة وأجهزة مراقبة أخرى، على الرغم من اعتراض منظمات حقوق الإنسان[1]. وهذا التمييز، بطبيعة الحال، استدعى احتجاجات قوية من جهة الدول الواردة في قوائم الحظر للدول السيادية المستقلة.

وتشهد على درجة هستيريا قصة عيد الميلاد، التي بلغت حدود الذعر، حادثة توضيحية في مطلع شهر أبريل/ نيسان عام 2010، مع دبلوماسي قطري شاب على متن طائرة أميركية وجهتها واشنطن-دنفر (كولورادو)، تجاهل قواعد الطيران الصارمة ودخّن غليوناً في المرحاض، معتمداً على ما يبدو، على حصانته الدبلوماسية.

وللتملص من أسئلة رجال الأمن الذين انتابهم القلق عندما أحسوا برائحة الدخان، قرر القطري أن يجعل من الأمر نكتة، قائلاً إنه كان «يحاول إشعال حذائه»[2].

وفشلت النكتة، انطلاقاً من تاريخ الطيران الأميركي الذي كان لديه «إرهابي الحذاء» وهو البريطاني ريتشارد ريد، الذي أعده «تنظيم القاعدة» في أفغانستان. وهذا الأخير، حاول عام 2001، أثناء رحلة طيران عبر المحيط الأطلسي، تفجير الحشوة الناسفة المخبأة في

(1) لندن تايمز، 2009/12/29.

(2) صحيفة واشنطن بوست، 09/ 04/ 2010.

حذائه. وتم القبض على «الجوكر» فوراً؛ الذي، بالمناسبة، كان لديه تعليمات بزيارة مواطنه الذي أمضى حكماً في أحد سجون ولاية كولورادو بتهمة الإرهاب. ومن باب الاحتياط، تم استدعاء طائرات مقاتلة رافقت الطائرة إلى مكان هبوطها، كما تم إبلاغ الرئيس باراك أوباما نفسه بالحادثة. وبعد أن هدأت الأوضاع، تم ترحيل القطري تعيس الحظ إلى وطنه[1].

وأضاف إلى الجدال الساخن حول أجهزة الاستخبارات، تقرير نشر في صحيفة واشنطن بوست في أواخر شهر يوليو/ تموز عام 2010، بعنوان جذاب «أميركا السرية فوق العادة»، وتناول تحقيقات الصحافة عن عمل الاستخبارات، وكأنه صبّ الزيت على النار.

وتوصل كاتبو هذا التقرير، بعد الاطلاع على قدر كبير من المعلومات وتحليلها، إلى استنتاج مدعم بالبراهين والإثباتات، أنه على غرار الأحداث المأسوية عام 2001، تحولت أجهزة الأمن الأميركية إلى وحش عملاق، قليل النشاط وضعيف الرقابة، غير قادر على التعامل مع مهامه المعقدة بتعقب الأعمال الإرهابية ومنعها[2].

تغيير الاهتمام

وأوضحت لنا الحادثة الدموية مع الطبيب حسن زيادة نشاط

(1) VoA News.com, 09/04/2010.

(2) قناة روسيا 1، 25/ 07/ 2010.

الإرهابيين-الأيديولوجيين في العالم الافتراضي الرحب عبر شبكات الإنترنت. فبعد تحملها خسائر فادحة في «ساحة القتال»، بدأت الجماعات المتطرفة تركز في شكل متزايد على الإرهاب والتحريض على أعمال التخريب باستخدام شبكة الإنترنت العالمية. لهذا السبب، نشرت الصحافة الأميركية، عشية حفلة تنصيب باراك أوباما، توقعات مقلقة، ذلك أنه بالإضافة إلى حربي العراق وأفغانستان يجب عليه أن يخوض «حرباً ثالثة» ضد مجموعات متنوعة من الجماعات الإرهابية المستقلة والمتصلة فيما بينها عبرالإنترنت، التي ليس لها «لادولة، ولاوطن»[1] .

وهذا الخطرالجديد، هو الذي اضطر باراك أوباما، في نهاية المطاف، إلى الإقرار به بنفسه وبصراحة ، وقدّم إستراتيجية جديدة للأمن القومي في شهر مايو/ أيار عام 2010. وصنّف مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي مولر تأثير التواصل عبر الإنترنت في «الأشخاص غير المستقرين» في الولايات المتحدة الأميركية، على أنه قناة جديدة خطيرة ومن الصعب كشفها، لضم المزيد من المتطرفين المتشددين إلى صفوفهم[2].

ووفقاً لرأي المحللين في الاستخبارات الأميركية، فإن نقطة الارتكاز الأساسية لنشاط الشبكات الإرهابية الدولية تتمثل في الأعمال

(1) لوس أنجلوس تايمز، 09/ 11/ 2008.

(2) The Christian Science Monitor, 17/03/2010.

البارزة على نطاق واسع، مثل أحداث 11 سبتمبر 2001 ، بالإضافة إلى تدريبات مكثفة وبمشاركة العديد من المنفذين «الذئاب الوحيدة» في هجمات صغيرة، يتم إعدادهم على عجل، وبالتالي يصبح من الصعب مراقبتهم على نحو متزايد.

وللمقارنة، فإن المعطيات التالية تبين: أن هجمات أسامة بن لادن وجماعته في نيويورك استغرقت عامين ونصف العام من الإعداد، بينما تمكن القادة الروحيون في «تنظيم القاعدة» متابعة عمر عبد المطلب عبر الإنترنت وإعداده وجعله منفّذاً لهجماتهم في غضون ستة أسابيع، ورغم أن منفذ حادثة «عيد الميلاد» لم ينجح إلا أنه أرعب الجميع[1].

كما يمكن أن تندرج تجربة همام خليل البلعاوي في إطار التوضيح المقنع للاستنتاجات السابقة المقلقة، وهو عميل مزدوج تم إرساله إلى باكستان من قبل أجهزة الاستخبارات الأردنية. ارتبط لدى وصوله بخلية محلية لـ «تنظيم القاعدة»، التي طلبت منه في البداية اختطاف زميل أردني له. وحين علموا أن عميلهم السري من المفترض أن يلتقي أعضاء من وكالة المخابرات المركزية، قاموا فوراً بتوجيهه وتحويله إلى «قنبلة حية» انفجرت في الوقت والمكان المناسبين، مما أدهش أجهزة الاستخبارات الأميركية[2].

وهذا هو السبب في زيادة مركز الثقل في عمل الأيديولوجيين

---

(1) The Christian Science Monitor, 10/03/2010.

(2) The Los Angles Times, 19/03/2010.

الدعائي لـ «الجهاد العالمي» الذي ينتقل من مستوى الاتصال الشخصي في المساجد، فالمقاهي، فمعسكرات التدريب، إلى فضاء الإنترنت الذي يصعب على أجهزة الاستخبارات مراقبته، ويفتح أمامهم مجالاً لا حدود له من الأنشطة والفعاليات. وليس من باب المصادفة، إشارة الخبراء إلى أن المواقع الدعائية الإعلامية للمتطرفين زادت نشاطاتها في السنوات الأخيرة؛ فهي تلعب دور مراكز الإعلام التي تحمل أسماء ذات مغزى رومانسي روحي ومقتضب جداً مثل «السحاب»، و«الفجر»، وغيرهما عشرات المواقع، والمواد اللازمة لأعمالهم، متوافرة كثيراً ويومياً، ألا وهي فعاليات أميركا وحلفائها، غير المدروسة دائماً، تجاه الشعوب المسلمة.

وبعد إبرام الاتفاقية بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق في شأن وضعية قوات الاحتلال (عام 2008)، نجح أصحاب أيديولوجية الإرهاب، على سبيل المثال، في طرح موضوع سلس عبر قنواتهم الدعائية المحرضة المنتشرة في صورة ناشطة، ينسب الفضل في «فرار الأميركيين من العراق» إلى النشاط الجهادي الفعال[1].

ولمزيد من الإقناع، فإن قادة المنظمات الإرهابية لا يتجنبون الحوار المفتوح مع جميع المهتمين بوجهات نظرهم وأهدافهم. وخير مثال على ذلك، الإيديولوجي المصري الرئيسي، أيمن الظواهري وهو الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، فقد أسس منتدى له على الإنترنت،

(1) نيويورك تايمز، 21/ 12/ 2009.

ودعا فيه جميع الراغبين إلى طرح أسئلتهم دون أي خجل أو حياء. وبين ديسمبر/ كانون الأول عام 2007 وحتى يونيو/ حزيران عام 2008، تلقى نحو ألفي سؤال، وأجاب عن خمسة منها بصورة مفصلة جداً، معللاً أجوبته بالحجج والبراهين. ويقوم أصحاب الدعاية لهذه المنظمات بنشر أشرطة جديدة من الفيديو المصور والصوت المسجل على مواقعهم عبر الإنترنت كل ثلاثة إلى أربعة أيام حسب موضوع الساعة. وبالفعل قارب عدد أعمالهم المائة عام 2007، أي خمس مرات أكثر من مؤشر عام 2005.

وتجذب أعمال المتطرفين الدعائية اهتمام الكثير من الأميركيين «المبتدئين». وفي شريط فيديو مسجل نشر على الإنترنت في أواخر شهر سبتمبر/ أيلول عام 2009، يظهر فيه الظواهري، وخلف الأيديولوجي الرئيسي لتنظيم القاعدة استقر بهدوء بيرغدال، وهو جندي سابق في جيش الولايات المتحدة الأميركية، تم اعتقاله في أفغانستان في يونيو/ حزيران من العام نفسه، وكذلك الأميركي آدم غادان، الذي وجهت إليه تهمة خيانة الدولة عام 2004، واعتنق الإسلام وحصل على لقب عزّام الأميركي[1]. ورصد مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي مبلغاً قدره مليون دولار مكافأة مقابل رأسه[2].

وبعد عام، ظهر عزام الأميركي في بثٍّ حيّ لإحدى الشبكات

(1) Lenta.ru, 24/06/2010.

(2) akbaralarab.net, 20/06/2010.

الإعلامية «السحاب»، بصفته عضواً في قيادة «تنظيم القاعدة»، حيث عرض في خطاب فيديو مدته 24 دقيقة، شرطين رئيسيين وصعبين على واشنطن لتنفيذهما: إنهاء المواجهة مقابل التخلي عن الدعم الكامل لإسرائيل، وانسحاب شامل لقوات الولايات المتحدة الأميركية ومعداتها العسكرية من جميع البلاد الإسلامية، من أفغانستان إلى زنجبار[1].

وقال مهدداً: «إذا ما قارنتم عدد المسلمين الذين قتلوا بالعدد القليل نسبياً من الأميركيين الذين تم القضاء عليهم، فليكن واضحاً وضوح الشمس، أننا لم نبدأ بتصفية الحساب معكم بعد. ويوجد مئات الملايين من المسلمين في العالم الذين على استعداد لمواجهة أميركا، وهم ليسوا أعضاء في «تنظيم القاعدة»، والرائد حسن خير مثال»[2].

واضطرت أجهزة الاستخبارات الأميركية أن تعترف بتقصيرها في مواجهة الحرب الإعلامية الدعائية من قبل «تنظيم القاعدة»، وغيره من الجماعات الإسلامية المتطرفة. وأشارت إلى أن مستوى هذه الحرب والتجهيزات التقنية أصبح متقدماً جداً، وخارج سيطرة أجهزة معنية في استخبارات الولايات المتحدة الأميركية، التي لم تقدر درجة مصداقية الإعلام. فهي، على سبيل المثال، فشلت في كشف المصدر الذي يبثّ على شبكة الإنترنت العالمية أشرطة الفيديو بانتظام، وينتشر بملايين

(1) الشرق الأوسط، 21/ 06/ 2010.

(2) akbaralarab, 21/06/2010.

من النسخ المصورة، مع خطابات أسامة بن لادن، وغيره من زعماء «تنظيم القاعدة».

وعلى سبيل المثال، فقد ظهر أسامة بن لادن على الخط مرة أخرى بعد «مفاجأة عيد ميلاد» التي قدمها عبد المطلب، ووجه رسالته المسجلة «من أسامة إلى أوباما» حيث وضع «العمل الشجاع لهذا المحارب» على قدم المساواة مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، وهدد باستمرارها. وأضاف، عازفاً على وتر مشاعر «الشارع العربي» المعادي للولايات المتحدة الأميركية: مادامت فلسطين لا تنعم بالأمان، فلن تحلم أميركا بالعيش في أمان. ونحن، إن شاء الله، لن نوقف هجماتنا ما دمتم تؤيدون إسرائيل. وقدّم حججه بكل بساطة وفي شكل مفهوم، قائلاً: ليس من العدل، أن يعيش الأميركيون في سلام، بينما إخواننا في غزة يخضعون للظروف الصعبة[1].

حتى أنه كان من الصعب العثور على الإرهابي رقم واحد نفسه حياً: في مطلع شهر ديسمبر/ كانون الأول 2009، اضطر وزير الدفاع الأميركي غيتس أن يعترف بمرارة، خلال إحدى مقابلاته، بأن وزارته لم تتلق أي معلومات عن مكان وجوده لعدة سنوات[2].

وبعد نحو شهر من ذلك التاريخ تسبب زعيم «تنظيم القاعدة» بفضيحة دبلوماسية طريفة؛ إذ قام فنان- جنائي بسيط من مكتب

(1) akhbaralarab.net, 25/01/2010 .

(2) Lenta.ru , 25/01/2010.

التحقيقات الفيدرالي بتخيل صورة بن لادن الحالية بعد تقدمه في العمر، واقتبس الرسام بعضاً من ملامح الإرهابي الأول في العالم من صورة وجدها أثناء بحثه في الشبكة العنكبوتية العالمية. وقام مكتب التحقيق الفيدرالي بنشر ملايين النسخ من هذه الصورة عبر الإنترنت كتب تحتها «المجرم الأول المطلوب»، ولسوء الحظ فقد تبين أن الصورة التي استعار منها الرسام بعض ملامح بن لادن المتخيلة تعود إلى عضو في البرلمان الإسباني أثناء حملته الانتخابية في العام 2004، ومن أجل تفادي دعوى قضائية، اضطرت السلطات الأميركية إلى أن تسحب بسرعة «العمل الإبداعي» من موقع الوزارة الخارجية[1].

في مارس/ آذار 2010، جرت مشادّة كلامية واختلاف بين النائب العام الأميركي إيريك هولدر، وقائد القوات الأميركية وحلف شمال الأطلسي في أفغانستان الجنرال ماكريستال، الذي خسر منصبه في أواخر يونيو/ حزيران 2010 بسبب الانتقادات التي وجهها إلى القيادة الأميركية. وبدا الأمر وكأنهما «يختلفان في تقاسم جلد دب حي». واختلف المسؤولان الأميركيان في تحديد مستقبل أسامة بن لادن. فالأول وانطلاقاً من معرفة طبيعة الجنود الأميركيين، كان يؤكد أن الزعيم الرئيسي لن يبقى حياً، في حين أن الآخر صرح أنه «في حال أسر» زعيم تنظيم القاعدة فسوف يتم «تسليمه إلى العدالة»[2].

---

(1) Независимаягазета, 18/01/2010 .

(2) واشنطن بوست، 18/ 03/ 2010.

وقرر بعض هواة المغامرات الأميركيين تجريب حظهم في غمرة هذا الصراع خصوصاً بعد فشل المخابرات في القبض على «الإرهابي الأول»، والحصول على جائزة قدرها 25 مليون دولار مقابل رأسه، وتوجهوا إلى الصحارى والجبال الآسيوية بحثاً عن الجائزة[1].

وتم إلقاء القبض على واحد من أولئك «الرامبو» غريبي الأطوار في أواخر شهر يونيو/ حزيران 2010، متنكراً بملابس محلية، ومعه سيف طوله متر ومسدس وجهاز للرؤية الليلية على الحدود الأفغانية من جهة باكستان، (وكان في زيارة هي السادسة للمنطقة بحثاً عن أسامة بن لادن)، وتم إبعاد المغامر إلى الولايات المتحدة الأميركية[2].

كما لم يتمكن خبراء الدعاية الأميركية المضادة، من محاجة وتفنيد خطابات الإسلاميين المتطرفين الإيديولوجية. وقال وزير الدفاع الأميركي، غيتس، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007: «إنه أمر محبط فعلاً، أن يستطيع تنظيم القاعدة إيصال رسالته عبر الإنترنت في شكل أفضل من أميركا»[3].

وباءت محاولات الولايات المتحدة تنفيذ فعاليات مكافحة الدعاية، بالفشل جراء افتقار خبرائها إلى المعرفة اللغوية الجيدة، والفهم الواضح لخصائص نفسية السكان المحليين، إضافة

---

(1) واشنطن بوست، 24/ 06/ 2010.

(2) الشرق الأوسط، 25/ 06/ 2010 .

(3) واشنطن بوست، 24/ 04/ 2008.

إلى أن السياسة الحمقاء للغرب في العراق والشرق الأوسط ساهمت في بروز أكبر للقاعدة من خلال شبكات وسائل الإعلام السرية المعدّة إعـداداً جيداً، وكذلك وسائل الإعـلام الرسمية.

وفي المقابل، قام الأميركيون، على سبيل المثال، بفتح قناة «الحرّة» في العام 2004، وخلافاً لـ قناة «الجزيرة» القطرية، التي تتمتع بشعبية جارفة، حيث استثمرت في هذا المشروع في العام 2008، 350 مليون دولار، اتضح أن البرامج وليدة الدعاية الأميركية، مملة بالنسبة إلى الجمهور العربي، وفي بعض الحالات مثيرة للسخط. وفي أحد الأيام، أثناء عيد الفصح، حيّا المذيع المسلمين قائلاً: «المسيح قام»! وحسب تفسير ياسر ثابت، رئيس غرفة تحرير الأخبار السابق لقناة «الحرة»، لمثل هذه التعابير اللغوية: «العديد من الناس، ببساطة، لم يعرفوا ما ينبغي القيام به في حال حدث أمر أثناء البث المباشر، فيردون بهزل: وليكن، فلا أحد يشاهدنا!».

ومن الأخطاء السياسية الخطيرة للقناة على سبيل المثال استمرارها في بث برامجها المعتادة، وعدم قطعها الإعلان وتغطية خبر مقتل مؤسس حركة المقاومة الإسلامية حماس الشيخ أحمد ياسين، بقصف صاروخي إسرائيلي في ربيع عام 2004. وفيما قطعت جميع محطات التلفزة العربية برامجها لإعلان الخبر والتعليق عليه استمرت قناة الحرة في عملها وكأن شيئاً لم يكن. وبعد سلسلة من الأخطاء

الفادحة الأخرى، لقبت القناة بـ «تلفزيون بوش»، وبذلك هبط مكان ترتيبها إلى المركز الأخير بين قنوات وسائل الإعلام العربية[1].

كما كان تأثير برنامج «التواصل المعلوماتي» مع وسائل الإعلام في الشرق الأوسط، الذي تم إطلاقه عام 2006 ضعيفاً، فقد تضمن البرنامج فتح مراكز خاصة في لندن وبروكسل ودبي لنشر أخبار ومواد إعلامية أخرى من الولايات المتحدة الأميركية وتفسير خطوات سياسة واشنطن الخارجية، ولم تترك المعايشة اليومية للسياسة الأميركية في المنطقة حجراً على حجر من تلك «التفسيرات»، التي غالباً ما كان أعداؤها يستغلونها للحط من الصورة الإعلامية للولايات المتحدة الأميركية[2].

وفي محاولة يائسة لتصحيح الوضع السيئ في وسائل الإعلام الإلكترونية، لم يتردد مجلس النواب الأميركي في أواخر عام 2009 في اتخاذ قانون يطالب باعتبار عدة شركات تلفزيونية في منطقة الشرق الأوسط «منظمات إرهابية».

وشمل هذا القرار أيضاً، إعداد وتقديم تقارير سنوية للكونغرس الأميركي حول «التحريض على العنف في الشرق الأوسط»، كما يحتوي على قائمة تضم وسائل الإعلام المعادية في كل دولة وشركات

(1) واشنطن بوست، 23/ 06/ 2008.

(2) صحيفة الشرق الأوسط، 26/ 11/ 2009.

الأقمار الصناعية التي تبث البرامج المعادية للسياسة الأميركية «لاتخاذ إجراءات معينة بحقها»[1].

ويشير الباحث الروسي ديميتري شيشكين إلى أن «مبادرة أعضاء الكونغرس تثبت حقيقة واحدة وهي أن الولايات المتحدة الأميركية تشهد خسارة مستمرة في الحملة الإعلامية... ». ويكشف أيضاً عن الأسباب الرئيسة لهذا الفشل: والسلبية العامة فيما يتعلق بـ «الشارع العربي»، وكذلك النخب السياسية تجاه السياسة الأميركية في المنطقة، وتضامن السكان المحليين مع الجهاديين، الذين يحاربون، وفق اعتقاد أغلبية العالم الإسلامي «ضد الغزاة الصليبيين»، الذين يحاولون السيطرة على الموارد الطبيعية المحلية، واعتراضات النُخَب السياسية ورجال الأعمال على وضعية النظام العالمي الجديد ، الذي يجب أن يخضع لإعادة بناء ملائمة لذلك.

وأخيراً، هناك سبب آخر لن يسمح للأميركيين في كسب الحرب الإعلامية أبداً وتغيير صورة بلادهم السلبية في العالم الإسلامي، وهو الاقتناع الراسخ لدى جميع المسلمين بالدعم الأساسي الذي تقدمه الولايات المتحدة الأميركية للسياسة الإسرائيلية. وهكذا يتوقع الكاتب أنه «لا يمكن فعل شيء حالياً ، ويمكن تغييره فقط في حال وجهت الولايات المتحدة إنذاراً نهائياً لإسرائيل، وهذا أمر أقرب إلى الخيال من الواقع»[2].

---

(1) إيتار تاس، 11 /12/ 2009.

(2) شيشكين، هل سيغير باراك أوباما صورة الولايات المتحدة الأميركية في العالم الإسلامي؟ www.iimes.ru.

واتّبع الحلفاء الغربيون خطوات الولايات المتحدة الأميركية في المجال الإعلامي الدعائي. فاتخذوا على سبيل المثال، بناء على طلبات إسرائيل المستمرة، قراراً تعسفياً في منتصف يونيو/ حزيران عام 2010 بوقف بثّ برامج قناة حزب الله «المنار» على القمر الصناعي الفرنسي Norsat، علماً أن القناة تحظى بشعبية متزايدة يوماً بعد يوم لدى السكان المسلمين في أوروبا الغربية، وكذلك في شمال إفريقيا والخليج العربي لبساطتها وصدى طريقة تفكيرها[1].

أمحقون السمتيون؟

تدعو الأحداث المضطربة، من يوم لآخر، إلى تساؤل المحللين السياسيين عن أسباب العداء لأميركا، ليس في المجتمع الإسلامي فحسب، بل في المجتمعات الأخـرى. ويبدو أن مجلة «The Conservative American» (أي الأميركي المحافظ)، حاولت العثور على إجابة عن هذا السؤال الذي أصبح تقليدياً، ورغم أن الإجابة مبسطة بعض الشيء، لكنها قريبة من الحقيقة. ولفتت المجلة في مايو / أيار من عام 2010 ، إلى أن «حزب الله لم يهاجم مشاة البحرية الأميركية، إلا عندما أرسلنا أولئك المشاة إلى صميم الحرب الأهلية في لبنان» (عام 1982).

كذلك، لم ينفّذ أي عراقي عملية إرهابية ضدنا، إلّا بعد أن غزونا

(1) أخبار العرب، 15/ 06/ 2010.

العراق... كما أعلن أسامة بن لادن الحرب ضدنا، للتخلص من الوجود الأميركي الكبير على الأراضي السعودية المقدسة، حيث مكة المكرمة والمدينة المنورة...

لهذا السبب، ونظراً إلى حروب أميركا في العراق وأفغانستان وباكستان، رأى الرائد حسن، وعبد المطلب، وشاه زاد أن ما نسميه حرباً ضد الإرهاب، هو في الواقع حرب ضد الإسلام. لهذا السبب، اتخذ كل منهم قراراً باستخدام أي وسيلة متاحة للانتقام من قتل إخوانه المسلمين. فيهاجموننا هنا، لأننا نهاجمهم هناك[1].

ولضمان فعالية حملة مكافحة الإرهاب كان من الضروري تجاوب البلاد الإسلامية ذاتها، التي يسعى قادتها، حسب تقدير المحلل السياسي الأميركي توماس فريدمان، إلى التعايش مع المتطرفين، وكأنهم يقولون لهم: «إذا اتخذتم إجراءات ضدنا، فسوف نقوم باعتقالكم، لكن إذا تركتمونا وشأننا وقاتلتم في أي مكان بعيد من هنا، فلا مشكلة لدينا».

لذلك، يخلص المراقب الخبير إلى أن العرب والمسلمين فقط هم من بإمكانهم أن يقودوا الحرب الأيديولوجية في الإسلام، بما في ذلك «أفغانستان الافتراضية»، الذي يتكون من مئات المواقع الجهادية. ويبدو أن مثل هذه الرغبة لم يتم مراعاتها في العالم الإسلامي. وأشار

(1) http://inosmi.ru/usa/20100512/159866553.html.

فريدمان إلى أن «فريق أوباما يحب التكهن بشأن كثرة الحلفاء لدينا في أفغانستان.. عذراً، ولكننا لا نريد مزيداً من حلفاء الناتو لقتل عدد أكبر من أعضاء طالبان أو القاعدة، بل نحن في حاجة إلى المزيد من حلفاء العرب والمسلمين لقتل -أفكارهم- أيديولوجيتهم المتطرفة، التي تنتشر بفضل «أفغانستان الافتراضية» على نطاق واسع أكثر من أي وقت مضى».

ووفقاً للمختص الخبير، فإنه يجب إعادة النظر في السياسة الأميركية تجاه العرب والمسلمين الذين تحولت النظرة إليهم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر / أيلول 2001، وأضحوا هدفاً للحرب ضد الإسلاموية، بدلاً من أن يكونوا مشاركين في هذه الحرب. «وإلا فسوف نخسر جميعاً في أفغانستان الواقعية والافتراضية»[1].

ويمكن استخلاص الكثير من التجارب المتراكمة في مجال مكافحة الإرهاب لدى الدول العربية ذاتها. وفي هذا السياق ، يقدم علي عوض عسيري، سفير المملكة العربية السعودية لدى باكستان ومن ثم إلى لبنان استنتاجاته وتعميماته، في كتابه «مكافحة الإرهاب: دور المملكة العربية السعودية في الحرب ضد الإرهاب». ويبني كتابته على أساس وثائق سرية من وزارة الشؤون الخارجية للمملكة العربية السعودية، و بناءً على الملاحظات والتجارب الشخصية للمؤلف.

وأهم الاستنتاجات التي يخلص إليها الكاتب هي :

(1) نيويورك تايمز، 16/ 12/ 2009.

- الإرهاب، وهو ظاهرة اجتماعية متنوعة ومتعددة الأوجه، ينبغي عدم استخدام القوة للبدء بمحاربتها، بل بـ «معالجة عقول الناس» لفترة طويلة من الزمن دون أن تفتر العزيمة، وتحسين ظروف حياة الناس اليومية، والعمل على تحقيق إعادة تأهيلهم الاجتماعي. وكانت القيادة السعودية قد خصصت من ميزانياتها ما يصل إلى 50 مليون دولار سنوياً لهذه الغاية[1]. ويجب على الدول التي أصابها «فيروس التطرف» المشاركة في مكافحة الإرهاب بدلاً من القوى الخارجية، التي باستطاعتها أن تمد يد العون فقط.

- لا يجوز ربط الإرهاب بأي من الديانات، بل على العكس، يجب، بصورة ناشطة، جذب الشخصيات الدينية غير المصابة بالفيروس، للمشاركة في التأهيل النفسي لـ «التائهين في غياهب التطرف»[2].

الصورة «الديمقراطية» التالفة لأميركا في العالم الإسلامي

من الواضح أن فشل محاولات بناء العراق على أسس «ديمقراطية» ألحق ضرراً بالغاً بسمعة أميركا في العالم وسياستها في الشرق الأوسط والعالم بأكمله.

---

(1) الصحيفة الإيطالية، 24/ 03/ 2010 La Repubblica.

(2) الشرق الأوسط، 01/ 02/ 2010.

وبعد تحليل النتائج ، لا يمكن إلا أن نتذكر ونشير إلى التعريف الهزلي، الدقيق إلى حد ما، حين قال برنارد شو: «الديمقراطية كبالون جميل. فبينما ينظر إليه الناس بتعجب، ورؤوسهم إلى أعلى، يقوم أناس آخرون بـ «تنظيف جيوبهم»[1].

وبعد وقت قصير من قدوم الرئيس باراك أوباما إلى البيت الأبيض، وإثر الضغط السياسي الذي ورثه، اضطر إلى الإقرار في مقابلة تلفزيونية مع محطة CBS في 22 مارس/ آذار 2009 ، بأن «إدارة بوش الابن بذلت قصارى جهدها لإشعال نار الكراهية في جميع أنحاء العالم تجاه الولايات المتحدة الأميركية، والآن يجب عليها أن تسترد سمعتها».

وعلى الرغم من أن بوش ووزيرة خارجيته كونداليزا رايس، تحدثا أثناء فترة رئاسته بأسلوب منمق متظاهرين بالرضا عن «استحقاق الولايات المتحدة الأميركية امتنان الشعوب العربية، لتقديمها مُثُل الحرية والديمقراطية لهم»، بيد أن الواقع المرير لسلوك الأميركيين في المنطقة في كل يوم وكل ساعة يقلب هذه الأقوال الديماغوجية.

وللحقيقة فقد اضطرت كونداليزا رايس في نهاية فترة إدارتها للسياسة الخارجية الأميركية أن تعترف ببعض الثغرات والحسابات الخاطئة «أثناء النضال من أجل فرض «الديمقراطية» في جميع أنحاء العالم. بل انتقدت في مقال في «Foreign Affairs» «الصفقة الفاشلة»

(1) جريدة روسيا السوفياتية، 11/ 12/ 2008.

للولايات المتحدة الأميركية مع «الأنظمة الاستبدادية» التي بدورها، وفقاً لنيات واشنطن، كان يفترض أن تحافظ على استقرار المنطقة مقابل دعم الولايات المتحدة الأميركية لها. وهذه الحسابات الخاطئة، في رأيها، نجمت عن اختلاف الآراء في «المصالح الآنية للولايات المتحدة مع قيمها العليا». وبدا أن دعم الأنظمة المعادية للديمقراطية كان في مصلحة «مكافحة الإرهاب»[1].

وبرزت سياسة «الكيل بمكيالين» للولايات المتحدة في المنطقة في تعاملها مع الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية الموالية لها، وتعاملها مع انتصار حركة حماس في الانتخابات الديمقراطية المقبولة عالمياً في قطاع غزة على الرغم من كل التطرف والتعنت اللذين تتميز بهما الحركة. وساعد قصر النظر من قبل الغرب في التعامل مع هذه الحركة على خلفية جمود عملية السلام في الشرق الأوسط في كسبها المزيد من النقاط السياسية.

إلا أن «رسالة الديموقراطية العالمية» التي تقدمها الولايات المتحدة الأميركية، حسب قول كونداليزا رايس، رسالة ثابتة ولا يمكن التشكيك في صدقيتها. وكما نرى، فإن أخطاء ساسة الولايات المتحدة الأميركية لم تعلمهم شيئاً.

إن سوء معاملة السجناء في سجن أبو غريب في بغداد، الذي بات

---

(1) مجلة فورين أفيرز الأميركية. أميركا والعالم، يوليو - أغسطس/ تموز ـ آب 2008، ص13-14.

معروفاً بصورته الشائنة والكئيبة للعالم بأسره، ومراكز وكالة المخابرات المركزية السرية في أنحاء العالم التي أنشئت بناء على أوامر مباشرة من الرئيس جورج بوش الابن لأجل التعدي على حدود القوانين الإجرائية الأميركية، إضافة إلى الانتهاكات الصارخة لجميع الحقوق الإنسانية الديمقراطية في معسكر للاعتقال في قاعدة غوانتانامو (كوبا)، جميعها وجهت ضربة حساسة إلى هيبة الولايات المتحدة في العالم، وقبل كل شيء، في العالم الإسلامي، إذ ساهمت في ظهور ونمو التوجهات الراديكالية المتطرفة في الحياة الاجتماعية والسياسية. كما نلاحظ في أحد خطابات باراك أوباما للجمهور، حيث قال: «يجب علينا حتماً تسوية الأمور المعقدة، التي تركتها الإدارة السابقة، التي لطخت سمعة الولايات المتحدة الأخلاقية في شكل خطير»[1].

ومن ثم، تحدث مسؤولون في إدارة الرئيس السابق، صاحب السمعة السيئة، وأخبروا العالم أن كثيراً ممن اعتقلتهم أجهزة الاستخبارات بتهمة الاشتباه في صلتهم بالإرهاب أو دعمه كانوا أبرياء، إلا أنها زجتهم في زنزانات السجن «من باب الاحتياط»[2].

وهو ما حدث، على سبيل المثال، مع السوري عبد الرزاق جنكو، الذي تعرض عام 2001 لتعذيب وحشي في مخيمات «تنظيم القاعدة»

(1) akhbaralarab Net, 22/05/2009.

(2) واشنطن بوست، 19/ 03/ 2009.

وحركة طالبان في أفغانستان للاشتباه في كونه جاسوساً. ومن ثم هرب وتمكن من الوصول إلى الأميركيين، الذين أرسلوه بعد الاستماع إلى أقواله إلى غوانتانامو «من باب الاحتياط»، حيث قضى في المعتقل إلى أن تولى باراك أوباما الرئاسة[1].

وفي مارس/ آذار عام 2009، وبأمر من البيت الأبيض كشفت وزارة العدل الأميركية النقاب عن عدد من «التوصيات الرسمية» التي منحت الرئيس السابق والسلطات العسكرية الحق الكامل «في شروط الحرب ضد الإرهاب بعد هجمات سبتمبر عام 2001»، التي تجاهلت الحريات المدنية الأساسية التي يضمنها دستور الولايات المتحدة الأميركية[2].

وأعطت هذه «النصائح»، المشكوك فيها، الضوء الأخضر للقيام باحتجاز إداري خارج النطاق القانوني، وإنشاء سجن عسكري في غوانتانامو، والتنصت غير القانوني على المكالمات الهاتفية، وتشديد الإجراءات أثناء التحقيق، واستخدام مختلف الوسائل التي تتجاهل في معظمها اتفاقات جنيف الناظمة لأصول التعامل مع أسرى الحرب.

وفي أثناء جلسة استماع أقرَّ النائب العام الأميركي الذي يمثل الفضائح العامة المكشوفة بأن «استخدام التعذيب والموافقة عليه يناقض تاريخ القانون الأميركي والقيم الأميركية، ويقوض قدرتنا على

---

(1) واشنطن بوست، 23/ 06/ 2009.

(2) صحيفة كوميرسانت ديلي، 04/ 03/ 2009.

تطوير العدالة النزيهة، ويهدد جنودنا الشجعان في حال أسرهم في الخارج»[1].

وليس من باب المصادفة، إصدار باراك أوباما في اليوم الثاني لعمله في البيت الأبيض أمراً بإغلاق سجن غوانتانامو في غضون عام، وغيره من السجون السرية، وكذلك تعليق المحاكم الصورية البغيضة لمدة 120 يوماً - «اللجان العسكرية»، وحظر «الاستجواب مع التحيز»، وببساطة وقف التعذيب[2].

وفي وقت لاحق، في مارس/ آذار عام 2009، ألغت وزارة العدل في الولايات المتحدة الأميركية المصطلح البغيض «المقاتل العدو» الذي طبق على السجناء في غوانتانامو، والذي كان قيد الاستخدام خلال فترة إدارة بوش، بحيث كان يخوِّل بقاء «المشتبه فيهم لصلتهم بالإرهاب» لسنوات دون توجيه تهمة أو محاكمة[3]. لكن الفضيحة حول خبراء التعذيب من أجهزة الاستخبارات جعلت الأمر يزداد سوءاً في شهر أبريل/ نيسان وتلتها فضائح تكشفت لاحقاً. وخلافاً للمقاومة الشرسة التي أبدتها وكالة الاستخبارات المركزية، قامت وزارة العدل بعد حصولها على موافقة الإدارة العليا للدولة، بنشر تقارير مفصلة عن «تقنيات» الاستجواب، من ضمنها الحرمان من النوم لمدة 11 يوماً على التوالي، والحجز في مربع ضيق ومظلم، ورمي الحشرات

(1) صحيفة كوميرسانت ديلي، 04/ 03/ 2009.

(2) الشرق الأوسط، 03/ 02/ 2009.

(3) وكالة الأنباء الروسية ر.ب.ك (РБК)، 03/04/ 2009.

في غرفة الزنزانة، ورمي السجين على الجدار وتجريده من الملابس، وقال إن هذه الأساليب كلها كانت متبعة لفترة طويلة. ووفقاً للتقرير الذي كشفت عنه اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فقد كان أطباء وكالة الاستخبارات المركزية حاضرين أثناء التعذيب خلال الاستجواب، وكانوا يقدمون «نصائح قيمة» للمحققين بخصوص المعذبين، وهذا الأمر في حد ذاته يعدّ انتهاكاً صارخاً لأخلاقيات مهنة الطب، ويعيد إلى الأذهان الممارسات الطبية في معسكرات الاعتقال النازية[1].

وذكرت تقارير أن السجين خالد الشيخ محمد، على سبيل المثال، وهو سجين تردد أنه العقل المدبر لهجمات 11سبتمبر، تعرض في حضور الأطباء لـ 183 مرة من التعذيب المفضل لمحققي وكالة الاستخبارات المركزية «الإيهام بالغرق»[2] .

وأشــارت إلى ما جرى مع سجين آخر يدعى محمد ولد صلاحي وكان مصنفاً على أنه مجرم «خطير جداً، ومشتبه فيه رئيسي في تنظيم هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001»، فقد حكمت عليه «اللجان العسكرية» بعقوبة الإعدام، في حين برأته المحكمة المدنية تماماً، إذ أقرت أن كل «اعترافاته» باطلة، وذلك لأنها انتزعت تحت التعذيب الممنهج لأشهر عدة، والتهديد بإحضار والدته إلى غوانتانامو واغتصابها جماعياً أمام المدعى عليه[3].

---

(1) نيويورك تايمز، 08/ 04/ 2009.

(2) The Miami Herald, water boarding, 23/09/2009

(3) The Wall Street Journal, 23/03/2010.

وظهرت هذه المعلومات المثيرة للعار إضافة إلى تقارير الصحافة العالمية التي نشرت في سبتمبر/ أيلول عام 2009، حول قيام أطباء السجون بالتجارب غير المشروعة على المعذبين، التي تمَّ تجريمها أثناء محاكمات نورمبرغ[1].

ومن خلال هذه المعلومات يتضح سبب رفض الولايات المتحدة الاشتراك في اللجنة المختصة بالتعذيب التابعة لمجلس حقوق الإنسان في هيئة الأمم، إذ لم تنضم إليه إلا في مايو/ أيار 2009[2]. وتبدو هذه الحقائق صارخة بخزيها، حتى أن أوباما وصفها بـ «الفصل المظلم والمؤلم في تاريخنا»، غير أنه سرعان ما أكد لرجال المخابرات الذين يستخدمون وسائل «الغيستابو»(المخابرات السرية الألمانية) التعذيبية تمتعهم بحق الحصانة أمام المحاكم[3]، ولم يستطع الرئيس الجديد وفريقه أن «يقلبوا الصفحة وألا يعودوا إلى الماضي» كما ادعوا بل اتخذت الفضيحة طابعاً أكبر، فقد تبين فيما بعد أن «طرائق التعذيب القاسية» كانت مرخصة من قبل كونداليزا رايس وغيرها من كبار المسؤولين وأصحاب القرار عام 2002، أي قبل عام واحد من اجتياح العراق[4] فارتفعت أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان منادين بمحاكمة المسؤولين الكبار السابقين من إدارة بوش.

---

(1) The Guardian, 03/09/2009.

(2) روسيا السوفياتية، 03/ 09/ 2009.

(3) نيويورك تايمز، 17/ 04/ 2009.

(4) نيزافيسيمايا غازيتا، 24/ 04/ 2009.

وساندهم في مطالبهم ممثل هيئة الأمم في شؤون التعذيب مانفريد نوفاك، وأعلن أنه يجب على الولايات المتحدة أن «تجري التحقيق اللازم في أمر المشاركين في التعذيب أو من علم به»[1] ولكن الأمر توقف عند هذه الاتهامات ولم يتبعها أي تحقيق، فبقي نداء المسؤول في هيئة الأمم «صوتاً صارخاً في الصحراء دون مجيب».

أما ردُّ فعل المجتمع على هذه الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان فيمكن الحكم عليه بالاقتراح التهكمي، الذي قدمه عضو مجلس مقاطعة رود آيلند درايفر لكل من جورج بوش وتشيني ورايس بأن يجربوا على أنفسهم التعذيب بالماء، في حين سيدفع لهم 100 دولار لقاء كل ثانية يتحملون أثناءها هذا «العذاب» أما المبلغ الناتج فيتبرع به للجمعيات الإنسانية المختلفة[2].

وبعد ذلك تدفقت الشكاوى والدعوات القضائية على الكونغرس والبيت الأبيض، هذا عدا المحاكم المختلفة، وكلها من معتقلي غوانتانامو، إذ شعر هؤلاء أن ساعة القصاص قد حانت، ما تطلّب من وزارة العدل أن تفرز خمسين محامياً للدفاع عن «مكانة وشرف» الهيئات العسكرية والاستخبارية، ولكن معظم هؤلاء المحامين أخذوا يتخلون عن العمل بسبب «العمل الثقيل والمتوتر المتعلق بمعلومات

---

(1) إنترفاكس، 20/ 04/ 2009.

(2) واشنطن تايمز، 22/ 05/ 2009.

شديدة السرية»[1]. عدا ذلك اضطرت السلطات القضائية إلى الاعتراف بالحالة التي تدعو للقلق عند الكثير من المعتقلين بعد «الطرق الخاصة بالتعامل مع وعي هؤلاء المعتقلين» ما يجعل الحديث عن إفاداتهم الواعية أثناء المحاكمات من الصعوبة بمكان، وهذا بدوره أيضاً كان يبشر بمحاكمات جديدة في قضايا تطالب بتعويضات عن الضرر الشخصي الذي سببه السجن ووسائل التعذيب الجسدي والنفسي فيه[2].

ولكن مسؤولين ذوي نفوذ مثل نائب الرئيس السابق ديك تشيني أخذوا يتهمون الرئيس بالليونة ويؤكدون أنه لولا التشدد في طرائق الاستجواب لواجهت أميركا عمليات إرهابية جديدة[3].

ودحض الجنرالات المستقيلون هذا النوع من الديماغوجية مثل الجنرال شارلز كرالِك قائد المشاة البحرية في الفترة ما بين 1995 و 1999 وجورج هوار القائد العام لهيئة أركان الجيش ما بين عامي 1991 و1994 فبينوا، اعتماداً على تجربتهم العسكرية الغنية، أن المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق التعذيب لا تتميز بالصحة والصدق، وأن التشدد في طرائق الاستجواب يؤدي إلى الانحطاط الخلقي وفساد الجيش[4]. بينما عبّر وزير الدفاع غيتس عن قلقه من أن التفاصيل التي

(1) ميامي هيرالد، 07/ 09/ 2009.

(2) الشرق الأوسط، 12/ 12/ 2008.

(3) فينينشال تايمز، 27/ 04/ 2009.

(4) موقع ميامي هيرالد، 11/ 09/ 2009.

نشرت عن تجاوز الحدود في أساليب الاستجواب يمكن أن تثير مشاعر الانتقام عند العرب والمسلمين ما قد يؤدي إلى سوء معاملة الأسرى الأميركيين في المستقبل[1]، ووافقه في هذا الرأي الرئيس الأميركي عندما أجبرت المحكمة الفيدرالية العليا وزارة الدفاع على على نشر 44 صورة للتعذيب القاسي وسخرية «المحققين» من السجناء العراقيين في السجن المخزي أبو غريب وقال أوباما آنذاك: «أنا على ثقة تامة أن نشر هذه الصور لن يأتي بجديد لما نعلمه عن تصرفات بعض الأشخاص، ولكن من الواضح أن نتيجة نشرها المباشرة ستكون تزايد المشاعر المعادية لأميركا وزيادة الخطر على جنودنا». ولم تتأخر منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في اتهام الرئيس بالإخلال بوعده «الالتزام بالصراحة والشفافية»، وفي نهاية الأمر عرضت مجموعة من الصور المخزية على مرأى العالم كله[2].

واضطر أوباما آنذاك إلى التهرب من الموضوع تحت ضغط الرأي العام وترك أمر محاسبة المسؤولين الذين سمحوا بالتعذيب. وتبين فيما بعد أن الضوء الأخضر أمام «التشدد في طرائق التعذيب» كان قد سمح به جورج بوش ببيان سري أصدره عام 2002، وأخرج فيه السجناء المتهمين بالإرهاب من إطار اتفاقية جنيف المتعلقة بالتعامل الإنساني مع السجناء، وأصبح هذا البيان مرجعاً للعمل على أساسه في الوسط

(1) سي إن إن، 23/ 04/ 2009.

(2) سي سي إن، 03/ 05/ 2009.

العسكري الأميركي بقيادة وزير الدفاع آنذاك دونالد رامسفيلد[1].

وهنا بدأت حملة جدية (كتلك التي شنت على المشعوذات في القرون الوسطى) ضد المسؤولين الكبار متهمة إياهم بالسكوت عن هذه الطرائق، حتى أن تفسيرات غريبة بدأت تسمع مبررة كما في أيام جورج بوش كالقول بأن هذه الطرائق كانت تستخدم من قبل الشيوعيين الصينيين لتعذيب الجنود الأميركيين في فيتنام[2].

أما نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب التي كثر انتقادها، إذ إنها تهجمت على سياسة جورج بوش والمحافظين الجدد في العراق والعالم العربي في شكل عام، اقترحت تشكيل لجنة سمتها «لجنة الحقيقة» للتحقيق في كذب واتهامات الجمهوريين للديمقراطيين غير أن الكونغرس رفض هذا الاقتراح خوفاً من فضائح جديدة.

وتبين أن الخلاص من الكذب المتواصل الذي خلفته الإدارة السابقة ليس بالأمر السهل، فلجأت إدارة المخابرات المركزية إلى الحيلة السابقة التي استخدمتها مراراً في عهد جورج بوش لوقف موجة كشف الحقائق والفضائح التي تعرضت لها وأعلنت أنها «لا تستطيع كشف تفاصيل التحقيق المتعلق بالمتهمين بالإرهاب لأن ذلك سيؤدي إلى الكشف عن معلومات تعدُّ أسراراً حكومية»[3].

---

(1) أميركا اليوم، 15/ 12/ 2009.

(2) واشنطن بوست، 25/ 09/ 2008.

(3) وكالة ريانوفستي، 02/ 09/ 2009.

في النهاية استطاع هؤلاء أصحاب مقدرات الشعوب تجنب الاتهامات الموجهة إليهم وإلقاء المسؤولية في استخدام وسائل التعذيب القاسية على الموظفين الصغار كالعادة، وتشير مجلة «الولايات المتحدة اليوم» بحزن إلى حقيقة أن قوة الكذبة الكبيرة ثابتة وهي قدرة السلطة الحاكمة على إنكار الحقائق البينة وممارسة الضغط على كل من يحاول قول الحقيقة، وقدرتها على المضي إلى الأمام وكأن شيئاً لم يكن[1].

ورغم محاولات الرئيس الجديد الابتعاد عن نهج سابقه إلا أن الطاقة الموجهة مسبقاً في طبيعة العمل واتجاهه تغلبت على رغبته المجردة، فعلق غيتس على سبيل المثال على إغلاق سجن غوانتانامو بما يدل على غياب الإنسانية تماماً: «يكفي دحرجة هذه القارورة الملأى بالدود في الطريق»[2].

واتخذ كثيرون هذا التعبير مثالاً لكيفية التعامل مع السجناء، فيقول المحامي غابور الذي يدافع عن عدد من سجناء غوانتانامو إن سلوك السجانين أصبح أسوأ بكثير بعد القرار الذي اتخذه الرئيس الأميركي؛ فالسجانون الذين قضى الكثير منهم خدمته في العراق قرروا الانتقام جراء جراحهم ومعاناتهم في البلد المذكور، وحسب معلومات هذا المحامي صار هؤلاء يضربون السجناء، ويجبرون المضربين عن

(1) الولايات المتحدة اليوم، 15/ 12/ 2008.

(2) واشنطن بوست، 16/ 02/ 2009.

الطعام على الأكل غصباً، ويهزأون من السجناء بمختلف الطرائق كأن يرشوا مناديل التواليت ببخاخ من الفلفل الأحمر كما يرشون به غرف السجن[1]. وهكذا ازداد النشاط التعذيبي في سجن أبو غريب، وفترت الحماسة التي استقبل بها السجناء قرار أوباما إغلاق السجن بل تلاشت لاعتقادهم بأن التصريح بهذا القرار لم يكن إلا لعبة إعلامية من قبل الإدارة الجديدة.

وفي يونيو/ حزيران عام 2009، وبعد المقالات المعدة للاستهلاك العام، وأقوال القياديين العسكريين حول الظروف الفضلى في العالم التي تسود غوانتانامو انتشر خبر انتحار سجين يمني لم يتحمل ثمانية أعوام من التعذيب والإهانات ومجاعة طويلة بدأت عام 2005. وهو السجين الأول الذي انتحر في عهد أوباما[2]، مقتدياً بالسعودي العتيبي الذي نسي سجانوه أن يخبروه بقرب إطلاق سراحه وإرساله إلى بلده[3].

و الجدير ذكره أن عملية اختطاف أجهزة الاستخبارات الأميركية لمن تتهمهم بالإرهاب حسب رأيها الخاص وفي أي مكان بالعالم، لقيت استحساناً من الإدارة الجديدة للبيت الأبيض، التي صرحت بأن هذا العمل ناجع ومفيد جداً للحصول على المعلومات[4]، رغم

---

(1) ديلي ميل، 27/ 02/ 2009.

(2) واشنطن بوست، 03/ 06/ 2009.

(3) واشنطن بوست، 29/ 08/ 2008.

(4) الشرق الأوسط، 02/ 02/ 2009.

الإدانات التي وجهت إلى هذه العمليات من قبل الجهات المختلفة في العالم أجمع؛ كما رفض أوباما تشكيل لجنة تحقيق لما كان يجري من تعذيب في عهد سابقه في مقعد الرئاسة[1]، وذهب إلى إعادة عمل اللجان العسكرية التي كانت قيد الحلّ رغم المعارضة الكبيرة التي واجهها هذا القرار من قبل منظمات حقوق الإنسان، وطمأن المعارضين بأن المعلومات التي يحصل عليها بطرائق التعذيب والضغط على السجناء لن تؤخذ في الاعتبار كما أنهم لن يأخذوا في الاعتبار الإشاعات المختلفة[2]. ووجّهت آنذاك انتقادات حادة كثيرة في وسائل الإعلام الروسية إلى الحائز الجديد لجائزة نوبل للسلام، إذ اتهمه كثيرون بأنه لا يقوم إلا بإصلاحات خيالية للقوانين المكافحة للإرهاب وانخفضت جراء ذلك شعبية أوباما في شكل كبير[3].

ولكن الأمور كانت سهلة وبسيطة على الورق فقط، فبعد سجن مئات المتهمين مدة استمرت ست أو سبع سنوات جُمعوا من مختلف دول العالم بتهمة الإرهاب ولم يحاكم إلا ثلاثة أشخاص في غوانتانامو من أصل 779 سجيناً[4]، بعد كل ذلك واجه الأميركيون سؤالًا بديهياً وبسيطاً وهو: ما العمل مع هؤلاء المساجين؟ حاولوا استجابة لمطالب

---

(1) lenta.ru, 22/05/2009.

(2) لوس أنجلس تايمز، 15/ 05/ 2009.

(3) وول ستريت جورنال، 18/ 03/ 2009.

(4) واشنطن بوست، 07/ 02/ 2009.

المنظمات المدافعة عن الحقوق حتى في عهد بوش أن يحاكموهم في هيئات أسّست لهذا الغرض بالذات «اللجان العسكرية»، ولكن رغم «اللجان الخاصة» ومحاولات توجيه الاتهام لتحقيق الغرض المطلوب لم تستطع هذه اللجان أن تجد أساساً قانونياً لتجريم هؤلاء في كثير من القضايا فتمّت تبرئة 22 من أصل 23 ممن حوكموا حتى نهاية عام 2008[1]. ولكن سلطات السجن تابعت احتجاز سجنائها تحت ذريعة أنهم «سجناء خطيرون»، وفي واقع الأمر وقع الأميركيون في حلقة مفرغة، إذ لم يكن لديهم إثباتات للحكم على المتهمين، وما حصلوا عليه ليس إلا نتيجة التعذيب المبرح، في الوقت نفسه لا يمكن إطلاق سراحهم لخشيتهم أن يعودوا إلى «أعمالهم الإرهابية السابقة».

وفي أثناء اشتداد الحملة الانتخابية طالبت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في أميركا وخارجها بأن تصبح المحاكمات علنية، فجرت بداية محاكمات نموذجية، ولكنها كشفت عن مستنقع لا قرار له من انتهاكات حقوق الإنسان، ومنها ما أثبت من أعمال التعذيب والتفنن فيها ما أجبر القضاة، حتى أولئك الذين عينتهم وزارة الدفاع الأميركية، على رفض المشاركة في هذه العملية المهينة خوفاً على مكانتهم الحقوقية والاجتماعية[2]، بينما طلب آخرون السماح لهم

(1) وول ستريت جورنال، 22/ 12/ 2008.

(2) موقع واشنطن بوست، 15/ 10/ 2008.

بالوصول إلى الحجرات السرية للاطلاع على ظروف التحقيق على أرض الواقع، ولكن مسؤولي إدارة الاستخبارات وقياديين لم يوافقوا على ذلك بالمطلق، ما أعطى وقوداً جديداً للضجة في وسائل الإعلام ولدى منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان[1].

وهنا ظهرت على السطح حوادث- مريبة- قبض فيها جواسيس الاستخبارات الأميركية على بعض المتهمين بالإرهاب مقابل مكافآت متواضعة لزعماء القبائل وقادة الجماعات المسلحة كدلائل على فعالية نشاطهم[2]. عدا ذلك أصبح السجناء يتحدثون بأعلى صوتهم بعد أن نالوا حق الكلام، وفي الرسالة التي رفع عنها صفة السرية والتي كتبها خمسة من المتهمين بتفجير الطائرتين في 11 سبتمبر/ أيلول عام 2001، ما لا ينقض بنود الاتهام بالإرهاب التسعة الموجهة إليهم فحسب بل يلقي الذنب على الإرهابي الأول في العالم أي الولايات المتحدة الأميركية، ويظهرهم كأبطال مستعدين للسير حتى النهاية من أجل «الدين والأمة»[3]، إذ إنهم تبنوا مسؤولية العمل الإرهابي المزعوم في شكل فاضح وأعربوا عن فخرهم بما قاموا به معلنين أن عملهم بمثابة التضحية في سبيل الله، وأنهم يعتبرون هذه الاتهامات شرفاً لهم[4]، أما المتهم الرئيس خالد شيخ محمد فقد رفض في شكل

(1) نيويورك تايمز، 02/ 07/ 2009.

(2) وول ستريت جورنال، 22/ 12/ 2008.

(3) الشرق الأوسط، 12/ 03/ 2009.

(4) نيزافيسيمايا غازيتا، 11/ 03/ 2009.

استعراضي أن يدافع عنه محامٍ قائلاً إن «الله يحل محله»[1]، هذه الخطوات الاستعراضية التي تغذي فكرة بطولة الشهادات أثارت قلقاً كبيراً في البيت الأبيض وهذا ما عبر عنه في تصريحاته مدير البيت الأبيض، المستشار الأول للرئيس الأميركي دافيد أكسيلرود[2].

أما المتهمون الآخرون فقد اختاروا طريق المقاطعة العلنية لجلسات المحكمة تعبيراً عن احتجاجهم، فلم ينطقوا ولو بحرف واحد في قاعة المحكمة، ولم يجيبوا عن أي سؤال وجه إليهم، ما أحرج القضاة في شكل واضح[3].

وتكشف أن «المجاهدين في سبيل الإسلام» قوبلوا بالفهم والعطف وأحياناً الدعم من قبل المحققين معهم، وتبين ذلك في العام 2009 أثناء التحقيق مع مترجمين مسلمين اتهموا بالتعاون المباشر مع الإرهابيين عبر إخفاء المترجمين لمعلومات مهمة تبينت أثناء التحقيق، ونقل رسائل بين صفحات القرآن محملة بالنصائح وطرائق الإجابة في شكل آمن على أسئلة التحقيق، وإضافة إلى ذلك اتهموا بتحريض السجناء على المبالغة في الحديث عن التعذيب الذي كانوا يتعرضون له[4].

(1) ميامي هيرالد، 23/ 09/ 2009.

(2) الولايات المتحدة ـ يو إس أي ـ اليوم، 08/ 06/ 2009.

(3) عرب نيوز، 28/ 10/ 2008.

(4) نيويورك بوست، 01/ 12/ 2009.

وتقيم (نيويورك تايمز) القضاء في أمر سجناء غوانتانامو وغيره من سجون الاستخبارات الأميركية قائلة بأنه تحول إلى مهزلة كاملة في النهاية، بل إلى محكمة ضد أعمال بوش وأصحابه الإجرامية[1]، حينذاك كشفت السلطات الأميركية عن نيتها إطلاق سراح بعض السجناء الباقين حتى بداية عهد أوباما وعددهم 248 سجيناً في كوبا من 20 دولة دون شروط أو قيود، ولكنها واجهت سؤالاً بسيطاً وعاجلاً إلى أين؟ إلى أين يطلق سراح هؤلاء؟ فبعد سجن دام العديد من السنوات في غوانتانامو وغيره من سجون الاعتقال الأميركية دون حكم أو قضاء طبع هؤلاء بصفة «إرهابي خطير» أو «عملاء احتياط» وربما جهزوا في سنوات السجن لكي يعملوا جواسيس أو محرضين، في هذا الإطار يمكن لقصة السجين الطاجيكي عبد اللايف أن تكون مثالاً، فقد غادر طاجكستان وعمره ثلاثة عشر عاماً أيام الحرب الأهلية فيها وسجن سنوات طويلة في غوانتانامو دون ذنب كما تبين فيما بعد، وبعد إطلاق سراحه رفض أن يعود إلى وطنه قائلاً إن رجال أمن من طاجكستان كانوا قد زاروه في سجنه واقترحوا عليه العمل لحساب أجهزة الأمن في مراقبة ومتابعة نشاط الجماعات الإسلامية في آسيا الوسطى، وعندما رفض هددوه بشر عقاب، أما السجناء الآخرون من زملائه الطاجيكيين أيضاً الذين رفضوا التعاون مع أجهزة الأمن في

(1) نيويورك تايمز، 29/ 07/ 2008.

بلادهم فقد حكم عليهم بعد عودتهم بالسجن مدة 17 عاماً. وحسب مركز نيويورك للحقوق الدستورية، زارت سجناء غوانتانامو جهات أخرى غير أجهزة الأمن الطاجيكية مثل ممثلي الأمن الأردني والصيني والليبي والتونسي[1].

ويبقى مستقبل كل من المصري طارق السواح الصبحة والموريتاني محمد ولد صالحي غير واضح، فقد انهارا تحت الضغط والتعذيب والتهديد بالإساءة إلى أهلهما فوافقا على التعاون مع معذبيهما، ولكن السجناء الآخرين اكتشفوا خيانتهما فأصبح من الخطر إطلاق سراحهما دون حراسة، ولحمايتهما في السجن تم عزلهما في غرف مستقلة مع قطعة أرض صغيرة زرعا فيها النعناع لإضافته مع الشاي، أما المستقبل المحطم فكان لا يعني شيئاً لسجانيهما[2].

واضطرت الولايات المتحدة أن تطلب من مئات مؤيديها في أوروبا وأستراليا أن يفتحوا أبوابهم للسجناء الذين تعتزم إطلاق سراحهم، ولكن أغلب هؤلاء رفض مثل هذا «الشرف» بعذر أو بآخر بينما وافق آخرون طالبين تعويضات مادية خيالية.

أما فكرة التنقل الحر للسجناء «الإرهابيين» السابقين بتأشيرة شينغين فقد أثارت عند الأوروبيين ما وصفته صحيفة «لوموند»

(1) ميامي هيرالد، 08/ 07/ 2009.

(2) واشنطن بوست، 25/ 03/ 2010.

الفرنسية «بالقلق والرعب»[1]. حتى أن نائب الرئيس الأميركي جورج بايدن اضطر لأن يطلب المساعدة وإظهار التعاون من حلفاء أميركا في المؤتمر السنوي لشؤون الأمن في ميونيخ عام 2009، لكي يستقبلوا ولو بعض سجناء غوانتانامو[2]. فكانت استجابة الأوروبيين فاترة جداً، أما رئيس الوزراء البريطاني الخائف من النشاط الكبير للإرهابيين، فقد رفض في شكل قاطع استقبال «أناس مجهزين للعمل الإرهابي»[3]، ودعم ديفيد ميليبند في موقفه الرافض لمشيئة العم سام التجربة السابقة في استقبال السجناء من المواطنين البريطانيين السابقين إضافة إلى تحريض الشبكات الإرهابية، ومن هذه التجارب عودة المواطن البريطاني من أصول أثيوبية بنيان محمد الذي أمضى سبع سنوات في زنزانات الاستخبارات الأميركية السرية، وعند عودته اتهم بأعلى صوته استخبارات M-15 (الداخلية) و M-16 (الخارجية) بالتعاون مع الأميركيين لانتزاع الاعتراف بالتعذيب، وطالب بتسليم محاميه الوثائق المتعلقة بذلك، وكانت الفضيحة التي أعقبت هذه الحادثة من القوة بحيث لم تستطع الحكومة التخلص منها بسهولة سواء في البرلمان البريطاني أو في وسائل الإعلام[4]، فما وجدت الحكومة البريطانية

(1) لوموند، 28/ 01/ 2009.

(2) واشنطن بوست، 19/ 03/ 2009.

(3) تايمز، 27/ 01/ 2009.

(4) واشنطن بوست، 29/ 04/ 2009.

سبيلاً للرد على اتهامات وانتقادات منظمات الدفاع إلا الطريقة الأميركية البسيطة والمبتذلة بأن عزت التكتم إلى «السرية التامة» لسير العمل القضائي[1]. وتبعت ذلك فضيحة أخرى حين نشرت صحيفة «إندبندنت» في عددها بتاريخ 6 مايو/ أيار2009، مقالاً فضحت فيه المحاولات المتكررة لرجالات M-15 لإقناع سجناء غوانتانامو والسجون الأميركية الأخرى بالتعاون معهم مقابل تحسين ظروفهم في السجن أو حتى إطلاق سراحهم، وأثار استياء الشعب البريطاني أن هذه الوعود الكبيرة لم تتحقق ولو بأقل قدر ممكن إذا ما وافق السجين وتعاون مع أجهزة الاستخبارات البريطانية.

وأجبر التوتر المتزايد حول أسباب ونتائج المشاركة البريطانية في الحملة العسكرية الأميركية على العراق حكومة براون على الموافقة على المحاكمة العلنية برئاسة لجنة من خبراء مستقلين في نوفمبر/ تشرين ثاني عام 2009 ، وكان عدد الشهود آنذاك كبيراً ومعظمهم من العسكريين وأجهزة الاستخبارات البريطانية، وطرحت على رئيس الوزراء السابق توني بلير وفريقه أسئلة محرجة عن قراراتهما غير المسؤولة التي جرّت البلاد إلى حرب خطيرة لا مستقبل لها في العراق لأسباب كاذبة كاكتشاف أسلحة دمار شامل لدى نظام صدام حسين.

وحاول بلير في مذكراته التي صدرت تحت عنوان براق «الرحلة» عام 2010 بعد أن أصبح ممثلاً خاصاً «للجنة الرباعية في شؤون الشرق

(1) ميامي هيرالد.كوم، 27/ 10/ 2009.

الأوسط» أن يحسن صورة دوره الزري في المغامرة العراقية، ولكن محاولته هذه أثارت موجة من الاستياء في المجتمع البريطاني.

واتضح نتيجة المحاكمة أن القوات البريطانية التي بلغ تعدادها في العراق 120 ألف عسكري ما بين 2003 و2009، لم تكن مهيأة للعمليات العسكرية التي واجهتها لا من الناحية العسكرية القتالية ولا من حيث امتلاك السلاح اللازم، لأن الهدف الأساسي من الحملة وهو إطاحة نظام صدام حسين لم يكشف للبرلمان وللمجتمع البريطاني، وتسببت السرية التامة التي غلفت الحملة على العراق في كثير من الأحيان بحوادث مضحكة تشير إلى حجم المهزلة، مثل إرسال حمولة من الزلاجات على الثلج إلى العراق، ودفعت الحكومة البريطانية ثمن سيرها الأعمى في الركب الأميركي حياة حوالى مئتين من مواطنيها[1]. وقد حاول المشاركون في الأحداث من مسؤولين وضباط أن يعزوا أخطاءهم إلى الضغط الكبير الذي كان يلاحقهم من وراء المحيط حيث قرروا إطاحة صدام حسين بأي ثمن منذ عام 2001، وكانت جلسات المحكمة العلنية تجري في جوّ من المشاعر المتضاربة، حيث اندلعت التظاهرات وراء المحيط وحمل المشاركون فيها الدولارات الملطخة باللون الأحمر تعبيراً عن أن هدف الحرب هو الأموال على حساب دماء العراقيين[2].

---

(1) نيزافيسيمايا غازيتا، 24/ 11/ 2009.

(2) واشنطن بوست، 25/ 11/ 2009.

وانفجر الرأي العام عندما تبين للمجتمع البريطاني بالدلائل المؤكدة كذب جورج بوش وتوني بلير في ادعاءاتهما المضللة والمتعمدة امتلاك العراق أسلحة للدمار الشامل المزعوم، وأنهما استخدما هذه المزاعم لتبرير الاعتداء على دولة عربية حرة ومستقلة، وظهرت في الصحف العالمية مطالب بمحكمة دولية تحقق في جرائم الحرب كتلك التي تشكلت للتحقيق في أحداث يوغسلافيا السابقة، وذلك لمحاكمة المسؤولين والمبادرين إلى العدوان على العراق[1].

وزادت المعلومات الدقيقة التي جمعها وأعلنها المركز الأميركي للمسؤولية الاجتماعية بالتعاون مع صندوق استقلالية الصحفيين من سخونة المجادلات المشتعلة. وحسب هذه الإفادات فقد أعلنت القيادة الأميركية في الفترة من سبتمبر/ أيلول 2001 حتى سبتمبر/ أيلول 2003 نحو 935 تصريحاً كاذباً في شأن العراق، وأدلى الرئيس جورج بوش 260 تصريحاً ـ غير صحيح- منها 232 تصريحاً عن وجود أسلحة دمار شامل لدى صدام حسين و28 تصريحاً عن العلاقة الوطيدة بين العراق وتنظيم «القاعدة»، أما وزير الخارجية السابق كولن باول فلم يكن «صادقاً بل متحايلاً في قول الحقيقة» 254 مرة. فما كان من النائب العام السابق رمزي كلارك إلا أن دعا وزارة العدل للتحقيق في شكل دقيق ودون محاباة « بأعمال رجال الدولة الذين بدأوا الحرب العراقية»[2].

(1) عرب نيوز 18/ 12/ 2009.

(2) http://journal-neo.com/php/content.php?id=765

وطبعاً لم يتبع ذلك أي تحقيق. أما ما تكشف من «خفايا» فلم يزد في «دفء» العلاقات بين بريطانيا والدول العربية والإسلامية ولم يرفع من الثقة بين الشرق والغرب بشكل عام.

وتدفقت الفضائح كالسيل، ففي فبراير/ شباط 2010 انفجرت فضيحة غوانتانامو ولكن مع الحلفاء الأنغلوساكسونيين هذه المرة، فقد عبّر البيت الأبيض رسمياً عن «استيائه» من قرار المحكمة البريطانية السماح بنشر المعلومات السرية التي حصلت عليها من الولايات المتحدة، والتي كشفت أكثر فأكثر التعذيب غير الإنساني والمهين الذي تعرض له السجناء في هذا المكان الكريه[1].

وفي مارس/ آذار عام 2009 اضطرت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون أن تعين أحد مساعديها السفير دان فريد ممثلاً خاصاً في أوروبا لإقناع القيادات الأوروبية باستيعاب المعتقلين «الإرهابيين» السابقين[2]، وفي يونيو/ حزيران 2009 استخدم فريد «جميع الوسائل» لإقناع الزعماء الأوروبيين باستقبال ولو القليل من السجناء الذين يطلق سراحهم في غوانتانامو، فمن بين السجناء الذين ما زالوا في المعسكر حتى ذلك الحين وعددهم 230 سجيناً تمت محاكمة 50 معتقلاً منهم فقط، وأبدى الأميركيون استعدادهم لتحمل نفقات النقل والسفر للجميع.

---

(1) واشنطن بوست، 11/ 02/ 2010.

(2) akhbaralarab.net, 13/03/2009.

أما ردُّ الفعل الأوروبي على هذه المطالب فعبر عنه التساؤل المنطقي لوزير الداخلية الألماني شوبيله الذي قال: «إذا كانت المقاطعات الأميركية جميعها ترفض استقبال المعتقلين المطلق سراحهم، فكيف يمكن أن نفسّر للشعوب الأوروبية أن قوانين أوروبا تختلف عن القوانين الأميركية»[1].

ورأى الأوروبيون في ذلك استمراراً في النهج الأميركي المعتاد والقائم على أن «أمجاد النصر من نصيب أميركا، أما ثقل الهزيمة فيوزع على الحلفاء والشركاء»، وفي هذا السياق قال النائب العام في أميركا هولدر الأصغر: إن أوروبا لم تفتح سجن غوانتانامو وكثيراً من الأوروبيين كانوا ضد ذلك، ولكن لكي يغلق هذا السجن يجب أن يضحي الجميع وأن يكونوا مستعدين لاتخاذ قرارات صعبة[2]، ووفقاً لهذا المبدأ توجه في نهاية أبريل/ نيسان إلى أوروبا ليقنع زعماءها، وكانت النتيجة مثيرة للسخرية، فقد وافق الإنكليز على استقبال واحد من السجناء، ووافق الفرنسيون على استقبال واحد آخر بينما التزم الآخرون الصمت أو ردوا بكلمات عامة مقتضبة.

واضطر الرئيس أوباما بذاته أن يبذل جهده في إقناع الأوروبيين باستقبال بعض معتقلي غوانتانامو، ففي حوار خاص مع رئيس الوزراء

(1) لي تيمبز، 19/ 06/ 2009.

(2) واشنطن بوست، 23/ 02/ 2009.

الإيطالي سيلفيو برلسكوني شكره بحرارة لموافقته على استقبال ثلاثة معتقلين (فقط!)[1].

كما شكرت هيلاري كلينتون إيرلندا لاستقبالها معتقلين اثنين[2]، وبعد ذلك أقنعت فرنسا باستقبال اثنين أيضاً في نهاية عام 2009، حيث نقلا إلى مكان سري[3].

وأتت الموافقة من جهة غير متوقعة، إذ أعلن الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز في لقاء خاص أجرته معه قناة الجزيرة التلفزيونية استعداده لاستقبال جميع سجناء غوانتانامو، مستغلاً وضعه الصعب لدى أعدائه ورغبته في رفع أسهمه السياسية، وهو أمر لم يكن مقبولاً من حيث المبدأ من قبل واشنطن[4].

وتمكنت الولايات المتحدة بصعوبة من إرسال 15 معتقلاً سابقاً إلى الصين وتحديداً إلى جزر بالاو الصغيرة حيث يعيش شعب اليوغور المناهض لحكومة بكين المركزية، ويعتمد كلياً على المساعدات الأميركية، ويبلغ إجمالي عددهم 20 ألف نسمة، وأرسلت كذلك آخرين إلى جزر برمودا. حتى في هذه الحال لم تمض الأمور

---

(1) الشرق الأوسط، 17/ 06/ 2009.

(2) ريا نوفستي، 12/ 10/ 2009.

(3) واشنطن بوست، 01/ 12/ 2009.

(4) إنترفاكس، 03/ 04/ 2009.

بسلامة فقد طالبت الصين بتسليم المقاتلين إليها[1]، عند ذلك لجأت إلى سويسرا المحايدة فأرسلت إليها معتقلين اثنين أيضاً[2].

وفي نهاية المطاف عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقية مع الولايات المتحدة تحت الضغط المتواصل تنص على استقبال الاتحاد للمعتقلين السابقين على أساس خاص ومنفرد وبشرط موافقة كل دولة أوروبية على حدة[3].

في بداية العام 2010، وافقت إسبانيا على استقبال 5 معتقلين (لتكون أكثر الدول تعاطفاً)، ووافقت ألبانيا على استقبال ثلاثة، وبلغاريا على استقبال سجين واحد[4].

وحسب المثل القائل «الثلم الأعوج من الثور الكبير» استقبلت جورجيا ثلاثة سجناء (بتمويل من أميركا يدفعه شعبها كضرائب)[5]، وشكرت القيادة الأميركية نظيرتها الجورجية (لتنفيذ التزامات الحلف والمساعدة على إغلاق سجن غوانتانامو)[6]. وفي فبراير/ شباط من عام 2010، أعلنت الحكومة اللاتفية تقديم حق المواطنة فيها لمواطن أميركي سجن مدة ثلاث سنوات، وتبين في نهاية الأمر بعد التحقيق الأميركي أنه «غير خطير»[7].

---

(1) لوس أنجلس تايمز، 15/ 06/ 2009.

(2) إيتار تاس، 25/ 03/ 2010.

(3) الشرق الأوسط، 17/ 06/ 2009 .

(4) الولايات المتحدة اليوم، 25/ 02/ 2010.

(5) يورو آسيا، 28/ 10/ 2009.

(6) نيزافيسيمايا غازيتا، 25/ 03/ 2010.

(7) قناة آر تي آر، 12/ 02/ 2010.

واضطر الأميركيون إلى الإعلان بلسان وزير الدفاع الأميركي عن ضرورة إبقاء بعض المعتقلين المفرج عنهم من سجن غوانتانامو، تحت الحجز بدون محاكمة أو تحقيق إلى أجل غير مسمى بسبب ردود الفعل والاستجابة «البطيئة» من دول التحالف لطلب احتواء المعتقلين المفرج عنهم، وبسبب المخاوف من انضمام هؤلاء إلى صفوف المتطرفين والإرهابيين[1]. وقد حددت لجنة خاصة بوزارة العدل الأميركية بداية عام 2010، عدد هؤلاء المعتقلين وهم 50 سجيناً امتنع استجوابهم بسبب استخدام مختلف أساليب التعذيب وطرائق أخرى سرية[2]. وهنا نرى كيف يتنازل البيت الأبيض، بالرغم من تأكيداته المتكررة، عن الالتزام بمبادئ الديمقراطية، وقد وعد الرئيس الأميركي باراك أوباما بأن تكون قضية احتجاز المعتقلين الخطرين تحت مراقبة السلطة القضائية والكونغرس الأميركي[3].

وعلى الرغم من استحواذ الديمقراطيين على الأكثرية في الكونغرس الأميركي فقد رفض أعضاؤه تخصيص مبلغ يقدر بـ 80 مليون دولار من أجل إغلاق المعتقل واستيعاب بعض السجناء في الولايات المتحدة الأميركية بدون تحديد برنامج عمل واضح[4].

---

(1) موقع لينتا رو، 04/ 05/ 2009.
(2) واشنطن بوست، 22/ 01/ 2010.
(3) نيويورك تايمز، 22/ 05/ 2009.
(4) سي سي إن، 05/ 05/ 2009.

وما أن تجرأ باراك أوباما على تقديم اقتراح حول نقل بقية المعتقلين إلى سجون محصنة على الأراضي الأميركية حتى حصل على ردٍّ قوي، وقوبل بحملة احتجاجية من قبل مجلس الشيوخ ومن الخارج تحت شعار «لا نرغب في الإرهابيين في ديارنا فليبقوا في مكانهم». وحذر رئيس الاستخبارات المركزية الكونغرس من التأثير السلبي والراديكالي للسجناء في حال إثبات تعاونهم مع شبكات إرهابية على الأراضي الأميركية[1]. حتى أن السيناتور الجمهوري جيمس إنهوف في سياق حديثه عن الأمن الأميركي أكد على ضرورة إبقاء معتقلي غوانتانامو في الجزيرة النائية بدلاً من الإفراج عنهم[2]. كما رافق هذه الأقوال ظهور أنباء في الصحف الأميركية ناقشت إمكانية هجوم الإرهابيين على السجون المحصنة التي قد تؤوي معتقلي غوانتانامو على الأراضي الأميركية وذلك لإثبات هشاشة حصانة هذه السجون، وهذا العمل سيكون بمثابة رد اعتبار لنتائج ما بعد أحداث 11 سبتمبر، ولدعم هذه الفرضية تم تقويم حادثة اقتحام المسلحين الشيشان لمدرسة بسلان عام 2004[3].

ومما زاد الطين بلّة قيام إدارة الرئيس أوباما في نوفمبر/ تشرين

(1) لوس انجلس تايمز، 30/ 09/ 2009.

(2) واشنطن تايمز، 27/ 05/ 2009.

(3) نيويورك بوست، 14/ 10/ 2009.

الثاني 2009، بالرغم من الاحتجاجات الكبيرة، باتخاذ قرار بنقل السجين محمد الشيخ ومعه أربعة آخرون وهم المتهمون بالإعداد لحادثة 11 سبتمبر 2001 إلى السجن الفيدرالي في منهاتن بالقرب من برجي مركز التجارة العالميين «وذلك لإظهار قدرة السلطة القضائية الأميركية». وقد عبر خصوم هذه الخطوة، عن قلقهم بأن يتسبب استمرار محاكمتهم المدنية أو العسكرية لفترة طويلة في عمليات إرهابية جديدة أو أن تتحول إلى سيرك دعائي ينتهي بالإفراج عن الإرهابيين وذلك لعدم كفاية الأدلة، بالإضافة إلى أنها سوف تكلف الحكومة الأميركية مبلغاً قدره 200 مليون دولار[1]. وصعّد في الموقف الكلمة التي ألقاها أسامة بن لادن في تسجيل مصور له في مارس/ آذار 2010، وهدد فيها بقتل أي سجان أميركي ينفذ حكم الإعدام بالمجاهد المعتقل محمد[2].

ونتيجة الفضائح المتواصلة التي شملت عمدة نيويورك مايكل بلومبرغ اضطرت إدارة الرئيس أوباما في نهاية يناير/ كانون الثاني من عام 2010 إلى البحث عن مكان جديد من أجل محاكمة الإرهابيين «الذين اعترفوا»[3].

وفي نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2009 تمكنت إدارة الرئيس أوباما بعد ضغوط مستمرة على الكونغرس الأميركي الذي وافق في النهاية على خطة الرئيس أوباما المتضمنة نقل جميع معتقلي غوانتانامو

(1) يو أس أي تودي، 19/ 11/ 2009، akbaralrab.net، 30/ 01/ 2010.

(2) نيويورك تايمز، 26/ 03/ 2010.

(3) lenta.r, 02/02/2009.

لمحاكمتهم في الولايات المتحدة الأميركية علماً أن الكونغرس خصص مبلغاً قدره (42.8) مليون دولار[1].

وفي ديسمبر/ كانون الأول من عام 2009، أمر الرئيس الأميركي باراك أوباما وزير دفاعه والمدعي العام بنقل قسم من السجناء، وهم حوالى 20 شخصاً، من القاعدة إلى أحد السجون الأكثر تحصيناً وهو سجن تومسون في ولاية إيلينوي الذي كان خالياً تقريباً من أي نزلاء بسبب عدم توافر المال الكافي لدى الإدارة في الولاية للإنفاق على السجن[2]. ومن أجل تنفيذ قرار أوباما هذا طلبت الادارة ما يقارب 150 مليون دولار من الميزانية الفيدرالية، لكن في هذه الأثناء رفض الكونغرس إمداد الإدارة بالأموال المطلوبة، وتسبب الرفض بتأجيل إنهاء العمليات بما فيها تجهيز السجون بالمعدات التقنية المتطورة حتى عام 2011 [3].

وبسبب هذا التأخير اضطرت الادارة الأميركية إلى إرسال «دزينة من المعتقلين» إلى مسقط رأسهم في اليمن وأفغانستان والصومال كما في القصص الخيالية التي عادة ما تنتهي بعودة الأسماك المهاجرة إلى مياهها الأصلية[4]. أما بقية المعتقلين فلم يجدوا لهم مكاناً يلجأون إليه.

ومنذ النصف الثاني من عام 2009 أخذ الحديث عن تأجيل

(1) إذاعة إيخا موسكو، 21/ 10/ 2009.

(2) إنتر فاكس، 16/ 12/ 2009.

(3) نيويورك تايمز، 23/ 12/ 2009.

(4) موقع كسمونيتور.كوم، 21/ 12/ 2009.

إغلاق معتقل غوانتانامو يزداد، وقررت الإدارة الأميركية الحدَّ من زيارة الصحفيين إلى المعتقل على الرغم من مبادئ حرية الحصول على المعلومات التي ينص عليها الدستور[1].

ولعل القرار الذي اتخذه رئيس المحكمة الدستورية العليا القاضي جون روبرتس في يوليو/ تموز عام 2005، بالرغم من المقاومة العنيفة لإدارة جورج بوش، والقاضي بضرورة إلزام الحكومة بالمحافظة على جميع الدلائل والبراهين والوثائق والمعلومات من أجل استخدامها في حال احتمال وجود انتهاكات من قبل المحققين حال دون إغلاق سجن غوانتانامو[2].

في سبتمبر/ أيلول عام 2009 عاد كل شيء إلى ما كان عليه سابقاً، فقد اتخذت واشنطن قراراً بالمحافظة على الحالة الطبيعية العقيمة لسجن غوانتانامو ونزلائه دون تغيير رغم الاحتجاجات الكبيرة من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان. فقد استمر احتجاز نحو مئتي معتقل بدون أي محاكمة أو تحقيق تحت سلطة سجانيهم[3]. مع العلم أن طاقم السجانين بمن فيهم المتعاقدون تم الاحتفاظ به حتى عام 2010. وفضلاً عن ذلك، فهؤلاء كلفوا دافعي الضرائب ما يقارب مئة مليون دولار، بالرغم من أنه كان من المفترض وفقاً لقرار الرئيس أن يتم

---

(1) FNS, 28/09/2009.

(2) ميامي هيرالد، 16/ 11/ 2009.

(3) واشنطن بوست، 23/ 09/ 2009.

إغلاقه في مطلع عام 2010 [1]. وفي نهاية عام 2009 تم إجهاض أحد أهم الوعود في برامج الانتخابات الرئاسية التي أقرها المرشح أوباما والمتضمنة تحديد موعد لإغلاق سجن غوانتانامو.

ويمكن اعتبار الأثر اليمني في حادثة محاولة تفجير طائرة إيرباص في الخامس و العشرين من ديسمبر/ كانون الأول عام 2009، أحد العوامل التي أعاقت تنفيذ مشروع أوباما إغلاق سجن غوانتانامو، لأن معظم المعتقلين في ذلك الوقت كانوا من أصول يمنية وعودتهم إلى وطنهم سوف تشكل تهديداً لاحتمال انضمامهم إلى صفوف الإرهابيين[2].

ولهذا فإن نيات باراك أوباما الحسنة عرقلتها أشراك القوانين البيروقراطية ورفض المجتمع.

وبعد إجـراء مباحثات طويلة وافقت بعض الـدول العربية وبالتحديد مصر والمملكة العربية السعودية واليمن على نقل بعض السجناء إلى سجون مخصصة لإجراء تحقيقات إضافية.

وهنا وقعت الولايات المتحدة الأميركية تحت نيران انتقادات المدافعين عن حقوق الإنسان الذين اتهموا البيت الأبيض بمحاولة التنصل من قضية المعتقلين، الذين تمت تبرئتهم لاحقاً عن طريق إرسالهم إلى هذه السجون المخصصة، التي سيتم تعذيبهم فيها.

---

(1) ميامي هيرالد، 8/ 10/ 2009.

(2) واشنطن بوست، 30/ 12/ 2009.

فسجون البلدان التي استقبلت المعتقلين طالبت الولايات المتحدة الأميركية بملايين الدولارات بحجة إعادة تأهيل المعتقلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

وهنا لم يمر هذا الأمر بدون فضيحة، فقد أراد الأميركيون في بداية الأمر تسليم المئات من المواطنين اليمنيين عبر قنوات آمنة إلى السجون المخصصة في المملكة العربية السعودية، ولكنهم فوجئوا باحتجاج كبير من اليمن أعاق تنفيذ هذا المخطط[1]، مع العلم أن السعوديين أنفسهم لم يكونوا راغبين في استقبال المعتقلين اليمنيين بحجة أن هؤلاء يجب أن يعيشوا مع ذويهم وأصدقائهم، الذين سوف يراقبون حركاتهم، ويبلغون السلطات بحركاتهم المشتبه فيها في حال حدوث أي شيء طارئ[2]. وهذا ما أكده العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبدالعزيز أثناء زيارته للولايات المتحدة الأميركية في نهاية يونيو/ حزيران 2010، حيث عبر عن دهشته خلال حديث أجراه مع الرئيس الأميركي أوباما، لعدم اتخاذ قرار الإفراج عن بقية المعتقلين السعوديين العشرين[3].

بالإضافة إلى أن العديد من الخبراء في مجال مكافحة الإرهاب حذروا من أن الكثير من المشتبه فيهم خضعوا لبرامج أيديولوجية

---

(1) موقع ميامي هيرالد كوم، 14/ 06/ 2009.

(2) واشنطن بوست، 14/ 10/ 2009.

(3) واشنطن بوست، 30/ 06/ 2010.

تدريبية في مدرسة «الجهاد في سبيل الله» عندما كانوا معتقلين خلف قضبان إدارة الاستخبارات المركزية، بدليل التحاقهم بالخلايا الإرهابية في جميع أنحاء العالم فور خروجهم من غوانتانامو.

وتشير لائحة أكثر المتهمين بجرم الإرهاب التي نشرتها السلطات السعودية في فبراير/ شباط 2009 إلى عدم فعالية برامج إعادة التأهيل الأميركية التي استخدمت مع المعتقلين في غوانتانامو، فهناك 11 معتقلاً فقط من أصل 85 خضعوا لهذه البرامج وكانت نتائج هذه البرامج عليهم سلبية[1].

فعلى سبيل المثال، وبحسب ما أعلنت الصحف الأميركية فقد التحق أحد معتقلي غوانتانامو سعيد الشهري بصفوف القاعدة في اليمن، حيث أصبح لاحقاً زعيماً لها، بعدما خضع لبرامج «غسل الدماغ» في المملكة العربية السعودية. وفي ندائه في أحد المواقع الالكترونية قال: «إن الله يرى أن السجن عزّز إيماننا بالمبادئ التي جاهدنا من أجلها وبسببها سجنّا»[2].

وعلى الفور سطع نجمه، إذ أصبح من بين المشتبه فيهم في تفجير السفارة الأميركية في صنعاء في سبتمبر/ أيلول 2008[3].

وفي وقت لاحق انصهرت مجموعتا القاعدة في السعودية وفي

(1) واشنطن بوست، 30/ 06/ 2010.

(2) تايمز، 27 / 01/ 2009.

(3) نيويورك تايمز، 23/ 01/ 2009.

اليمن، علماً أن قادة الحركتين من معتقلي غوانتانامو سابقاً، لتصبحا مجموعة واحدة تحت اسم مجموعة القاعدة في جزيرة العرب، ولتصبح هذه المجموعة فيما بعد من أقوى المجموعات الإرهابية[1].

وقد حاول الأميركيون زجّ الحكومة اليمنية في محاربة القاعدة وبعض المجموعات الإرهابية الأخرى، ولكن ردَّ الفعل اليمني كان سلبياً، وهذا يعود حسب ما أورده الباحث الروسي أندريه ريابوف، إلى أن المجموعات الإسلامية التي خاض قادتها حروب أفغانستان هي التي قدّمت الدعم للرئيس اليمني علي عبد الله صالح في فترة الحروب الأهلية بين الشمال من جهة وجنوب اليمن من جهة أخرى عام [2]1994. وتبين لاحقاً أن هناك اتفاقاً غير معلن بين صنعاء من جهة وزعماء المنظمات المتطرفة من جهة أخرى على عدم تعرض أحدهما للآخر في ظل الانقسام الذي تشهده البلاد من قبل المتمردين في شمال غرب البلاد من جهة والانفصاليين الجنوبيين من جهة أخرى. كما أن السلطات اليمنية استخدمت الراديكاليين من الطائفة السنية والسلفيين الذين كانت تربطهم علاقة بالقاعدة من أجل قمع المتمردين الشيعة. فالكثير من الذين شاركوا في عدة نقاط ساخنة من العالم استقبلوا لدى عودتهم كالأبطال، يقدّر عددهم بنحو 60 ألفاً من المحاربين

---

(1) واشنطن بوست، 30/ 12/ 2009.

(2) ريابوف، مشكلة واشنطن اليمنية، www.iimes.ru

القدامى الذين خضعوا لتدريبات في مدرسة الجهاد في ثمانينيات القرن الماضي، أصبحوا عاطلين عن العمل ومنبوذين اجتماعياً[1]. وقام هؤلاء «الأبطال» بعدة هجمات على السجون المحلية من أجل تحرير رفاقهم وأولاد عشيرتهم. حيث تم تحرير ما يقارب 23 فرداً من أعضاء القاعدة في إحدى هذه الهجمات التي تمت في يونيو/ حزيران عام 2006 [2].

وتلتها لاحقاً هجمات أخرى على السجون اليمنية. وهنا فسّر الأميركيون تهرب السلطات اليمنية من تقديم المساعدة نتيجة لعدم توافر الإمكانيات اللازمة للتعاون في هذا المجال[3].

اضطرت الولايات المتحدة الأميركية إلى اتخاذ بعض الإجراءات الإضافية منها القرار الذي اتخذه الجنرال باتريوس وتمَّ توقيعه في نهاية سبتمبر/ أيلول 2009، ويتعلق بمنطقة الشرق الأوسط عموماً واليمن خصوصاً، وتضمن الاتفاق إرسال وحدات خاصة أميركية[4]. إضافة إلى تخصيص 155 مليون دولار من أجل شراء معدات للجيش اليمني[5].

مع ذلك فقد قامت القوات اليمنية بقصف قواعد تنظيم القاعدة

(1) واشنطن بوست، 11/ 02/ 2010.

(2) akbaralarab.net, 20/06/2009.

(3) واشنطن بوست، 25/ 09/ 2008.

(4) lenta.ru, 25/05/2010 .

(5) نيويورك تايمز، 25/ 05/ 2010.

في نهاية يناير/ كانون الثاني 2009 بمساعدة أجهزة الاستطلاع الأميركية[1]. ولكن أعداد الضحايا من بين السكان المدنين الذين سقطوا من جراء القصف الأميركي، وخصوصاً صواريخ التوماهوك المطبوع عليها شارة صنع في أميركا كان لها الأثر السلبي، حيث ارتفع عدد المناهضين للسياسة الأميركية في جميع أنحاء البلاد مع العلم أن المواقع الإسلامية الإلكترونية أظهرت مشاهد أجسام الأطفال المقطعة والنساء الميتات[2].

ومما زاد الأمر تعقيداً قيام منظمة حقوق الإنسان (آمنستي انترناشيونال) بشراء صور تؤكد استخدام القذائف المحرمة دولياً ضد جماعات القاعدة والمدنيين اليمنيين، وحاولت الولايات المتحدة الأميركية مرة أخرى إبعاد الشبهة عنها، ودفعت باتجاه إلقاء اللوم على صنعاء رغم أن جميع الضربات التي حلت بالمدنيين كانت من قبل الطائرات الأميركية من دون أدنى شك، وذلك يعود إلى عدم إمكانية السلطات اليمنية شراء مثل هذه الطائرات والصواريخ، حينئذ شعرت واشنطن أنها وصلت إلى طريق مسدود، وبدأت بإطلاق تصريحات بأنها كانت منذ البداية معارضة لمعاهدة منع الأسلحة العنقودية، وبأن المعاهدة أصلاً غير قادرة على حظر استخدامها من قبل الولايات المتحدة الأميركية[3]، وكان للضربات التي استهدفت مواقع القاعدة أثر

(1) واشنطن بوست، 21/ 12/ 2009.

(2) تايم، 21/ 12/ 2009.

(3) akhbaralarab.net, 07/06/2010.

سلبي، فقد صرح زعماء القاعدة بأن محاولة تفجير الطائرة الأميركية في عيد الميلاد جاءت ثأراً لمقتل المدنيين اليمنيين، جراء القصف الصاروخي للطائرات الأميركية في ديسمبر/ كانون الأول 2009. والجدير ذكره أن جميع المقاتلين الذين شاركوا في معارك العراق والصومال عادوا لينضموا إلى صفوف المجاهدين ومحاربة القوات الأميركية لقاء أجرة زهيدة تقدر بـ200 أو 300 دولار في الشهر.

وفي يناير/ كانون الثاني عام 2010، حذر 150 عضواً من رابطة علماء الدين اليمنيين من أن العمليات التي تقوم بها صنعاء بمساندة القوات الأميركية من أجل مكافحة الإرهاب يمكن أن تؤدي في النهاية إلى احتلال البلاد من قبل القوات الأجنبية، مستندين في ذلك إلى تطور السيناريو العراقي، فيما شدد زعيم الرابطة الشيخ عبد المجيد الزنداني الذي تعتبره أجهزة الاستخبارات الأميركية الأب الروحي لابن لادن، على ضرورة الدعوة إلى الجهاد في حال اجتاحت القوات الأجنبية البلاد[1].

ولابد من الإشارة إلى أن القاعدة في جزيرة العرب استفادت من هذا الوضع المتوتر، حيث دعت في التاسع من فبراير/ شباط 2010

(1) التحولات في الوضعين السياسي والعسكري في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 11-17 يناير/ كانون الثاني 2010، www.iimes.ru

جميع المسلمين إلى الجهاد، وحصار البحر الأحمر لمنع دخول المحتل الأميركي[1].

ويمكن القول إن اليمنيين كانوا يملكون ما يحاربون به؛ فنتيجة للعادات والتقاليد القبلية التي تعود إلى عدة قرون، يعتبر السلاح وقبل كل شيء الخنجر المعقوف «الجنبية»، سمة من سمات الرجل اليمني؛ فحسب الإحصاءات الرسمية في اليمن هناك 60 مليون قطعة سلاح، أي بمعدل ثلاث قطع لكل مواطن يمني وسطياً، فبإمكان أي مواطن شراء تشكيلة واسعة من الأسلحة في السوق السوداء من القنابل حتى الصواريخ والرشاشات والمدافع، وهناك طرفة شائعة تقول إن يمنياً اقترب من حاجز عسكري راكباً دبابته فسأله الحارس هل لديك سلاح؟ فأجابه نافياً، فقال له الحارس إذاً بإمكانك متابعة طريقك.

وأصبح موضوع خطف الناس، وخصوصاً الأجانب، ومن ثم مطالبة الحكومة بدفع فدية، أمراً شائعاً في الحياة اليمنية؛ ففي نهاية مايو/ أيار عام 2010، خطف مسلحون تابعون لإحدى القبائل عائلة أميركية ثأراً لقيام الحكومة اليمنية بحجز أحد زعماء القبائل في السجون المركزية[2].

وقامت العناصر الإرهابية بمختلف فئاتها باستغلال الظروف الراهنة لتعزيز عملياتها ليس في اليمن فقط، وإنما في دول الجوار؛

---

(1) التحولات في الوضعين السياسي والعسكري في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا8-14 شباط/ فبراير 2010، www.iimes.ru.

(2) عرب نيوز، 24/ 05/ 2010.

فقد هاجم مسلحون تابعون للقاعدة القنصلية الأميركية في مدينة جدة السعودية في ديسمبر/ كانون الأول 2004. وعندما ألقت السلطات القبض على العناصر تبين أن الأسلحة تحمل أرقاماً تسلسلية تابعة لوزارة الدفاع اليمنية.

وحاولت السلطات اليمنية في بداية 2010، بتوصية من الأميركيين، ضبط موضوع الأسلحة بين السكان المدنيين عن طريق إصدار مرسوم يمنع منعاً باتاً تداول الأسلحة، وإلقاء القبض على بعض كبار المتاجرين بها، ولكن كما تبين لاحقاً لم تؤدّ هذه الإجراءات إلى النتائج المطلوبة، حينئذ زودت الولايات المتحدة الأميركية صنعاء بالمال من أجل شراء الأسلحة من القبائل، ولكن النتيجة كانت ارتفاع أسعار الأسلحة في السوق السوداء[1].

واضطر وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس إلى الإقرار بالخطأ في التسرع بالتقويم الذي قدمته أجهزة الاستخبارات الأميركية حول التقليل من إمكانيات المسلحين التابعين لمنظمة القاعدة؛ فبرأيه أن هذه المنظمة استطاعت بنجاح أن تقيم فروعاً لها في معظم البلدان الإسلامية، ولهذا ظهرت مخاطر حقيقية من علاقة القاعدة بحركة طالبان، الأمر الذي سيصعب على الأميركيين القيام بمكافحة الإرهابيين وملاحقتهم[2].

---

(1) الشرق الأوسط، 08/ 02/ 2010.

(2) واشنطن بوست، 21/ 01/ 2010.

ومما أقلق واشنطن وجود معلومات تؤكد اختراق أجهزة الأمن اليمنية من قبل عناصر القاعدة، ما يضع فعالية كل عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها القيادة الأميركية محط تساؤل[1].

وأعرب الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الذي حكم البلاد مدة 30 عاماً عن استعداده البدء في حوار مع عناصر من القاعدة وذلك لتخوفه من الوضع الداخلي المضطرب، ولسعيه من أجل خلق توازن بين المجموعات القبائلية المتنازعة، ولكن شرط أن يسلم مسلحو القاعدة أسلحتهم، هذه الحركة التي قام بها صالح أزعجت الساسة في واشنطن وأثارت الشك في قلوبهم حيال ما يقوم به[2]. فالكل يذكر حادثة الهروب التي أحدثت ضجة كبيرة عندما استطاعت مجموعة كبيرة متهمة بتفجير المدمرة الأميركية «كوول» الهروب من السجن المحصن في شكل قوي بمساعدة قوات الأمن اليمنية كما يقولون، كما أن الأميركيين لا يمكنهم السماح للرئيس صالح بما قام به عندما أفرج عن أحد منظمي عملية تفجير المدمرة الأميركية الذي كان موضوعاً في الإقامة الجبرية، ورفضت السلطات اليمنية فيما بعد تسليمه للأميركيين[3].

عدا ذلك لم تؤد الضربات المتواصلة للقاعدة إلى النتيجة

---

(1) الشرق الأوسط، 12/ 02/ 2010.

(2) واشنطن بوست، 20/ 01/ 2010.

(3) نيويورك تايمز، 11/ 01/ 2011.

المرجوة. فعلى سبيل المثال في نهاية مايو/ أيار من عام 2010، وعندما كانت القوات الأميركية تستعد لضربة أخرى لإحدى القواعد التابعة لتنظيم القاعدة، قامت بقصف نائب محافظ مأرب مع ثلاثة من مرافقيه، علماً أن المسؤول هذا تم تعيينه من قبل الرئيس صالح شخصياً ليكون وسيطاً بين السلطة من جهة وعناصر القاعدة المحليين من جهة أخرى، التي يتزعمها قريب نائب المحافظ مما أدى إلى قيام عشيرته بالثأر عن طريق تفجير أنبوب للنفط، والاشتباك مع القوات اليمنية غير مرة[1].

ولكن، وفي الوقت نفسه حالت الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة الأميركية في العراق وأفغانستان من جهة وردة فعل مسلمي العالم من جهة أخرى دون التدخل الأميركي في اليمن، ولهذا اضطرت واشنطن إلى الانسحاب، فقد صرح الرئيس باراك أوباما على الملأ قائلاً : لا أرغب بأن تدوس قدم أي جندي أميركي الأراضي اليمنية ولا الصومالية[2]. كما اعترفت هيلاري كلينتون بالأزمة اليمنية قائلةً: لا يمكن حل المشكلة هناك عسكرياً[3].

ويبقى الفقر والبطالة المشكلتين الرئيسيتين في اليمن؛ فمعدل التزايد السكاني في اليمن من أكبر المعدلات في العالم، حيث يبلغ التعداد السكاني الآن حوالى 23 مليون نسمة، ثلاثون في المئة منهم شباب، وهؤلاء محرومون من الحصول على أدنى متطلبات الحياة

(1) akhbaralarab.net, 25/05/2010.

(2) نيويورك تايمز، 11/ 01/ 2010.

(3) إيتار تاس، 28/ 01/ 2010.

الكريمة، بالإضافة إلى أن أي أفق للمستقبل مغلق أيضاً، وبالتالي وجد هؤلاء الشباب في المجموعات الإسلامية المتطرفة ملاذاً لهم. بالإضافة إلى أنه كانت تأتي تعزيزات لصفوف المجاهدين من الجارة الصومال، حيث وصل تعدادهم في السنوات الأخيرة إلى حوالى 800 ألف شخص[1]. وزاد الطين بلة انخفاض أسعار النفط الذي تشكل عائداته 70في المئة من الميزانية اليمنية[2].

وهكذا شيئاً فشيئاً أصبح اليمن في صف واحد مع العراق وأفغانستان بالنسبة إلى واشنطن، حيث تشكلت حسب الولايات المتحدة جبهة جديدة للإرهاب في العالم، تطلبت إنفاق أموال طائلة. وفي حين لم تقدم الولايات المتحدة الأميركية في عام 2008 أي مساعدات عسكرية لليمن، فقد وصلت هذه المساعدات في سنة 2009 إلى حوالى 70 مليون دولار، وفي عام 2010 ارتفعت إلى 155 مليون دولار، حينئذ وضعت الخارجية الأميركية منظمة القاعدة في جزيرة العرب ضمن لائحة المنظمات الإرهابية، مما اضطر القيادة الأميركية إلى التخلي عن سياستها السابقة في معالجة الأزمة اليمنية[3]. مع العلم أن البنتاغون كان طلب حوالى 250 مليون دولار في العام الحالي[4].

وعلى الرغم من ازدياد التعاون بين الولايات المتحدة الأميركية

---

(1) مؤتمر صحفي للسفير اليمني في ريا نوفوستي، 28/ 01/ 2010.
(2) الشرق الأوسط، 28/ 01/ 2010.
(3) واشنطن بوست، 20/ 01/ 2010.
(4) lenta.ru, 4/11/2010.

والحكومة المركزية في اليمن ضد الإرهاب، إلا أن الوضع الأمني ازداد سوءاً حتى أنه اضطر الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا إلى إغلاق سفاراتها في صنعاء مدة يومين في بداية عام 2010.

وفي 27 يناير/ كانون الثاني عام 2010، وبمبادرة من رئيس الوزراء البريطاني براون عُقد مؤتمر دولي حول الأوضاع في اليمن في العاصمة البريطانية لندن، وطلبت الحكومة اليمنية من المجتمع الدولي في إطار خطة «مارشال» للإنقاذ مبلغاً يقدر بـ 40 مليار دولار كمساعدات للقضاء على الفقر[1].

وهنا اكتفى المشاركون في هذا المؤتمر، ومع اعترافهم بالحاجة المالية الماسة لليمن، بتأسيس برنامج دولي تحت شعار أصدقاء اليمن وجاء رد فعل زعماء القبائل اليمنية الذين عبروا عن احتجاجهم على المؤامرة التي تحوكها القوى الإمبريالية ضد الشعب اليمني، وأقسموا على ألا يسمحوا بتدخل أجنبي في شؤونهم الداخلية تحت ذريعة المساعدات الدولية[2].

ومن الصعب إحصاء حالات التجنيد المستمرة للمعتقلين السابقين في صفوف القاعدة في جميع أنحاء العالم الإسلامي؛ فحسب

---

(1) الشرق الأوسط، 28/ 01/ 2010.

(2) التحولات في الوضعين السياسي والعسكري في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا25–31 يناير/ كانون الثاني 2010، www.iimes.ru.

المعلومات التي أوردها البنتاغون الأميركي فإن أكثر من سبعين معتقلاً من معتقلي غوانتانامو وهم يشكلون حوالى 14 في المئة من المطلق سراحهم، عادوا إلى الأعمال الإرهابية[1] وارتفعت النسبة إلى قرابة 20 في المئة في بداية عام 2010 [2].

ولهذا السبب أرجأت الولايات المتحدة الأميركية عملية الإفراج عن 60 يمنياً من أصل 90 محتجزين في معتقل غوانتانامو حتى ربيع 2010، بحجة أن الظروف غير ملائمة لعودتهم إلى الوطن[3].

وازداد الأمر سوءاً عندما تبين أن ثلاثين من المواطنين الأميركيين دخلوا في الدين الإسلامي، وبحجة تعلم اللغة العربية توجهوا إلى اليمن للالتحاق بمراكز تنظيم القاعدة لتعلم المبادئ الأولية للجهاد[4]. وحسب المعطيات التي أوردها تقرير لجنة العلاقات الأجنبية في الكونغرس الأميركي، كان من الصعب مراقبة تحركات، ومعرفة أفكار هؤلاء الإرهابيين غير المنظمين[5]، بالإضافة إلى ذلك استمرت عملية تعزيز صفوف الإرهابيين والمتطرفين بالمجندين الأغرار. ففي نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2009، عقدت اللجنة المختصة بالأمن الداخلي في الكونغرس الأميركي جلسة استماع خاصة بعنوان:

---

(1) واشنطن تايمز، 27/ 05/ 2009.

(2) واشنطن بوست، 03/ 02/ 2010.

(3) واشنطن بوست، 16/ 02/ 2010.

(4) واشنطن بوست، 20/ 01/ 2010.

(5) واشنطن بوست، 20/ 01/ 2010.

الإرهابيون المسلمون من المواطنين الأميركيين والخطر الداهم[1].

وإدراكاً لهذا التهديد اعترف نائب الرئيس الأميركي جورج بايدن في كلمة ألقاها أثناء تتويج مدير إدارة الاستخبارات المركزية ليون بانيتا في فبراير/ شباط 2009، بأن السياسة المتبعة في عملية الاعتقال والاستجواب كانت سبباً في زيادة الملتحقين بصفوف القاعدة.

ومن المفيد ذكره في هذا السياق استعراض قصة السجين الكويتي «عبد الله العجمي» الذي تم إطلاق سراحه وإرساله إلى بلده بعد أربع سنوات من السجن في جزيرة نائية، وتظهر قصته أن الإجراءات والممارسات الوقائية الأميركية «حسب تعبيرهم» تدمر نفسية السجناء وحياتهم ومصيرهم.

وبعد ستة أشهر من التحقيق في السجون المحلية ونزولاً عند طلب الأميركيين، تم إطلاق سراحه بسبب نقص الأدلة، وتبين أن الاعترافات التي تم انتزاعها تحت التعذيب في غوانتانامو غير صحيحة.

لكن بعد عودته إلى أهله لاحظت عائلته أنه تحول إلى إنسان آخر، حيث وصفه أحد إخوته بأنه «قنبلة موقوتة»، فكلما كان يتذكر سنوات العذاب في السجن كان يشعر بالاختناق، ولم يتمكن من التأقلم في ظروف الحياة الحرة، فقد كان يكرر قائلاً : «نحن كنا هناك مثل فئران التجارب»، وتحدث عن حالات الانتحار المتكررة وعن

---

(1) بنيامين بابوف، الشرخ الحضاري وازدياد المواجهات بين العالمين الإسلامي والغربي، www.mgimo.ru.

حالات الإضراب عن الطعام التي أعلنها السجناء بعد تعذيبهم بشدة، علماً أن الأغلبية كانت تشعر بالذل لأنها بريئة ولا تستطيع رد التهمة عن نفسها.

لم يرغب أحد من المواطنين الكويتيين في التعامل معه، إلا عائلته وبعض الإسلاميين، كما لم يتمكن من إيجاد زوجة تتفهمه عدا أن معظم الآباء كانوا يخافون على بناتهن، ولكن في النهاية لم يقدم أحد المساعدة إلا الإسلاميين الذين صوروه على أنه أسد غوانتانامو؛ فقد كانوا يستمعون بلهفة إلى قصصه في المعتقل عن التعذيب الذي كانت تمارسه المحققات اللواتي كن يستهزئن بكرامته ويستجوبنه وهو في الملابس الداخلية، متبعات بذلك نصائح الأطباء الذين كانوا يحضرون عملية الاستجواب، والذين كانوا يقدمون النصائح للسجانين كيف ومتى يمكنهم الانتقال من أسلوب إلى آخر في التعذيب.

وتحت وطأة الأفكار والذكريات، كان يقضي أوقات فراغه في المسجد، أو وراء الحاسوب يتصفح مقاطع من أساليب التعذيب التي كان يستخدمها الجنود الأميركيون في العراق أو كان يستمع إلى أناشيد دينية.

وبمساعدة رفاقه الذين كانوا ينتمون إلى مجموعة «دولة العراق الإسلامية» المتطرفة، رحل في شكل غير نظامي على متن شاحنة مفخخة هاجم فيها قاعدة للقوات العراقية الحكومية بالقرب من الموصل.

وفي تسجيل مصور له نُشر على المواقع الإسلامية الإلكترونية في صفحات الإنترنت، دعا جميع المسلمين الأحرار إلى مواجهة الكفار بجميع الوسائل. وبعد مرور عدة أيام اتصل أحدهم بأخيه ليقول: لدينا لك نبأ سار فقد نال أخوك شرف الشهادة[1].

نذكر السادة القراء بأن السجين انتقل من معتقل غوانتانامو إلى وطنه الكويت، الدولة التي تعتبر من بلدان الشرق الأوسط الأكثر رفاهية، في حين أن بقية المعتقلين الذين يعودون إلى بلدان أقل تطوراً مثل اليمن تجري عملية تجنيدهم هناك في صفوف الحركات المتطرفة.

ولم يشكل الأسرى السابقون لدى أجهزة الاستخبارات المركزية الأميركية تهديداً إرهابياً فقط، بل تهديداً إعلامياً دعائياً؛ فبالإضافة إلى الإرهابيين الذين كانوا ينزلون في المعتقل كان هناك صحفيون مبدعون وصفوا أساليب التعذيب التي كان المعتقلون يعانونها في شكل حرفي بعد خروجهم من المعتقل مثل سامي الحاج من السودان المصور السابق في قناة الجزيرة، الذي تبين فيما بعد أنه تم احتجازه من قبل أجهزة الاستخبارات الأميركية بسبب التباس في الأسماء مع شخص آخر كان له علاقة بالإرهابي الأول أسامة بن لادن. وأثناء وجوده في المعتقل اتهم بإنشاء موقع إسلامي يدعو إلى الجهاد، لكن وبعدما تبين عدم صحة هذه الادعاءات تم تلفيق تهمة أخرى وهي عملية تنظيم إمداد الانفصاليين الشيشان بالصواريخ. ولدى عودته محمولاً

---

(1) واشنطن بوست، 17/ 01/ 2009.

إلى السودان، ظهر سامي الحاج على شاشات التلفزيون وكرّس نفسه لفضح الأعمال الإجرامية الأميركية بحق العالم الإسلامي، وترأس مجموعة من معتقلي السجون السرية السابقين الذين أصبحوا يعدون لمطالبة الإدارة الأميركية ومحاكمتها[1] مع العلم أن أعدادهم أصبحت لا تزيد عن 100 فقط من المعتقلين السابقين في سجن غوانتانامو[2].

العداء لأميركا أكواخاً وقصوراً

من الواضح أن مجمل سياسة القوة التي استخدمتها الإدارة الأميركية السابقة في الشرق الأوسط والسمعة السيئة التي تتمتع بها تحت غطاء ما يسمى دمقرطة العراق الذي تم غزوه، وابتعاد الولايات المتحدة الأميركية المتعمد خلال مجزرة غزة أثارت غضب شعوب البلدان العربية والإسلامية المعادية للسياسة الأميركية؛ وتشير مجلة «تايم» وفقاً لاستطلاع الرأي الذي أجراه معهد غالوب الى أن غالبية المسلمين لا يصدقون بأن الولايات المتحدة الأميركية تريد مساعدة المسلمين[3].

وفي مقالة نشرت في مجلة الحياة الدولية في العدد الصادر في يونيو/ حزيران 2007، طرح تيد غالين كاربينتر نائب رئيس معهد كاتو الأميركي الخاص بالدراسات الدفاعية والسياسة الدولية، معلومات

---

(1) نيويورك تايمز، 23/ 12/ 2009.

(2) الشرق الأوسط، 24/ 05/ 2010.

(3) تايم، 24/ 03/ 2009.

واقعية في هذا الشأن حيث بينت استطلاعات الرأي التي عرضتها وكالة «زغبي» في ديسمبر/ كانون الأول 2006 مدى معاداة الدول العربية للسياسة الأميركية، وفي الإجابة عن سؤال فيما إذا غدت العلاقة أفضل بين الدول العربية وأميركا؟ كان الجواب إما أنها بقيت على ما هي عليه وإما أصبحت أسوأ مما كانت، فهذه كانت إجابة 72 في المئة من المستطلعة آراؤهم في مصر، و62 في المئة في المملكة العربية السعودية، و57 في المئة في المغرب، و 76 في المئة في الأردن، و47 في المئة في لبنان، وفي شكل عام فإن الآراء السلبية المستاءة من السياسة الأميركية شكلت ما نسبته 85 في المئة من استطلاعات الرأي المصرية، و89 في المئة في المملكة العربية السعودية، و64 في المئة في المغرب، و62 في المئة في الأردن، و 60 في المئة في لبنان.

واستناداً إلى هذه الاستطلاعات فقد توصل كاربينتر إلى نتيجة منطقية مفادها أن العداء الذي تواجهه الولايات المتحدة الأميركية من قبل الشعوب العربية، سببه في شكل رئيسي احتلال العراق والسياسة التي تتعامل بها أميركا مع القضية الفلسطينية.

وقد تضمنت أجوبة استطلاعات الرأي حول السياسة الأميركية في العراق النتائج التالية: 2 في المئة مع السياسة الأميركية في العراق، و96 في المئة ضدها، بينما في مصر كانت النسب: 26 و50 في المئة على الترتيب، وفي المغرب 6 و93 في المئة، و في الأردن 7 مقابل 86 في المئة، وفي لبنان 16 إلى 73 في المئة.

ولم يجلب اعتلاء باراك أوباما سدة الحكم في الولايات المتحدة الأميركية أي تحسن، ولم يغير من وجهة نظر العالم الإسلامي تجاه الولايات المتحدة الأميركية، فبحسب وكالة زغبي نفسها، فإن 77 في المئة ممن شملتهم استطلاعات الرأي في 6 دول عربية وهي مصر والأردن ولبنان والمغرب والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، أعلنوا بأنهم ينظرون سلباً إلى السياسة الأميركية واضعين إياها في المرتبة الثانية بعد إسرائيل من حيث التهديدات المحدقة بالوطن العربي[1]، وكما تشير صحيفة «أنترناشونال غيرالد تريبيون» في هذا السياق فإن الدول العربية تعتقد أن استخدام الغرب لمفهوم وكلمة الإرهاب ليس إلّا محض نفاق بنفاق، حتى أن محاولة أوباما مدّ يده للعالم الإسلامي لا توحي بالثقة لعدم وجود دلائل على أرض الواقع، لا بل على العكس فعمليات قصف غزة لاتزال في أذهان الجماهير العربية، وواشنطن حتى الآن تدرج حركة حماس وحزب الله في لائحة الإرهاب رغم أن المجتمع الغربي مستاء من واشنطن لاعتبارها حركة حماس منظمة إرهابية، في حين أن إسرائيل صديقة حميمة[2].

ويرى رون بونداك مدير مركز بيريس للسلام الإسرائيلي أن مصطلح «الإرهاب» أصبح يستخدم في مفهومه البسيط، الذي يعكس زيادة حدة وتأثير الراديكالية على جانبي الأطراف المتنازعة. فهو

---

(1) نيزافيسمايا غازيتا، 25/ 05/ 2009.

(2) أنترناشونال هيرالد تريبيون، 27/ 2/ 2009.

يستخدم من أجل طمس مشكلة ما أو من أجل الهروب من المباحثات[1] وبسبب هذه المساعي السياسية التي تبحث عن مصالح خاصة لايزال المجتمع الدولي إلى الآن غير قادر على الوصول إلى مفهوم محدد لمثل هذه المصطلحات الخطيرة «كالإرهاب والأعمال الإرهابية». ومن الصعوبة بمكان القضاء على الذاكرة التاريخية وعلى الخبرة السياسية الحديثة بمجرد وعود براقة وكلمات منمقة، وهنا يجب أن نذكر حقيقة أن العالم العربي والإسلامي عموماً كان ينتظر من الإدارة الجديدة الأميركية أعمالاً حقيقية على أرض الواقـع .

في أعقاب الرفض القاطع من قبل شعوب الدول العربية لما يسمى «الديمقراطية الأميركية» وفرض المعايـيـر الغربية الغريبـة على البيئة السياسية والاجتماعية والدينية المحلية، بدأت المعارضة بالظهور وفي طليعتها المعارضة الدينية التي لا يمكن للأنظمة الحاكمة تجاهلها بأي شكل من الأشكال .

ومن موقع العالم بالأمر يشير الخبير بتعقيدات الشرق الأوسط مارتين إينديك الذي كان مسؤولاً عن ملف الشرق الأوسط في إدارة الرئيس بيل كلينتون، إلى أن الأزمة في غزة أضعفت رغبة الأطراف العربية في إقامة علاقة وطيدة مع أوباما، ولهذا فإن إينديك ينصح الساسة الأميركيين المكلفين متابعة مواضيع الشرق الأوسط بضرورة

(1) أنترناشونال هيرالد تريبيون، 21/ 2/ 2009.

البقاء في حالة من المرونة، لأنه من الصعب التكهن بطبيعة تأثير سياسة دولة عظمى في قادة المنطقة، وهي كمن تدفعه للدخول في باب ولكنه يفتح باباً آخر[1].

وفي هذا السياق هناك مثال جلي، وهو رد فعل النظام المصري على الرأي الشعبي فيما يتعلق بتمديد قانون الطوارئ في 12 من مايو/ أيار من عام 2010، المفروض منذ عام 1981 بعد مقتل الرئيس أنور السادات، وفي تبرير النظام المصري لقرار التمديد هذا الذي لا يمكن تسميته قراراً ديمقراطياً، قامت الحكومة المصرية، بالاستناد إلى تجربة الرئيس الأميركي باراك أوباما حين أراد أن يغلق معتقل غوانتانامو، ولكن ومن وجهة نظر أمنية تم نصحه بعدم إغلاق المعتقل إلى أجل غير مسمى[2].

وتحت ضغط الشارع تنطلق اقتراحات من المسؤولين العرب غير مستحسنة موجهة إلى واشنطن، وخير مثال على ذلك الخطاب الذي وجهه وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط الذي دعا فيه الأميركيين إلى التخلي عن سياستهم الحالية وبناء علاقات مع الدول العربية على أساس التبادل المحترم، ورفض جميع محاولات فرض رأيهم من الخارج[3].

---

(1) واشنطن بوست، 24/ 12/ 2008.
(2) نيويورك تايمز، 19/ 05/ 2010.
(3) الشرق الأوسط، 12/ 03/ 2009.

في هذا السياق عبر الأمير السعودي تركي الفيصل الذي ترأس سابقاً جهاز الاستخبارات ومن ثم عمل سفيراً لبلاده لدى بريطانيا وإيرلندا والولايات المتحدة،عن رفضه للسياسة الأميركية في المنطقة عاكساً بذلك وجهة نظر المؤسسة السياسية للمملكة، حيث حذّر واشنطن بلهجة صارمة من أن «صبر المملكة العربية السعودية ينفد»؛ فإدارة بوش لم تكتف بترك أثر سلبي مثير للاشمئزاز في العراق، وإنما أظهرت لا مبالاة حيال ما جرى لقطاع غزة وضحاياها المدنيين وإذا كانت لدى الولايات المتحدة الأميركية الرغبة في الحفاظ على دورها الريادي وعلى تحالفاتها الإستراتيجية في الشرق الأوسط، فيجب عليها تغيير سياستها من أساسها فيما يخص الفلسطينيين والإسرائيليين[1].

وقد قدم الرئيس السوري بشار الأسد الذي سمته الإدارة الأميركية السابقة زعيم مجموعة الدول المارقة في المنطقة في نهاية ديسمبر/ كانون الأول من العام 2008 في لقاء أجراه مع واشنطن بوست عدة نصائح لتفادي أخطاء سياسة الإدارة الأميركية السابقة، حيث عبّر عن أمله بأن لا تقدم الولايات المتحدة على حرب جديدة في مكان ما في العالم وخصوصاً في الشرق الأوسط، وأن تتخلص من عقيدة الحرب الوقائية مع نهاية فترة ولاية بوش الابن.

كما دعا الرئيس السوري الإدارة الجديدة إلى المشاركة في

(1) فاينينشال تايمز، 26/ 01/ 2009.

شكل حقيقي وصادق في العملية السلمية وتحريك المسار اللبناني الفلسطيني، وبعبارة أخرى كان هذا الكلام متطابقاً مع النهج المتكامل لروسيا في وجهة نظرها للبحث عن حلول وتسوية القضايا المعقدة في المنطقة والعالم.

وأكد الأسد استعداد بلاده التي تعتبر واحدة من أهم دول المنطقة للتعاون مع الأميركيين للعمل على استقرار العراق فيما يخص عملية انسحاب القوات الأميركية من هناك، بالإضافة إلى أنه لم يعارض فكرة المباحثات مع إسرائيل، ولكن شريطة وجود الوسيط الأكبر وهو أميركا[1].

وتكشف سياسة باراك اوباما المتبعة في الشرق الأوسط أن إدارته غير مستعدة لسماع مثل هذه النصائح المفيدة والقناعات الواقعية. وتتوجه عملية السلام في المنطقة بالرغم من جهود البيت الأبيض إلى طريق مسدودة بسبب تواطؤ السياسة الأميركية مع الطموحات التوسعية للقيادة الإسرائيلية، وهذا ما تجلى واضحاً في الكلمة التي ألقاها الرئيس أوباما في وزارة الخارجية الأميركية عندما أعلن بأن بلاده سوف تسعى بنشاط وقوة إلى إحراز تقدم في المباحثات الفلسطينية الإسرائيلية، وذلك لسبب بسيط وقديم وهو اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بأمن إسرائيل أولاً[2].

---

(1) واشنطن بوست، 24/ 12/ 2008.

(2) روسيا السوفياتية، 24/ 01/ 2009.

وعلى أي حال فإن التجارب عبر التاريخ تؤكد أنه في حال أراد أوباما التوصل إلى تسوية عادلة، شاملة في المنطقة، فيجب على إدارته في شكل جدي تقويم وتصحيح المترسبات والتشوهات العميقة في العلاقات مع الدول العربية وإعادة النظر في سياسة بلاده المنحازة، وهذا كله من أجل البحث عن مخرج للمأزق الشرق أوسطي الراهـــن.

وامتد الأثر السلبي للهيمنة الأميركية إلى خارج حدود الشرق الأوسط ومعظم مناطق العالم، ونرى كيف حصدت إدارة بوش الابن نتائج عكسية تماماً جراء استخدامها سياسة القوة في المنطقة بحجة نشر ما أسمته بالديمقراطية ومحاربة الإرهاب.

لقد أصبحت «الديمقراطية الأميركية» قولاً مأثوراً على ألسنة الساسة الأجانب وفزاعـــة لكثير من شعوب دول آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتيـنـيـة، ولهذا كان على باراك أوباما وأنصاره العمل في شكل جـــدّي لإعادة الصورة المشرقة لمبادئ الديمقراطية .

وهنا اضطر الرئيس أوباما إلى القول: «إن الديمقراطية وسيادة القانون وحرية الكلمة وحرية العبادة كلها مبادىء ومفاهيم عالمية» مشيراً في شكل غير مباشر إلى أخطاء سلفه خلال لقاء مع قناة بي ـ بي ـ سي في الأول من يونيو/ حزيران 2009؛ ومن الخطورة بمكان أن يعتقد الأميركيون أنهم قادرون على فرض قيمهم على حكومات أخرى تختلف اختلافاً تاماً في تاريخها وثقافتها[1].

---

(1) باراك أوباما، سياسة أمريكا في الشرق الأوسط، www.iimes.ru.

وأكد الرئيس الأميركي هذه الفكرة خلال لقاء صحفي مع ناشونال بابليك راديو عشية أول زيارة له للشرق الأوسط في يوليو/ تموز عام 2009 قائلاً: «ليست لدينا نية لفرض قيمنا على دول أخرى عن طريق توجيههم أو ممارسة الضغوط العسكرية عليهم»[1].

إن الأميركيين ومن خلال تصرفاتهم الخرقاء على الساحة الإسلامية، عملوا على بلورة تعقيد خطير في العلاقات ما بين الغرب والشرق عن طريق إحداث تقسيم عالمي لا لأسباب إيديولوجية وإنما لأسباب ثقافية حضارية. ففي ظل العولمة تبدلت المنافسة الإيديولوجية لتصبح تنافساً بين منظومات القيم ونماذج التطور. وفي هذا السياق بدا واضحاً دور العامل الديني، كأحد المواضيع الرئيسة لإقامة حوار بناء بين حاملي الثقافات المختلفة والتقاليد الدينية من أجل الحيلولة دون حدوث علاقات معقدة بين الحضارات.

وهنا تشارك روسيا بنشاط في خلق بيئة سياسية دبلوماسية مؤاتية من أجل حلّ هذه المعضلة العالمية؛ فهي الدولة الوحيدة من الدول العظمى الثماني والعضو الدائم في مجلس الأمن للأمم المتحدة، التي أصبحت منذ العام 2005 دولة مراقبة في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تضم 57 دولة إسلامية في العالم. وفي عام 2008 تم افتتاح ممثلية روسية دائمة في مدينة جدة ثانية مدن المملكة العربية السعودية أهمية في مقر منظمة المؤتمر الإسلامي.

---

(1) نيزافيسيمايا غازيتا، 03/ 06/ 2009.

وصرّح سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي، الذي استقبل بحرارة في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في داكار في مارس/ آذارعام 2008 قائلاً: «إن التنوع الثقافي والحضاري للإنسانية هو السمة الأساسية والمميزة لعصرنا، وإن جميع معاني هذا التنوع تتكشف الآن فقط عندما غدت المنافسة العالمية ذات مقاييس حضارية بعد انتهاء الحرب الباردة. والمهم هنا أن تكون المنافسة شريفة... وإن ضمان التعايش السلمي والتنمية الدائمة لكل دولة يكمن في الاستخدام الكامل للمزايا الإيجابية للتقاليد الدينية والثقافية. كما لا يمكن ضمان حقوق الإنسان بدون احترام المبادئ الأخلاقية.

ولدينا مجال واسع للتفاعل والتعامل في إطار مختلف المواضيع الدولية، وسوف ترون في روسيا دوماً وأبداً الحليف من أجل توفير العدالة والمساواة في العالم الحديث. وستجدون أن الديمقراطية في العلاقات الدولية هي الأساس لكي تتمكن كل دولة بغض النظر عن حجمها وحضارتها من إيجاد مكان لها في المجتمع الدولي وأن تضمن الحماية المتساوية بموجب القانون الدولي.

ومن خلال الدفاع عن القانون الدولي، فإننا ندافع عن المصالح الحيوية لجميع أعضاء المجتمع الدولي، ونحن لا نقبل أن تقسم الحكومات والشعوب إلى فئات مختلفة عندما يتم منح البعض منهم حقوقاً أقل من غيرهم»[1].

(1) www.mid.ru, 14/03/2008.

وفي مارس/ آذار عام 2009 قام الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل إحسان أوغلو بزيارة موسكو لحضور المؤتمر الدولي الخاص بأفغانستان تحت رعاية دول «شوس» (معاهدة شنغهاي للأمن والتعاون)، وفي عام 2009 استطاعت روسيا أن تشارك بصفة مراقب في عمل المؤتمر السادس والثلاثين لوزراء أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في دمشق، كما شاركت في الاجتماع الوزاري التقليدي للدول الأعضاء والمراقبين لهذه المنظمة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وشاركت أيضاً في القمة الاقتصادية لمنظمة المؤتمر الإسلامي واليوبيل الخامس والعشرين لاجتماع اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول[1].

وفي أيلول/ سبتمبر من عام 2007 أثناء الدورة الـ 62 للجمعية العامة للأمم المتحدة، اقترحت روسيا مبادرة حول تأسيس مجلس استشاري للأديان وهو عبارة عن منتدى حواري ينطوي على عقد اجتماعات منتظمة لممثلي أهم الطوائف الدينية الكبرى والديانات الرئيسة في العالم لمناقشة المواضيع الدولية الراهنة.

كما أن روسيا تؤيد أيضاً التعاون المتعدد الأطراف في إطار تحالف الحضارات الذي تأسس عام 2005 تحت رعاية الأمين العام

---

(1) www.mid.ru, 18/12/2009.

للأمم المتحدة. وهناك جهود تبذل في هذا المجال مع منظمة اليونسكو ومنظمات أخرى في الأمم المتحدة[1].

وأشار الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف خلال الكلمة التي ألقاها في الندوة الـرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى أن موسكو ترى أنه من المفيد جداً تشكيل مجموعات رفيعة المستوى للحوار بين الأديان تحت رعاية الأمانة العامة لمنظمة اليونسكو، وهذا أمر مهم لا سيما ونحن على أبواب عام 2010 الذي أعلنته منظمة الأمم المتحدة عام تقارب الثقافات[2].

كما كانت هناك خطوات فعالة للتعاون مع العالم الإسلامي على المستوى غير الحكومي. ففي عام 2006، وبمبادرة من الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في موسكو عقدت قمة لزعماء الأديان في العالم. وفي 2010 تم إنشاء مركز للأبحاث الإسلامية والعربية من أجل تنمية العلاقات مع المجتمع العلمي للدول الإسلامية وإعداد الخبراء والأخصائيين ورجال الدين الإسلامي.

وساهمت جمعية دعم الثقافة والعلم والتربية الإسلامية بمشاركة قناة «روسيا اليوم» التلفزيونية الناطقة باللغة العربية مساهمة كبيرة في تنمية العلاقات بين روسيا والعالم الإسلامي، وكان «الحوار بين الحضارات» مركز اهتمام مجموعة الرؤية الإستراتيجية «روسيا

(1) www.mid.ru, 15/05/2009.

(2) www.mid.ru, 24/09/2009.

والعالم الإسلامي» الذي تأسس عام 2006 حيث أقيم مؤتمران دوليان في موسكو عام 2008 هما «روسيا والعالم الإسلامي» و«الإسلام ينتصر على الإرهاب». وبحسب تقويم أحد المشاركين في عمل هذين المؤتمرين، يمكن القول إنهما ساهما في شكل ملموس في وضع نهج مشترك لتقويم هذه الظاهرة الخطيرة وتحديد مفهوم الإرهاب ودراسة سبل مواجهته. وفي أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2009، عقد في موسكو مؤتمر دولي بعنوان «روسيا والعالم الإسلامي - شراكة من أجل الاستقرار».

وفي أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2008، انعقدت الجلسة الرابعة لمجموعة الرؤية الإستراتيجية تحت رعاية الأمم المتحدة حيث تم التعبير عن تأييدها للمبادرة الروسية وجرى الحديث عن اقتراح الملك السعودي حول تفعيل الحوار بين الأديان.

وجاء في رسالة الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف الترحيبية الموجهة إلى مشاركي وضيوف الاجتماع الخامس لمجموعة الرؤية الإستراتيجية في ديسمبر/ كانون الأول 2009 في الكويت أن «روسيا تنوي بصفتها مراقباً في منظمة المؤتمر الإسلامي توسيع دائرة الحوار البناء مع العالم الإسلامي بما يساهم في تأسيس نظام أكثر عدالة في العلاقات الدولية»[1].

---

(1) www.mid.ru, 18/12/2009.

وأصبحت مذكرة تأسيس منتدى التعاون العربي- الروسي التي تم توقيعها في ديسمبر/ كانون الأول من عام 2009 خطوة مهمة في سياق ما تم ذكره آنفاً[1]، وبدأت استشارات حول تأسيس نظام الحوار الاستراتيجي بين روسيا والدول العربية لمجلس التعاون الخليجي، الذي من المتوقع أن يساهم في وضع آليات مستقبلية لعلاقات الشراكة على جميع الصعد[2].

كما انعقد في الشهر ذاته الاجتماع الخامس لمجموعة الرؤية الإستراتيجية، وناقش المشاركون فيه اقتراح بدء تحرك النخبة والطليعة ورجال الثقافة والفن والديانات من أجل تقارب الحضارات، التي يمكن أن تبنى على أساس التعاون التقليدي الوطيد بين روسيا والعالم الإسلامي[3].

وقد ساهم منتدى «حوار الحضارات» الذي أُنشئ بمبادرة من المجتمع الروسي وتم تسجيله باعتباره منتدى دولياً في فيينا عام 2006 مساهمة كبيرة في تواصل ممثلي النخبة الفكرية والثقافية والسياسية والروحية من مختلف القارات[4]. وفي أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2009 انعقدت الندوة السابعة السنوية لهذه المنظمة في جزيرة رودوس اليونانية شارك فيها ما يقارب 400 مشارك من 60 دولة في العالم[5].

(1) إنترفاكس، 29/ 03/ 2010.

(2) إيتار تاس، 21/ 12/ 2009.

(3) www.mgimo.ru.

(4) www.mid.ru,15/05/2009.

(5) إنترفاكس، 8/ 10/ 2009.

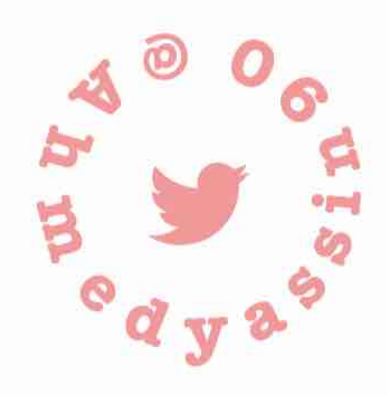
وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أواصر التعاون بين روسيا والعالم الإسلامي في تحسن مستمر خصوصاً في المجال الاقتصادي والمالي، وهذا ما بدا واضحاً وجلياً من خلال المؤتمر الاستثماري الدولي، الذي انعقد في مدينة كازان عام 2008 تحت رعاية بنك التنمية الإسلامي، كما لوحظ تطور في مجال المساعدات الإنسانية بما فيها تلك التي تمت مع المنظمة الإسلامية للعلوم والتربية والثقافة.

وقد اتخذت خطوات أخرى فعالة لتوطيد مفاهيم الحفاظ على التنوع الثقافي والحضاري في السياسة الدولية كأساس للتنمية العلمية المتجانسة لتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب مبني على أسس العدالة والمساواة بين الدول والتضامن للوقوف في وجه التحديات والمخاطر والتهديدات[1].

---

(1) www.mid.ru, 02/10/2009.

المحتويات


@Ahmedyassin90

